

د. محمد قروش

أستاذ محاضر - أ. كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية - جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان
مطبوعة مقدمة لطلبة سنة الثانية ماستر
تخصص دراسات إستراتيجية و أمنية
مقياس : الإستراتيجيات الدولية للقوي الكبرى

محاضرات في مقياس :

الإستراتيجيات الدولية للقوي الكبرى

السنة الجامعية : 2023-2024

الفهرس

الصفحة	العنوان	الرقم
01	الفهرس	01
03	مقدمة	02
05	الإستراتيجية الأمريكية	03
28	الإستراتيجية الروسية	04
51	الإستراتيجية الصينية	05
126	الخاتمة	06
128	قائمة المراجع	07

مقدمة :

إن الحديث عن الإستراتيجيات الدولية للقوي الكبرى يحيلنا مباشرة إلى تفكيك الموضوع و في البداية لابد من نحدد ما نقصده بالإستراتيجية هنا ، ذلك أن تحديد مستوى الإستراتيجية المطلوب مفيد جدا من الناحية المنهجية و النظرية ، فمفهوم الإستراتيجية عرف تطور عبر مراحل مختلفة ، حيث كانت الإستراتيجية و إلى غاية الحرب الباردة قرينة الحروب و المعارك و لم تخرج من هذه الدائرة إذ إرتبطت بالنظرة السلبية في العلاقات الدولية .

غير أنه و نتيجة للتطورات و المستجدات التي طرأت على العلاقات الدولية خاصة بعد الحرب الباردة من تغيير طبيعة العلاقات الدولية و كذا العولمة و الدرجة العالية من التشابك و الإعتماد المتبادل بين الدول و كذا ظهور أسلحة الدمار الشامل و غيرها من المستجدات حيث بدأ نوع من الوعي بخطورة الإستخدام السيئ للإستراتيجية في العالم و التي كانت سبب في الحروب و المآسي في العالم ، الأمر الذي دفع غالبية الدول المشكلة للنظام الدولي إلى الاهتمام أكثر بالسلام بدل الحرب ، كما أن الإستراتيجية أصبحت تهتم بكل نواحي الحياة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية، و لم تعد مربوطة فقط بالجانب العسكري و إن كان أكثر إرتباطا بها حتى أن فكرة الاحلاف ذات النشأة العسكرية إتسع مدلولها ليشمل نواحي أخرى غير عسكرية .

لقد عرف مفهوم الإستراتيجية توسع كبير بعد الحرب الباردة حتى أن الأمن الذي هو أساس الدراسات الإستراتيجية توسع هو الآخر ليصبح يهتم بكل نواحي الحياة فيما يعرف بالأمن الإنساني بكل أبعاده.

و عليه أصبح مصطلح و مفهوم الإستراتيجية يمتاز بالشمولية مثل مصطلح السياسة و أصبح في نفس مستوي السياسة لذلك عندما نقول إستراتيجيات الدول لا نقصد بها الإستراتيجيات العسكرية فحسب بل كل أنواع الإستراتيجيات و مستوياتها.

إن لفظة دولية ليس معناها عالمية فقد تكون هناك إستراتيجيات لبعض الدول ذات بعد دولي لكن ليس عالمي مثل الإستراتيجيات الدولية لدول في سياساتها الإقليمية .كما أن لفظ كبري لا ينصب إلى الدول العظمي أو المهيمنة فقط بل يحوي جميع الدول التي تشترك في هذا المعني و هنا قد تكون دولة كبري غير مهيمنة أو ليس لها قدر من التأثير العالمي لكنها لها إمكانيات طبيعية و جغرافية كبري بالمفهوم التقليدي للقوة و عليه نفرق بين القوة و القدرة فليس كل قوي قادر و لكن بالضرورة كل قادر فهو قوي و تقاس القوة بالتأثير و عليه ماهي أهم الإستراتيجيات الدولية التي ميزت النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة ؟

تحاول هذه المطبوعة تسليط الضوء علي الدول الكبرى أو العظمي علي غرار الولايات المتحدة الامريكية و روسيا الإتحاد السوفياتي سابقا و كذا الصين مع التركيز علي الصين باعتبارها قوة صاعدة ، كما نركز علي التحليل النظري أكثر .

الفصل الأول : إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية :

لا يكاد يوجد سياسة خارجية في العالم عرفت إهتمام كبير من قبل دوائر أكاديمية و سياسية و حتى من قبل الرأي العام مثل ما عرفته و تشهده السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية حتى أن البعض كان يسميها بدركي العالم و هذا راجع إلى الدور

العالمي الذي تقوم به في عدة مستويات و إلى مستوى القوة و التأثير لها ، و يمكن ملاحظة ذلك في العديد من المواقف و القضايا في السياسة الدولية مثلا نجد أن الانتخابات الأمريكية تحظى باهتمام عال من قبل مختلف المنظمات والوكالات الإقليمية والدولية وحتى الرأي العام العالمي، وهذا من منطلق الأهمية البالغة للسياسة الخارجية الأمريكية و غدت من بين أولويات النظام الأمريكي الحاكم نظرا لدورها الفعال في تحقيق المصلحة القومية الأمريكية، وكذا تعزيز النفوذ الأمريكي عبر مناطق العالم، فأصبح صانع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة لا يمكنه تجاهل العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية سواء كانت داخلية أو خارجية، و بتالي هناك جملة من المحددات التي توجه السلوك الخارجي الأمريكي تجاه مناطق عديدة من العالم .

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الأمريكية:

هناك جملة من العوامل التي تتدخل في عملية صنع و توجيه السياسة الخارجية

الأمريكية في العالم و سنحاول ذكرها ما يلي :

المطلب الأول : الثالوث البيئي :

إن الاهتمام بالسياسة الخارجية الأمريكية و محدداتها و أسسها و أهدافها ليس بالعبث أو علي سبيل الإطلاع و إنما ينبع من كون هذه الأخيرة هيمنت علي أدولت التأثير في العالم لمدة طويلة كما أنها تعتبر الدولة الوحيدة تقريبا التي لم تسقط لحد ساعة لعدة أسباب ،فالولايات المتحدة الأمريكية هيمنة على العالم و و لها تأثير على مجريات الأحداث فيه و هذا الفهم يستلزم تحليل عملية صنع السياسة الخارجية و آلياتها ناهيك عن توجهاتها و

محدداتها و طبيعة الدور الذي يلعبه الثالوث البيئي في ذلك ، و عن كان هناك إتجاه آخر في العلاقات الدولية يري أنه لا يوجد هيمنة عالمية بل إقليمية و ان الولايات المتحدة الامريكية تظهر أنها مهيمنة علي العالم من خلال أدوات اخري مثل الأحلاف...

1- البيئة الداخلية :

إن الملاحظة العميقة للسياسة الخارجية الأمريكية و مؤسساتها و هيكلها تجعلنا نفهم أن صناعة الإستراتيجية الأمريكية في العالم تشارك فيهما مؤسستين هما وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع، وهناك أيضا لجنة الخارجية والأمن وهي لجنة تابعة للكونغرس، لكن الأهم من بين كل هذه الهيئات هو مجلس الأمن القومي، وهو تابع مباشرة إلى الرئيس الأمريكي و عادة ما يشغل هذا المنصب اقرب المقربين من الرئيس مباشرة .

أما خارج الدوائر الرسمية فهناك العديد من الجمعيات والمعاهد التي تعنى بقضايا الدفاع والخارجية وتضع بصماتها على فكرة صانع القرار، ومن بين أهم المؤسسات الفاعلة غير الرسمية نذكر معهد "أمريكان انتربرايز "تأسس عام 1943، ومنتدى الشرق الأوسط، مؤسسة برادلي 1903 ومركز سياسات الأمن 1988، إضافة إلى مجلس سياسات الدفاع ومكتب المهمات الخاصة، هذا إلى جانب مصانع التمويل الحربي، المؤسسات الإعلامية إلى جانب التأثير لعدد من اللوبيات و ما يعرف أيضا بجماعات الضغط علي غرار اللوبي الصهيوني و كذا المحور الصناعي العسكري .حيث أنو كالة الاستخبارات الأمريكية تعتبر المحور الأساسي للاستخبارات الأمريكية و المصدر الأساسي للمعلومات للسلطة التنفيذية , و قد استعملت إدارة ترومان و ايزنهاور هذا الجهاز لمعالجة قضايا السياسة

الخارجية , كما و يعتبر حاليا من الأجهزة الهامة و الفاعلة في السياسة الخارجية ، و له أدوار مهمة في السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه مناطق عديدة في العالم علي غرار الشرق الاوسط.

كما هناك مؤسسة أخرى ذات دور هام في السياسة الخارجية الأمريكية و المتمثلة في الكونغرس بإعتباره جهازا تشريعيا مكون من غرفتين : مجلس الشيوخ و مجلس النواب , و تهتم الكونغرس بالقضايا الخارجية و المرتبطة بالسياسة الخارجية ، بإضافة إلى مؤسسة أخرى و هي مجلس الامن القومي الأمريكي الذي تأسس والقانون يخوّل هذا المجلس معالجة شؤون الأمن الخارجي بالمعنى الواسع للعبارة إضافة إلى النظر في شؤون الأمن الداخلي. وهو لا يضم سوى أربعة أعضاء بقوة القانون هم: الرئيس ونائبه ووزير الخارجية ووزير الدفاع إضافة إلى اثنين من المستشارين الدائمين هما رئيس لجنة رؤساء الأركان ومدير وكالة المخابرات المركزية.

علي صعيد آخر فهناك جماعات ضغط أخرى ذات تاثير في السلوك الخارجي الأمريكي و التي تلعب دورا مهما و كبيرا في صنع السياسة الخارجية و بالرغم من التأثير السياسي لجماعات الضغط فإن صناع السياسة الخارجية يدركون فاعلية هذه الجماعات و من ثم فهم يتبعون السياسات التي تحظى برضاها أو على الأقل بسكوتها و علي سبيل المثال المحور الصناعي العسكري و كذا اللوبي الصهيوني¹. و لقد تكلمت

¹-John Mearsheimer, Stephen M.Walt,The Israel Lobby and us foreign policy,the London review of book,vol.28.no1,(march 2006). P15.

العديد من الدراسات و الباحثين علا هذا التأثير يمكن أن نذكر منها دراسة كل من "جون ميرشايمر و ستيفن وولت في التي أظهرت قوة اللوبي الإسرائيلي من خلال التعسف الذي لحق بالباحثين " و كان ذلك سنة 2006،

هذا اللوبي هو عبارة عن يهود أمريكيين يبذلون جهداً كبيراً في حياتهم اليومية من أجل ثني السياسة الخارجية الأمريكية بحيث تدعم مصالح "إسرائيل" وتتجاوز نشاطاتهم مجرد التصويت لمرشحين موالين "لإسرائيل"، إلى كتابة الرسائل والإسهامات المالية¹، ودعم المنظمات الموالية "لإسرائيل" ولكن ليس كل الأمريكيين اليهود جزءاً من اللوبي، لأن "إسرائيل" ليست قضية بارزة للعديد منهم

لا يمكن بأي حال من الأحوال إغفال دور آخر لمؤسسة مهمة و هي وسائل الإعلام جزء لا يتجزأ من العملية السياسية الأمريكية و شريكة مساهمة بطريقة غير مباشرة في صنع السياسة الخارجية , البعض يراها بمثابة الذراع الداعم للنخبة السياسية المسيطرة ؛ و يلعب الإعلام دوراً ذو حدين من حيث تقليل الآراء المعارضة أو التأثير على صناعات السياسة الخارجية الشيء الذي يؤدي إلى تعقيد مهمتهم ، و لا يخفي علي أحد أن الإعلام أضحي سلطة هو الآخر و تأثيره كبير في سياسات الخارجية للدول .

تعتبر أيضاً مؤسسات الفكر والرأي ذات إسهام هي أخرى في صياغة سياسة الولايات المتحدة الخارجية، هو أحد أكثر تلك الأدوار أهمية وأقلها فهماً وتقديراً. فقد قامت هذه المؤسسات التي هي بمثابة مراكز أبحاث سياسية مستقلة، هذخ الأخيرة تحضي

¹ - Idem

باهتمام و متابعة العديد من رجال السياسة و الإعلاميين و الرأي العام والتي تشكل ظاهرة أمريكية مميزة، بصياغة التعاطي الأمريكي مع العالم لفترة تقارب مئة عام. ولكن كون مؤسسات الفكر والرأي تقوم بمعظم مهامها بمعزل عن أضواء وسائل الإعلام.

رغم هذه الأهمية لمراكز التفكير في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية إلا أنها أقل تأثيراً مقارنة بعوامل أخرى، فهناك العديد من مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة التي لها أهمية في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية و يطلق عليها **Tank tanks** و تقوم هذه المراكز البحثية بإمداد صانعي السياسة الأمريكية ووسائل الإعلام بتحليلات و دراسات تتعلق بكل القضايا الهامة مما يجعلها لاعبا هاما في تحديد أولويات السياسة الخارجية و مساراتها فقد أصبحت هناك أكثر من 1200 مؤسسة للفكر والرأي موزعة على كامل الساحة السياسية الأمريكية.

إن هذه مراكز رغم كثرتها فهي تشكل خليطا غير متجانس من حيث اتساع نطاق المواضيع والتمويل والتفويض والموقع فبعض هذه المؤسسات مثل معهد الاقتصاد الدولي، ومؤسسة الحوار بين الدول الأمريكية، أو معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى يركز على مجالات وظيفية محددة أو مناطق معينة.

بينما حصلت مؤسسة RAND على معظم إيراداتها من عقود للقيام بأعمال لزيائن في الحكومة وفي القطاع الخاص؛ بينما تعتمد قلة منها مثل معهد السلام الأمريكي بصورة شبه كاملة على التمويل الحكومي. وتقوم مؤسسات الفكر والرأي، في بعض الحالات، بدور إضافي كمنظمات غير حكومية ناشطة في قضية معينة.

علي غرار مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية والتي تعتبر من المراكز البحثية الكبرى ، بالنسبة "راند كوربوريشن" المشهورة في البداية من مصادر التبرعات ومن تمويل المشاريع الخاصة من قبل الجمعيات و العقود المنظمة من مؤسسات سياسية أو شركات خاصة ، هذه المؤسسات لعبت ولا زالت لها دور في توجيه سلوك الولايات المتحدة الامريكية و لو بدرجات متفاوتة ، على غرار مجلس العلاقات الخارجية الذي تأسس سنة 1929.

كما يمكن أن نضيف كل من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) الذي يصدر مجلة واشنطن كوارتلي، ومؤسسة راند كوربوريشن المشهورة. في البداية تكونت المصادر المالية لهذه المؤسسات من عائدات التبرع السخية (غالباً ما تكون على شكل هبات موصى بها)، ومن تمويل المشاريع الخاصة من قبل الجمعيات والعقود المنظمة مع مؤسسات سياسية أو شركات خاصة.

في ظل كل هذا الزخم من العوامل المتداخلة التي تؤثر في السياسة الخارجية الأمريكية يأتي دور عامل آخر ألا و هو الدين هذا الأخير الذي يعتبر من العوامل الضرورية و الهامة في البيئة الداخلية و يظهر بوضوح في المبشرين من اليمين الديني المحافظ المعروفين بالإنجيليين الجدد، وهؤلاء يقومون بدعم و التأسيس العداء و العنف و العنصر رية في العالم ، من خلال إيهام الرأي العام العالمي و الشعوب بوجود ما يعرف بصدام الحضارات وتحديدأ ضد العالم الإسلامي ، حيث يتم وفق طروحاتهم تعميم الصور النمطية عن العربي الإرهابي الكاره و الحاقد على نمط الحياة الغربية، و يستغل هؤلاء

الهفوات التي يقع فيها بعض المنتسبين للدين الإسلامي الذين يوظفون ذلك للإضرار
بنظرة الآخر للإسلام. و من جهة أخرى يأتي تيار المحافظين الجدد الذي نجح في
استيعاب الإدارة الحالية، والذي يقوم بمهمة البرمجة ووضع السياسات والاستراتيجيات
العامة و هو ذو تأثير واضح في صنع السياسة الخارجية الأمريكية¹.

2- البيئة الخارجية :

نشير إلى البيئة الخارجية إلى كل من المنظمات الدولية و الشركات
الإقتصادية و التجارية و المتعددة الجنسيات أي كل ما هو خارج حدود الدولة و تساهم
في عملية صنع السياسة الخارجية للدولة و تؤثر فيها و توجهها، بإعتبار أن الولايات
المتحدة الأمريكية تمثل المرتبة الثالثة من حيث عدد السكان و الرابعة من حيث المساحة ،
بمساحة 9809430 كم² و بتعداد سكاني يفوق 335 مليون نسمة كما أن الولايات المتحدة
الأمريكية تعتبر من الدول الجديدة التي تملك ثروات و مواد أولية هائلة كاحتياط ، و منذ
الحرب العالمية الثانية خرجت الولايات المتحدة منها كمستفيد إذ تعدت حجم المكاسب 15
مليار دولار كعائدات من تجارة الأسلحة لدول أوروبا المتناحرة و من ذاك الحين أصبحت
على رأس الدول الاقتصادية و التي تمثل الاقتصاد الأول في العالم .. نجد أن هذه
المقومات جعلتها من أقوى الدول في العالم²، كما أن لها مقعد دائم في هيئة الأمم المتحدة
و ذات تأثير قوي على هذه الهيئة و أكبر مساهمين في ميزانيتها خاصة إذا قلنا أن هيئة
الأمم المتحدة يغلب عليها الطابع السياسي أكثر من القانوني ناهيك على إعتبارها عضو

¹ لويد جنس، تفسير السياسة الخارجية، تر. محمد سيد سليم (المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود، 1979)، صص. 95-101
² المكان نفسه

في العديد من المنظمات و المؤسسات الدولية الأخرى كصندوق النقد لدولي و البنك العالمي ناهيك عن المنظمات الغير حكومية الأخرى و الشركات المتعددة الجنسيات ، كل هذا و على جانب عوامل أخرى فإن العامل الخارجي يعتبر محدد من المحددات الهامة في السياسة الخارجية الامريكية التي تضغط و تشارك في عملية صنع القرار الخارجي الأمريكي .

و كما هو معلوم فإن أغلب القرارات التي تتخذ في هذه الهيئة تمس بالأمن العالمي و بتالي تهدف في الأصل إلى تحقيق الأمن و سلم الدوليين لكن الواقع عكس ذلك بالنظر إلى أن هذه المنظمات تسيطر عليها الدول الأساسية في العلاقات الدولية علي غرار الولايات المتحدة الأمريكية¹.

3- البيئة السيكولوجية :

لقد أثرت البيئة السيكولوجية لصانع القرار الأمريكي علي عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية و حتي يستطيع الباحث و حتى الرأي العام فهم هذه السياسة يحتاج ان يفهم و يعرف سيكولوجية صانع القرار

¹ - Eduate Rhodes , *The imperial logic of Bush's Liberal Agenda* ,survival , vol 45.no.1, spring 2003.p 17. -

حيث تعتبر فترة حكم الرئيس "بيل كلنتون" من أحسن الفترات الرئاسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و فريق آخر يعتبرونه أفضل قيادة اقتصادية أمريكية بحيث تمكن من تحويل العجز الاقتصادي إلى فائض¹. و هنا نفهم أن السمات الشخصية و القيادية تسهم في صنع السياسة الخارجية و على سبيل المثال فإذا كان يعتبر "بيل كلنتون" من الرؤساء المحترمين إلا أنه أعتبر من قبل البعض و على وجه التحديد الجمهوريين بالخصم غير شريف الذي إستغل المساعدات الخارجية لتمويل حملته الانتخابية بصورة ملتوية عقب العديد من المقامرات و هذا ما جعل معظم المعلقين على حياته النفسية يصفونه بالقدرة على استغلال الثغرات في نظام فاسد ، كما أثرت حياته الشخصية و مشاكل التي كان يعانيها في شخصيته و سلوكه حتى في السياسة الخارجية الامريكية .

حيث أعتبر بيل كلينتون من أكثر الرؤساء الاتمريكان الذين عانو من الاضطراب و كان يفعل كل ما بوسعه لتغطية عن هفواته و إستغلال كل شيء لإظهار نفسه أنو احسن من سابقه , كل هذا أثر علي شخصيته حيث كان يتقمص العديد من الشخصيات كإزاحة للضغوطات و المواقف التي يتعرض لها و كمخرج للإحباطات التي يتعرض إليها و هذا ما أثر سلبا على صمته.

¹ لويد جنس ، مرجع سابق ، ص ص 96-100

و إذا قورن بيل كلنتون بالرئيس "جورج بوش" فإن جورج بوش الابن يصنف في خانة الفاعل السلبي لذلك نجده لا يتحكم في ردود فعله، و تقريبا هذا شأن أغلب رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية إذ لا تعدو ان تكون سياساتهم مجرد ردود أفعال¹.

يعتبر "جورج بوش" رغم أنه يملك مؤهلات جامعية إلا أنه أقل ثقافة من بيل كلنتون وغالباً ما تستند أدلته في نقاشات علي حجج قيمية و دينية أكثر ، و خطابه دائماً يقدم أن أمريكا صاحبة الحق و صاحبة الرسالة التي ينبغي تبليغها للجميع في اطار الديمقراطية و الحرية و حقوق الإنسان ...، و لو إضطرت إلى إستخدام الوسائل العسكرية، ليس مصطنعاً. قبل الحادي عشر من أيلول كان بوش يؤمن بنموذجي تشرشل وإيزنهاور، باعتبارهما قائدان عسكريان. وكان واثقاً من نفسه لدرجة أنه كان يسخر من شخصيته و من صورته. حتى خصومه يعترفون بأنه صادق في اعتبار نفسه "رئيساً لزم من الحرب"، مما يجعلنا نسأل عن مدي عقلانية هؤلاء الرؤساء . و بتالي ما يلاحظ من سياسة جورج بوش هو سعيه إلى تحقيق ما لم يستطيع والده عام 1992 تحقيقه في بغداد فان كانت جيوش أبيه توقفت عند أبواب البصرة فان جورج بوش الابن استطاع أن يقبض على صدام . و يظهر ذلك في التدخل الأمريكي في العراق الذي جاء خارج الشرعية الدولية ، و هذا ما يلاحظ من تتبعت سياسة و طريقة تفكير و خطابات الرئيس جورج بوش ستجده أكثر عنفا و أكثر ميلا لمنطق القوة .

المطلب الثاني : مصادر و توجهات السياسة الخارجية الأمريكية:

¹ Louis Hartz ,The Liberal Tradition in America(New York : Harcourt Brace, Jovanovich ,1955),p.286-306.

لقد خلف الوضع الجديد في السياسة الدولية الذي جاء نتيجة غياب الخصم التقليدي بعد نهاية الحرب الباردة الأمر الذي خلف اريحية لصانع القرار الأمريكي الذي اصبح يفكر بعقلانية أكثر بعد أن هدات الأمور مقاترنة بفترة الحرب الباردة ، و بتالي الإنتقال من دورها التقليدي في إطار زعامة نصف الكرة الأرضي، وقيادة القيم الليبرالية الرأسمالية إلى محاولة تشكيل نظام عالمي يضمن التفوق والزعامة الأمريكية على العالم ، من خلال ضرب النظم المناوئة للولايات المتحدة وفرض نوع من الاستقرار بالقوة، أو ما يطلق عليه روبرت جليبين نظرية الاستقرار بالهيمنة رغم أنه كما قلنا سابقا لا يوجد هيمنة مطلقة أو هيمنة عالمية بل كل ما هناك هو إستخدام و سائل تظهرك كانك أنت هو مهيم مثل حلف الشمال الأطلسي ¹.

إذ و أثناء الحرب الباردة كانت الأيديولوجية هي سمة غالبية علي السياسة الخارجية الأمريكية و بنهايتها أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية أكثر براغماتية، الأمر الذي أدى بالولايات المتحدة الامريكية إلى الاهتمام بمناطق جيوسياسية أخرى بالرغم من أنظمتها التسلطية و تجاوزاتها غير قانونية مثل خرقها لحقوق الإنسان ،مما يجعل ضرورة و أولوية المصالح الامريكية علي المبادئ الأخلاقية، وفي المقابل يؤكد جون "ميرشايمر" أن السياسة الأمريكية اتجاء إسرائيل هي دوما ضد المصالح القومية الأمريكية، هذا يعني أن يؤكد استمرار التوجه الإيديولوجي بعد الحرب الباردة خاصة في

¹ Ibid

ظل العداء للعالم الإسلامي والحرب على الإرهاب، رغم ذلك لازالت سيطرة هذا اللوبي مستمرة في السياسة الخارجية الامريكية.

المبحث الثاني : صنع السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة:

و هنا نتكلم عن السمات و الأهداف و كذا الوسائل :

المطلب الأول: سمات السياسة الخارجية الأمريكية :

خلال هذه الفترة من تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية وضعت الأولوية القصوي للإنتحاح الاقتصادي ، وتشجيع نماذج الحكم الديمقراطي، من خلال وضع نظام دولي لحقوق الإنسان في العالم، وتميزت السياسة الخارجية الأمريكية في عهد بيل كلينتون بالاعتدال والاهتمام الكبير بالسلام بالرغم من أن السياسة الخارجية الامريكية فالعموم إهتمت بالصراع أكثر من التعاون أي منهج القوة الخشنة .و هذا راجع ربما إلى من تخوفها من حدوث نزاع كبير يهدد تفوقها، هذه الإستراتيجية هدفها دعم جهود السلام الإقليمية حيثما يكون ذلك ملائما، وتستند هذه الاستراتيجية على الاعتقاد بأن الوجود العسكري الأمريكي المتقدم مازال هو الحاجز المعتمد عليه أمام المنافسين الجدد من القوى الكبرى، و بتالي كانت هذه الفترة يغلب عليها المنهج السلمي أكثر من القوة الصلبة أو الخشنة¹ .

¹ - قاسم عبد الستار، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة و انعكاساتها على العرب، التقرير السنوي لمجلة البيان ، عدد2 ، 2004 ، ص ص 318-320.

ركز بيل كلنتون على كبح التنافس الأمني وتخفيض مجازفة حدوث حرب كبيرة في أوروبا وشرق آسيا والشرق الأوسط، وذلك بتدعيم وجودها العسكري في كل من هذه المناطق، كذلك عملت الإدارة الأمريكية على تخفيض تهديد أسلحة الدمار الشامل. كما حاولت الإدارة الأمريكية تعزيز اقتصاد عالمي منتج ومفتوح، وهي ترى في ذلك انه عامل هام لازدهار الاقتصاد الأمريكي¹، و أيضا بناء نظام عالمي ينسجم مع القيم الأمريكية عن طريق تشجيع نموذج الديمقراطية لكن هذا لا يمنع من استخدام ما يعرف بالمنهج الصراعي أو التفكيكي التركيبي المعروف في الإتجاه بعد الحداثي .

أما في مرحلة لرئيس جورج فإن السياسة الخارجية في هذه الفترة تختلف في جزئياتها عن السياسة الخارجية في عهد بيل كلينتون، حيث أن أحداث 11 سبتمبر 2001 جعلت من أمريكا أكثر هيمنة و تأثيرا في العالم خاصة بعد وضوح العدو المتمثل في العالم الإسلامي المقترن بالتطرف و العنف و منبع الإرهاب و الراعي له و المسجد لأطروحة صدام الحضارات ، فهذه الأحداث دعمت التوجه الأمريكي الساعي إلى الهيمنة على العالم ، و تجنب ضرورة الالتحام بالعدو و الحفاظ على مسافة كافية بين الطرفين حتي لا تكتشف نقاط الضعف التي تحملها بين طياتها و رغم أن السياسة الخارجية الامريكية تؤمن بمنهج القوة أكثر إلا أن الأولوية كانت للقوة الإقتصادية و العلاقات الاقتصادية التي يمكن أن تجعل من الولايات المتحدة الامريكية مستمرة في سياستها بنفس القوة .

¹ - لويد جنس ، ، ص ص.101-98 .

خلال هذه المرحلة برزت العديد من المفاهيم مثل مفهوم " الحرب الوقائية " أو الإستباقية التي تعتمد على القوة العسكرية و تفعل من منهج التفكير و إعادة التركيب أي ما يعرف بالهندسة السياسية، و إتسمت من ناحية أخرى بالطرح الإيديولوجي اليميني الذي يملك تصورات تتعدى و تتجاوز الحدود الأمريكية إلى العالم ككل الأمر الذي جعل الدين مكون أساسي في السياسة الخارجية الأمريكية و ذريعة للتدخل العسكري في كذا منطقة من العالم كما حدث في عهد صدام حسين¹.

على صعيد آخر أصبحت توظف ثلاث عناصر لتحقيق المصالح القومية الأمريكية و أن كانت في عهد بيل كلينتون ليست على قدر الأهمية مما عليه في الإدارة الحالية و هذه العناصر هي (الهيمنة الدينية و الثقافية إلى جانب ممارسات القوة بمستوياتها) ، إذ أن الجمهوريين يرون أن متغير القوة شهد تراجعاً خلال عهدتي بيل كلينتون و هو ما لا تسمح به إدارة الجمهوريين الساعية إلى نشر القيم ببعديها السياسي و الديني إضافة إلى الهيمنة الاقتصادية من خلال هيئة الأمم المتحدة و الحلف الأطلسي و البنك العالمي و صندوق النقد الدولي².

تعتبر سياسة التدخل الأمريكية في كل من أفغانستان و العراق و حتى في الحرب الإسرائيلية على لبنان و التي كانت بيد أمريكية بعد سنة 2001 أساسها المرجعية الدينية للإدارة الحاكمة ، إذ تضع في صلب الأولويات حماية أمن إسرائيل كما كلفتها هذه

¹ المكان نفسه

² - لويد جنس ، مرجع سابق ، ص ص 100-101

التوجهات من الحرب على الإرهاب إلى رعاية المصالح القومية لها زيادة في الاعتماد على التوجهات الاقتصادية .

المطلب الثاني : أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة ووسائلها:

تميزت فترة حكم "بيل كلنتون " من حيث الأهداف و الوسائل خاصة إتجاه منطقة أوراسيا بالتركيز على ¹ ،

توسيع الاتحاد الأوربي بما يضمن زيادة النفوذ الأمريكي داخل هياكل الاتحاد بما يضمن المصالح الأمريكية .

- ملء فراغ القوة الذي تركه الاتحاد السوفييتي بعد نهاية الحرب الباردة، كما ركزت هذه الفترة أيضا على تشجيع الإصلاح السياسي والديمقراطية في أوربا الشرقية وجنوب شرق آسيا وتدعيم تواجدها العسكري في جمهوريات آسيا الوسطى.

لقد قامت الإدارة الأمريكية بتعزيز تلاحم حلف الشمال الأطلسي على الرغم من الأصوات المناهضة ، حيث أكد "كلينتون "التزام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة أوربا، واستطاع فريقه المختص بالسياسة الخارجية توسيع الحلف بضم بولونيا، هنغاريا وتشيكيا، كما نجحت السياسة الخارجية الأمريكية في إقناع أوكرانيا و بلروسيا

¹ Benny Miller, **The Rise (and decline) of offensive liberalism**, the annual meeting of the international studies association ,montreal,2004,p. 114.

وكازاخستان على التخلي عن ترسانتها النووية التي ورثتها عن الاتحاد السوفييتي ، يمكن القول أنه خلال هذه الفترة يمكن إعتبار قيام إدارة كلينتون في التصديق في أبريل 1997 على معاهدة الأسلحة الكيماوية بمثابة خطوة هامة في مسار السياسة الخارجية الأمريكية الأمر الذي دفع الطرف الروسي بعد ذلك بتدمير أكبر ترسانة كيماوية في العالم بحلول عام ، و كان ذلك أكبر إنجاز لإدارة كلنتون 2007¹.

أما إذا ما تكلمنا عن القوى الآسيوية الأخرى ماعدا الصين، فيمكن أن نقول أن إدارة كلنتون هدفت إلى الإحتفاظ بالتزاماتها الحالية إزاء تحالفاتها في آسيا والحفاظ على وجودها العسكري المتقدم من خلال التأكيد على معاهداتها الأمنية خاصة الموقعة اليابانية- الأمريكية بهدف إبقاء المنطقة تحت السيطرة .

على صعيد آخر و بخصوص ملف كوريا الشمالية تم الاتفاق على توقف كوريا الشمالية ذ عن إنتاج البلوتنيوم الخاص بمفاعل الموجود في مدينة "بيونغ يونغ " و مقابل تعهد كل من اليابان و كوريا الجنوبية والولايات المتحدة على تزويد كوريا الشمالية بمفاعلين لإنتاج الماء الخفيف لسد الحاجيات المتعلقة بالطاقة ، لكن هذا النجاح لم يكتمل حيث فشل كلينتون في إقناع الكونغرس من خلال إستمرار التجارب في هذا الميدان .

تمثلت السياسة الأمريكية تجاه اورو آسيا في عهد جورج بوش في محاولة تحقيق هدفين في المنطقة² ويتمثل الأول في تخليد التبعية للاتحاد الاروبي من خلال

¹ John Luckacs ,A History of the cold war (Garden City ,N.y.:Doubleday,1961).p p.145-155

² -Fareed Zakaria ,Why Mislms hate the west and we can do about it:in mark leonard,re-ordering the world ;the foeign policy center ,2002 , p 28.

الجهاز العسكري الاستراتيجي المشترك – حلف شمال الأطلسي -تابع للولايات المتحدة , و الثاني رغبة الإدارة الأمريكية في إحداث تغييرات أو إصلاحات فعلية في المنطقة كذا الاستمرار في ممارسة الضغوط على بروكسل لتوسيع الحلف نحو أوروبا الشرقية أي العمل على ضم حلفاء استراتيجيين في المنطقة، و بتالي فإنه من السهل ملاحظة أن السياسة الأمريكية في منطقة اورو آسيا في عهد جورج بوش الابن تتمحور حول تحقيق السلم بالنسبة لضفتي الأطلسي كما يشكل الإرهاب و أسلحة الدمار الشامل محور هذه الإستراتيجية¹، و عليه يمكن القول أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تتشارك مع السياسات الأخرى الموجودة في المنطقة في نقطة تشجيع الديمقراطية الليبرالية و التطور الاقتصادي و تحرير التجارة الدولية ، بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط و في عهد إدارة "بيل كلينتون " أعتبرت منطقة الشرق الأوسط ضمن الأولويات الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية وذلك منذ عهد دوايت إزنهور ، وذلك للأهمية الجيوسياسية والاقتصادية للمنطقة ، و تعززت هذه الأهمية بعد نهاية الحرب الباردة و حرب الخليج الثانية، والتي تشير بظهور نظام عالمي جديد تقوده الولايات المتحدة الأمريكية لكن الإستراتيجية الأمريكية تجاه إسرائيل بعد الحرب الباردة لم تختلف كثيرا عن سابقتها أثناء هذه الحرب فهي ركزت على ضمان أمن إسرائيل و تفوقها العسكري².

¹ - ليدل هارت ، الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة حرب على المنافسين أعداء و أصدقاء،من الموقع www.annabaa.net/pol230.ar4.htm .:

² - - ناي جوزيف، حدود القوة الأمريكية، ت علي حسين باكير، مجلة علم السياسة و العلاقات الدولية : قراءات عالمية، العدد2 , خريف 2005. ص 29 .

أيضاً الحرص على تأمين مصادر النفط و عرقلة النظم التصحيحية والثورية في المنطقة خاصة التي تعتبر أنهل مارقة و تنافس الولايات المتحدة الأمريكية¹، و لقد و ظفت جملة من الوسائل حيث حاولت إدارة كلينتون بضغظ من اللوبي الإسرائيلي والمؤسسات الاقتصادية والمالية الكبرى تعزيز صيغة المفاوضات متعددة الأطراف التي تتعلق بتعزيز التعاون الإقليمي، خصوصاً بين الدول العربية وإسرائيل في مجالات الإقتصاد والبيئة والمياه ونزع السلاح، وتم تطوير هذه الصيغة بإنشاء آلية مؤتمرات القمة الاقتصادية الشرق أوسطية التي عقدت 04 مؤتمرات من نوعها في الدار البيضاء 1994، عمان 1995، القاهرة 1996 و الدوحة 1997². وهي المسارات التي شاركت فيها إسرائيل والدول العربية وعدد من الدول الإقليمية و عدة أطراف دولية، استمرار العقوبات الاقتصادية على العراق وقانون داماتو على إيران وتمرير صيغة العقوبات الذكية هذا عن الوسائل الاقتصادية .

أما إذا ما تكلمنا عن الوسائل العسكرية فإن الولايات المتحدة قامت بضرب للمواقع العراقية حتى خارج منطقتي الحظر الجوي، كما أعلن الرئيس الأمريكي في 15 نوفمبر 1998 على ضرورة تغيير النظام العراقي من خلال التركيز على المعارضة العراقية. كما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً في كل من السودان وأفغانستان.

بالنسبة لجورج بوش فإن السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط و العالم الثالث في عهدة جورج بوش و إذا ما أخذنا مثال القضية الفلسطينية فقد قدمت إدارة الرئيس

¹ لويد جنس ، مرجع سابق ، ص ص95-99
² - قاسم عبد الستار، مرجع سابق، ص ص. 135-136.

جورج بوش في اجتماع الرباعية الدولية الذي تمخض عن وضع مشروع خارطة الطريق التي تسعى إلى إيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس قيام الدول الفلسطينية بحلول العام 2005 وفقا لرؤية الرئيس الأمريكي جورج و الكر بوش إلا أنه رفض من قبل "اريبيل شارون" رئيس الوزراء الإسرائيلي.

لقد أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الفترة بمصطلح "الدول المارقة" على عدد من الدول علي غرار "أفغنستان" و العراق و بتالي محاربة هذه الأنظمة من خلال ما يعرف بإستراتيجية الحرب على الإرهاب و التي كانت الحجة الكبرى إلى جانب تهم أخري مثل السعي لإكساب أسلحة الدمار الشامل من قبل هذه الدول و هذا إلى جانب أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة علي مصادر الطاقة الضرورية لإستمرارها كقوة عظمي في العالم ، حيث تمثلت الأهداف إسقاط الأنظمة الديكتاتورية الموجودة في المنطقة كنظام صدام حسين و الإحلال محله نظام يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة. أيضا محاولة إحلال السلام بين الإسرائيليين و الفلسطينيين.

أما الأهداف على المدى البعيد تمثلت في السيطرة على منابع النفط في المنطقة سيطرة منفردة دون إشراك أي حليف إذ أن الحرب على العراق كانت تصب في هذا المجال. و كذا حماية أمن إسرائيل : إذ أن الولايات المتحدة تبذل جهدا كبيرا في تحقيق ذلك حيث أن إسرائيل تمثل نقطة الارتكاز في الشرق الأوسط و بالتالي هناك مصلحة مشتركة بين الطرفين¹، أيضا محاولة هندسة المنطقة بما يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية

¹ لويد جنس ، مرجع سابق ، ص.99

. و تم استخدام عدد من الإستراتيجيات التي تقوم على استخدام جملة من الوسائل التي استعملتها الولايات المتحدة لتحقيق هذه الأهداف و يقع على رأسها الوسائل العسكرية أو ما يعرف بالقوة الصلبة .

بالنسبة لمناطق أخرى من العالم فإن الإستراتيجية الأمريكية إهتمت أيضا بمنطقة أخرى من العالم و متمثلة في كل من الصين و دول العالم الثالث فخلال فترة حكم بيل كلينتون ركز على الضغط على الصين عن طريق سجل حقوق الإنسان وسعت الإبقاء الصين بعيدة عن تفويض مصالح الولايات المتحدة الهامة، ومنذ نهاية الحرب الباردة تفرض الولايات المتحدة حضرا على تصدير التكنولوجيا العسكرية إلى الصين، وفي أثناء قيام الانتخابات الرئاسية التايوانية العام 1996، ردت الولايات المتحدة على المناورات العسكرية الصينية لتخويف تايوان، كما عارضت إدارة كلينتون طلب الصين في افريل 1999 الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بسبب خوف كلينتون من معارضة الكونغرس و بتالي شكلت الصين لأمریکا مصدر خوف دائم تطلب وضع عدة إستراتيجيات لمواجهته رغم ذلك هناك نوع من الإعتماد المتبادل بين الطرفين.

لقد نجحت إدارة كلينتون في تمرير اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، كما استطاع فريقه الاقتصادي أن يعالج أزمة البيزو المكسيكي بمهارة في العام 1994، وعندما رفض الكونغرس تمويل صفقة دعم المكسيك.

على صعيد آخر فإن بيل كلنتون لم يهتم خلال هذه الفترة بالقارة الأفريقية و يمكن أن نقول انه واجه جملة من الإنتقادات في قضية التخل في رواندا، وهو ما تسبب في حدوث مجازر هائلة، وسبق ذلك تدخلها الفاشل في الصومال، لسبب ذلك سارع كلينتون في توجيه اللوم إلى الأمم المتحدة بسبب انهيار الوضع في الصومال .1996.

إعتبر جورج وكر بوش أن أهم التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية هو صعود الصين كقوة إقتصادية منافسة لها و هنا تأتي السياسة الخارجية للولايات المتحدة تتبنى فكرة منع الصين من الوصول إلى مكانة المنافسة الاستراتيجية .ومع ذلك تبقى ترى ضرورة التعاون معها للاستفادة من دعمها للحرب على الإرهاب و كذا إدارة التسلح في المنطقة من خلال ردع كوريا الشمالية و إيران على نطاق أضيق¹ . و عليه يشكل تواجد الصين في المناطق التي تصنفها الولايات المتحدة الأمريكية محور الشر و التي أصبح لها نفوذ في هذه المناطق أكثر من أمريكا في ذلك الأمر الذي جعل السياسة الخارجية الأمريكية ترسم أهداف قصيرة المدى لذلك من خلال تقويض جهود الصين في أن تصير قطب عالمي . و الهدف البعيد المدى هو محاولة تغيير النظام الصيني خاصة في ظل التقارب الروسي .

¹ - Barry R.Bozen ,**Command of the common ; the military foundation of u.s hegemony, international security** , vol 28, no.1,(summer 2003), P13-18

الفصل الثاني : السياسة الخارجية الروسية

بنظرة بسيطة إلى التاريخ لن نجد أي باحث عناء في معرفة الوزن و الثقل الإستراتيجي لروسيا ، التي تمثل أحد أهم الوحدات السياسية المشكلة للنظام الدولي الحالي ، كما أن روسيا الاتحادية التي تعتبر مولود الدولة السوفييتية التي تربعت على عرش القوة في العلاقات الدولية لعقود من الزمن في تقاسم و مواجهة مع أعظم دولة في العالم أو المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية ، فيما عرف أنا ذاك بالقطبية الدولية كل من الإتحاد السفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث كان من نصيبها القطعة الأكبر من غلة و تركة الإتحاد السوفياتي الذي إنهار مع حلول سنة 1991¹.

رغم أن لروسيا و إلى يومنا هذا مكانة عالمية إستراتيجية حيث أنها من أكثر الدول التي تتحكم في مقاليد الصراع العالمي ، إلا أنها و بعد الحرب الباردة عرفت تراجعا عن الدور و مكانة التي كانت للاتحاد السوفياتي سابقا و رغم أيضا خروج روسيا بالحصة الأسد من الثروات و مقومات الدولة السوفييتية بما في ذلك القوة العسكرية و النووية، و التكنولوجيا و التحكم في مختلف العلوم و الموارد البشرية حيث حصلت على أكثر من 75 في مئة من الإمكانيات و الثروات الموروثة عن الإتحاد السوفياتي إلا أنها لم تعد بنفس القوة و القدرة أي التأثير الذي كان في عهد الإتحاد السوفياتي ، مع ذلك ما زالت روسيا تتحكم في أدوات التأثير و مقاليد إدارة الصراع الدولي و و تملك قدر كبيرا من الردع فيكفي أنها تملك مقعدا دائما في مجلس الأمن.

¹ لويد جنس ، مرجع سابق ، ص ص. 87-94

المبحث الأول: أهم النقاشات حول أسس السياسة الخارجية الروسية

لقد واجهت روسيا جملة من وجهات النظر و التحليلات المختلفة لدوائر أكاديمية و مدارس سواء في روسيا أو في العالم فحوي هذه التحليلات ينصب عن ماهي توجهات السياسة الخارجية الروسية و بما تهتم بعد الحرب الباردة أي بعبارة أخرى ما هي أهم الأسس التي تقوم عليها و كيف يعرف صانع القرار الروسي مصالحه في العالم ، حيث و بعد إنهيار الاتحاد السوفييتي عرف الفكر الماركسي كأيدولوجية سيطرت علي الإتحاد السوفياتي و توجهاته تراجعاً نوعاً ما خاصة الدولة الروسية الجديدة ، مما دفع صناع القرار الروس إعادة تحديد أولويات السياسة الخارجية في عملية تعديليلة لتتأقلم مع الوضع الراهن المتمخض عن إنهيار الإتحاد السوفياتي و بتالي تعديل نظرتها لأولوياتها و مصالحها علي المستوي الأمر الخبراء و الباحثين و كذا المنظرين إلى تقديم العديد من وجهات النظر حول مستقبل السياسة الخارجية الروسية و محدداتها خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة و الي يومنا هذا .

المطلب الأول: المدرسة الليبرالية

بالنسبة للمدرسة الليبرالية الروسية فهي ركزت في تحديد أولويات السياسة الخارجية الروسية على الاقتصاد كمدخل أساسي لكل الإصلاحات السياسية و الإقتصادية، وكذلك برزت أهمية المؤسسات و النظم القانونية الدولية التي تحاول أن تضمن قدر من الاستقرار للنظام الدولي ذو طبيعة الفوضوية و غير مستقرة باعتبار أن الأصل في العلاقات الدولية الصراع و ليس التعاون الذي تشير إليه أغلب نظرات العلاقات الدولية .

كما تركز الليبرالية أيضا على مستقبل النظام الدولي من خلال التركيز ليس علي عوامل التنافس و الصراع فحسب بل أيضا على التعاون الاقتصادي المشترك و الاعتماد المتبادل و النفع المشترك و متباد، بالإضافة إلى ذلك يهتم الليبراليون بما يعرف السياسة الدنيا المتمثل في الاقتصاد على حساب السياسة العليا المتمثلة فالسياسة و الأمن العسكري، و بتالي يهتمون بقضايا أخرى مثل الاستقرار في المصالح الاقتصادية ، و عليه يمكن للاقتصاد أن يحقق السلام العالمي .

ومن بين أهم ما يؤمن به الليبراليون هو ضرورة نشر الديمقراطية في كل الأنظمة السياسية على إعتبار أن الديمقراطية تحقق السلام من خلال ما يعرف بنظرية السلام الديمقراطي التي تقول بأن الدول الديمقراطية لا تتنازع بينها، و بهذا الصدد يرى "Zagorski" أن انشغال روسيا بالمنطقة لا يجب أن ينصرف إلى النقاش حول التفكك أو التكامل فقط، بل يجب يطرح على أساس هل هو تكامل أيديولوجي أم بناء ديمقراطي.

و على هذا الأساس يرون حلف الشمال الأطلسي أنه لا يشكل خطرا على روسيا بل هو أكثر ضمانا لأمنها و توسيع الحلف سيسمح لروسيا بالانشغال بالإصلاحات الداخلية و بناء ذاتها.¹ وحسب الليبراليون فإن هذا التوجه سيساعد روسيا على التعاون مع الغرب

¹ Alexander A. Sergunin , **Russian Post-Communist Foreign Policy Thinking at the Cross-Roads: Changing Paradigms**, Journal of International Relations and Development Volume 3, No. 3 (September 2000) , In, http://www.ciaonet.org/olj/jird/jird_sept00sea01.html, pp.10

الديمقراطي جنباً إلى جنب من أجل تسهيل إندماج روسيا في الإقتصاد العالمي و و الطبيعة الديمقراطية للنظام الدولي¹.

لقد شككت الأفكار الروسية بما يعرف بـ "*Westernisers*" " " *Atlanticists*"، التي كان لها رواج كبير بين المثقفين و الخبراء و الدارسين²، إذ تولى هذا الإتجاه مناصب سياسية و قيادية أمثال كل من الرئيس يلتسين، مستشاره ألكسندر ريسكوي، وزير الخارجية أندري كوزيراف...، هذا الإتجاه في التفكير شكل نواة موالية للغرب و أفكار تدعم التقارب الروسي الغربي، من خلال سياسة التفكير الجديدة التي جاء بها الرئيس غورباتشوف و التي هي نفسها مبادئ الليبرالية

و عليه فإن هذا الإتجاه السياسي و التنظيري يؤمن بأن مستقبل روسيا هو في الإنضمام إلى حلفالشمال الأطلسي و الأحلاف الغربية عموماً، الذي سيكون الأكثر أمناً لروسيا من خلال التعاون و التحالف و العمل مع الإتحاد الأوروبي و حلف الناتو و ربط روسيا إقتصادياً به. وتحديد مسافات متقاربة مع واشنطن، فهذا الخيار يحميها من أي خطر قد يأتي من الشرق أي ضرورة غلق طريق أمام قيام أي تحالف مع الدول الشرقية التي يمكن أن تتقارب مع روسيا. بالنسبة لهذا التوجه فإن الحل أمام روسيا لتندمج مع المؤسسات الغربية هو نبذ التفكير الايديولوجي و سياسات الإمبريالية المتعصبة، و هذا ما يعزز

¹ سهيل فرح، "الجيوبولتيك الروسي: ملامح القوة والضعف"، في: شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 112، (خريف 2003)، ص ص. 30-32

الإصلاحات الداخلية و و إنفتاح نحو مؤسسات الغربية الديمقراطية¹، يجنب روسيا التصادم أو العزلة أو تعارض المصالح مع الغرب و مؤسساته.

المطلب الثاني: المدرسة الجيوبوليتيكية و المدرسة الواقعية:

إن التوجه السابق الذكر أو ما يعرف ب سياسة يلتسين-كوزيراف الخارجية أدت إلى موجة من ردود أفعال غاضبة من مفكرين و سياسيين و حتى الرأي العام في روسيا مما دفع إلى ضرورة البحث عن مفهوم بديل للسياسة الخارجية و تعريف آخر لمصالح السياسة الخارجية الروسية ، حيث يمكن ملاحظة ذلك بداية من سنة 1992 لتتزعم الأوراسيا المشهد و تتربع علي عرش الإتجاهات و التيارات السابقة الغربية الهوي ، والتي هيمنت على مجالي التنظير و صنع القرار في السياسة الخارجية الروسية طيلة عقود من الزمن و التي سرعان ما إنتشر و اصبح أكثر تأثيرا . و يتجسد في ما عرف ب المدرسة الفلسفية الروسية التي تأسست في 1920 و كذا نظرية ماكيندر عن أو ما يعرف ب نظرية قلب العالم.

يري الواقعيون الروس فإنه لا مناص من جعل من المصلحة الوطنية أساس السياسة الخارجية من خلال الاعتماد على النفس أو ما يسمى مبدأ المساعدة الذاتية ، تحقيق قدر كبير من القوة و الإزدهار و الردع، إنشاء نظام ديمقراطي، منع و السيطرة على الامبريالية و الدكتاتوريات، الثبات في السياسة الخارجية و التعهد بحماية جميع الأقليات .من جهة أخرى يضع الواقعيين السياسة العليا المتمثلة في السياسة و الأمن العسكري على هرم الأولويات،

¹ لويد جنس، مرجع سابق ، ص.90

والذي يجب أن يتضمن التهديدات الموجودة و الممكنة على الأمن الروسي ومن ثم توظيف آليات داخلية و خارجية للحد منها، فلذلك لا يهتم الروس بالأمن الجماعي بل يضعون نصب إهتماماتهم الأمن القومي.

يحكم السياسة الخارجية الروسية حسب الواقعيين مبدأ المساعدة الذاتية أي الإكتفاء الذاتي، والاعتماد على النفس Self-Help هذا أهم مبدأ عند الواقعيين و تطبقه روسيا في سياساتها الخارجية.

بالنسبة للروسيا و خاصة الإتجاه الواقعي فإن روسيا هي قطعة أوربية و أسيوية ، لذا يجب أن تختار طريقا ثالثا بين الشرق و الغرب وأن يكون جسرا رابطا بينهما. وبهذا الصدد اقترح "أبرتوف" و من أجل تفادي الصراع بين الشرق و الغرب، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوربا يجب أن تعمل كبديل لحف الناتو الذي يعتبر من أبرز المنظمات الأمنية في المنطقة ذاتها و في العالم، أو على الأقل توسيع الحلف على فترات دون أن يشمل دول البلطيق؛ فروسيا يجب أن تعارض تحويل أوربا إلى نظام سياسي-عسكري مغلق، كما يجب أن تعارض ظهور قوة إقليمية مهيمنة، ومن الأفضل الحفاظ على الطابع المتعدد الأقطاب في أوربا و كما يشير " بالطروبادي" في كتاباته بأن النظام الدولي هو متعدد الأقطاب أكثر منه ثنائي القطبية¹.

تشكل هذه الأفكار الخلفية النظرية و أساس مدرسة "دريزيفينكي" و "قوزودارستيفينكي"، وهو مصطلح يشير إلى الدفاع عن دولة قوية يمكنها الحفاظ على

¹- المرجع نفسه ، ص ص90-94

النظام أي منطق القوة و الدولة القوية التي تفرض نفسها و قانونها¹، بحيث يعتقد هؤلاء أن موسكو عليها أن لاتسعى إلى تأسيس الإمبراطورية الروسية، وألا تنافس على النفوذ العالمي ، فهذه الخطوة قد تقودها نحو العزلة، وفي نفس الوقت يشككون في رغبة وقدرة الغرب على مساعدة روسيا على تحقيق الاصطلاح ويتهمونهم بمحاولة تطبيق سياسة احتواء جديدة، و في الحقيقة روسيا كما كل الدول العظمي لا تصرح صراحة بنيتها للرجوع للعهد الإمبراطوري لكن في الحقيقة و بالنظر إلى إقتراب الثقافة الإستراتيجية تلاحظ أن هدف روسيا هو الرجوع للوضع الإمبراطوري شأنها شأن الصين .

بالنسبة لروسيا و بالرغم من التركيز على سياستها الداخلية إلا أن ذلك لم يمنعها تبني سياسة خارجية نشطة نحو مختلف أنحاء العالم، دون الاختيار بين الشرق والغرب في توجيهها و إختيار النهج الأوراسي كأساس و يكمن الهدف في تركيزها علي هذا المجال في وضع إستراتيجية لمواجهة العودة القوية للقوميين و الشيوعيين من خلال غلق الطريق أمامهم و أيضا كرد فعل على تخاذل الغرب في قبول روسيا كوحدة سياسية ضمنه و ضمن مؤساته الأمنية و السياسية ، كما أن روسيا أدركت أنها في موقع جيو إستراتيجي مهم و يعمل دور العازل بين الشرق و الغرب و بتالي حاجة الغرب لها² .

لقد ساهمت كل هذه الأفكار في إعتناق روسيا مفهوما جديدا للأمن و هو ما سمي بالأمن الوطني الروسي الجديد في سنة 1997 ثم تكم تعديلها في عهد "فلاديمير بوتين في 2000، وتضمنت التأكيد على مسألة تأمين الأمن القومي، والحفاظ على سيادة البلاد ووحدة

¹ - سهيل فرح ، مرجع سابق ،ص33.

² لويدي جنس ، مرجع سابق ، ص ص91-94

أراضيها، و التركيز علي أوراسيا، من خلال إبقاء الاهتمام مركزا أساسا على المجال السوفييتي السابق، و كذلك الإتجاه نحو الشرق من خلال التركيز على الصين و كوريا الشمالية و فيتنام و النمور الآسيوية. و التركيز على إيران و إسرائيل و التعامل بحذر مع تركيا جنوبا لأنها حاضرة عبر إرثها التاريخي في روسيا. و التركيز على ألمانيا، وفرنسا، لتبقى بريطانيا في المرتبة الأخيرة غربا و تبقي ضمن سلم أولويات روسيا في أوروبا.

تسعى روسيا في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إتباع نهج وسط¹ و ذلك من خلال أفكار بوتين كعقيدة للسياسة الخارجية بالمقارنة مع أفكار الواقعيين، و التي يتضح أن الرئيس بوتين أفكار هذه المدرسة الفكرية ويسعى إلى تجسيد أفكارها في السياسة الخارجية الحالية لروسيا.

المبحث الثاني : القرار في السياسة الخارجية الروسية (الصنع و الإتخاذ)

لكي نفهم السياسة الخارجية لأي وحدة و منها روسيا لابد من يفهم الإطار والعمليات التي تصنع من خلالها و هذا ما يحاول هذا المبحث التطرق له.

المطلب الأول : خصائص البيئة القرارية

يعتبر معرفة كيفية صناعة القرار داخل البيئة القرارية عملية مهمة لفهم أي سياسة و أي إستراتيجية باعتبار أن السياسة الخارجية ما هي إلا سلسلة من القرارات المتوالية المتخذة لمواجهة المواقف المتتابة، إذ يعتبر هذا المدخل الذي يركز على البيئة القرارية

¹ Elliott Goodman, *The Soviet Design for a World State* (New York : Columbia University Press, 1960). pp.90-118

في السياسة الخارجية لروسيا تفسيراً لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية للدولة من خلال تركيزه على الخصائص السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية حيث أن روسيا فقد تبنت الدستور الجديد سنة 1993 وبواسطته أصبحت روسيا دولة فيدرالية، نظامها جمهوري، تتولى الحكومة المركزية مهمة إعداد السياسة العامة بما فيها السياسة الخارجية. بالإضافة لكون روسيا تعاني من أزمة الهوية، فروسيا متعددة القوميات بإجمالي عدد السكان يزيد عن 144 مليون نسمة، ينتمون إلى 130 جماعة عرقية، كما أنها متعددة الديانات بمال يفوق 41 ديانة¹. أما عن الأوضاع الاقتصادية، فإن روسيا بالرغم من ما تحتوى عليه من إمكانية فعلية وموارد بشرية وعلمية وطبيعية فإن روسيا ورثت أوضاع اقتصادية بالغة الصعوبة فقد سجل الاقتصاد الروسي انهيار عريض وتراجع كبير أغرق روسيا في الفساد والضعف ، مما جعل قراراتها الخارجية خاصة خلال فترة يلتسين تخضع في الغالب إلى متغير الاقتصاد الداخلي.

بالنسبة لروسيا فإنها تملك خصائص ثقافية فريدة من نوعها فقد ظلت روسيا ولحقب طويلة تمثل اللغز المحير للغرب في توجيهاتها وأحلامها من منطلق ثقافي، فحسب تعبير كسينجر فروسيا لا هي غربية على نحو مطابق للدول الأوروبية المسيحية الغربية ولها شرقية، فلطالما تم إعتبارها دولة أوراسية

¹ لويد جنس ، مرجع سابق ، ص ص 87-94

من خلال كل ما سبق فإنه لا يمكن أن نفهم السياسة الخارجية لروسيا ما لم نستوعب هيكل صنع القرار من خلال العوامل المترابطة والمتفاعلة من الخصائص التي تشكل مدخلات السياسة الخارجية الروسية.¹

المطلب الثاني : البيئة الداخلية:

تؤثر في السياسة الخارجية الروسية مجموعة من العوامل في عملية صنع القرار ومن أهم هذه العوامل ما يسمى ب القوى الفاعلة في السياسة الخارجية الروسية مثل الحكومة والبرلمان والنخب السياسية و الرأي العام والأحزاب والجماعات الضاغطة ، وبتالي فإن فإن رئيس الدولة يأتي على قمة هرم الفاعلين في صنع واتخاذ القرارات السياسية الخارجية بحسب الدستور الروسي لسنة 1993 و مع مجئ بوتين قرر بعدم تعديل الدستور هذا الأخير الذي يمنح صلاحيات للرئيس. مما يجعل من دور البرلمان محدودا ، و يمكن ملاحظة دور الرئيس كمحدد رئيسي للسياسة الخارجية الروسية من خلال المقارنة بين فترة حكم كل من "يلتسين وبوتين" ، فالأول من أنصار التوجه نحو الغرب أي روسيا هي دولة غربية مسيحية فكانت توجهاتها في هذه الفترة متناغمة مع السياسات الغربية الأوروبية والأمريكية، بينما بوتين نلاحظ التغيير الذي حدث في توجه سياسة روسيا الخارجية مع وصول إلى الحكم ، وبتالي التركيز على المصالح و البرغماتية على الصعيد الخارجي ، من خلال تجسييد مبدأ السلام المتوتر والمصالح أولا مع الغرب، و أما في الجانب الشرقي طبق تم التركيز على الأيديولوجية و قدر من المصالح

¹ - سهام حروري ، السياسة الخارجية الروسية لما بعد الحرب الباردة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2004-2005، ص ص 55-60 .

و إذا ما تكلمنا عن النخب السياسية فهي تعتبر المصدر و أساس البيروقراطية الروسية وتشكيل البيروقراطية الروسية و هي عبارة عن ما يعرف بالإصلاحيون الراديكاليون و هذا الإتجاه يساند التيار التحول إلى الغرب ويتبنى الخيار الليبرالي سياسيا واقتصاديا ويرى الطريق إلى ذلك يتم بالتحول الجذري إلى تبني القيم الغربية وإرجاع روسيا إلى حضيرتها الحضارية المسيحية ،ومن أهم أنصاره **أناتولي تشوبايس** مدير ديوان الرئاسة السابق. أما التيار الثاني فهو القوميون والمحافظون والشيوعيون أي ما يعرف باليسار يركزون على وحدة روسيا واستقلالية قراراتها وعلى أهمية الاعتماد على الذات والقدرات والموارد الداخلية، وعلى ضرورة مواصلة تطوير القدرات العسكرية والاهتمام بمسائل الأمن القومي ، ومناهضة الليبرالية ومن أبرز قادة هذا التيار : **فلاديمير جرونوفيسكي** زعيم ومؤسس الحزب الديمقراطي الليبرالي و**الكسندر روتسكي** نائب رئيس الجمهورية في عهد غورباتشوف ، و**غنادي زيو غانوف** رئيس الحزب الشيوعي الروسي .كما يوجد أيضا إتجاه وسط يحاول إيجاد توازن بين الاتجاهين السابقين ويدعو إلى ضرورة التحول الديمقراطي والتحول التدريجي إلى اقتصاد السوق بالاعتماد على الموارد الداخلية¹.

كما تلعب جماعات الضغط او ما يعرف بجماعات المصالح دور مهم في إتخاذ قرارات السياسة الخارجية و نذكر أمثلة على ذلك جماعة المصالح اليهودية و كذلك لوبيات النفط التي سيطرت لعقود خاصة في الفترة التي سبقت حكم بوتين.

¹ - نفس المرجع، ص ص، 56-57.

المطلب الثالث : البيئة الخارجية

و تتمثل في طبيعة النسق الدولي الذي تتفاعل فيه الوحدات السياسية والدولية أي هي مجال خارجي للوحدة السياسية ، و يشمل ذلك أيضا سلوك الوحدات الدولية الأخرى و كل ما يحدث في السياسة الدولية و سياسات الدول ، و بتالي هي جميع المواقف التي تحدث خارج الدولة و تؤثر في تصورات و إدراك صانع القرار و إختياره بين البدائل.

و عندما نتكلم عن روسيا فإن نلاحظ أن متغيرات البيئة الخارجية تؤثر بشكل كبير على عملية صنع السياسة الخارجية و لوحظ ذلك في كل الفترات السابقة لحكم بوتين و حتي أثناء حكمه. فالسياسة الخارجية لروسيا تخضع لمؤثرات دولية مثل سلوك الولايات المتحدة الأمريكية و لعل سبب ذلك مكانة روسيا في الإستراتيجيات الغربية و هناك العديد من الأدلة علي هذا التأثير و القيد علي السلوك الروسي من قبل المحيط الخارجي على سبيل المثال نذكر مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال فريق مختص الحملة الانتخابية الثانية لبوريس يلتسن ، كذلك الصفقة النووية مع إيران و إلغاء بند أجهزة الطرد المركزي من الصفقة نتيجة لضغوط أمريكية و دون أن المشروطة السياسية من أجل من الولايات المتحدة الأمريكية للمساعدات لروسيا ، كما إستغلت الولايات المتحدة الأمريكية جرائم الحرب في الشيشان التي إقترفتها روسيا من أجل الضغط عليها من خلال مظل حقوق الإنسان.

الملاحظ في السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين أنها أخذت نوع من الإستقلالية مقارنة بسابقه إذ كانت السياسة الروسية علي مستوى الخارجي تشارك فيها

الولايات المتحدة الأمريكية، وساهمت أيضا عوامل أخرى مثل العامل السيكولوجي
فنفسية و خصائص الشخصية لعبت دورا هي الأخرى في توجيه السلوك السياسي
الخارجي ، فمثلا "فيلتسين" كان ينظر إليه على أنه رجل مريض و منحرف مما
يضعف دور ومكانة روسيا وبالتالي على توجهات سياساتها الخارجية ،في حين يختلف
بوتين عن ذلك وهو الشاب الفتى والطموح والعسكري و رجل الحزب الشيوعي¹

المبحث الثالث : تحولات السياسة الخارجية الروسية

أدت نهاية الحرب الباردة و المستجدات التي طرأت علي النسق الدولي و متغيرات
دولية جديدة إلى ضرورة مراجعة السياسة الخارجية الروسية بشكل يسمح بتطورها و
الأوضاع الحاصلة .

المطلب الأول : الولايات المتحدة الأمريكية و التقارب الحذر

خلال هذه الفترة عرفت العلاقات الروسية -الأمريكية التوترات و القلاقل التي كانت
السمة البارزة في العلاقات بين كل من روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية ، فلم تستطع
كلتا الدولتين التخلص من ميراث حقبة الحرب الباردة ،و لم يتناسى الطرفان أحقادهم
بالرغم ما يظهر من تفاهم و تقارب بينهما في تحقيق السلام في إطار النسق الجديد و
التعاون المشترك.

¹- لويد جنس ، مرجع سابق ، ص 90.

لقد رسم الرئيس الأسبق "يلتسين" للسياسة الخارجية الروسية نهجا جديدا في علاقتها بالولايات المتحدة يقوم على مبدأ التعاون و الإعتماد المتبادل ، حيث إعتمدت سياسته على التقارب والتوجه نحو الغرب من خلال إصلاحات إقتصادية وسياسية وإجتماعية تقوم على النموذج الغربي في الديمقراطية وحقوق الإنسان وإقتصاد السوق الحر. هذا النهج الجديد وجد في الإدارة الأمريكية الديمقراطية برئاسة كلينتون توجهها نحو دعم هذه الإصلاحات بلا حدود لتحقيق أهداف إستراتيجية و إقامة نظام دولي على أسس متفق عليها.¹ كان لهذه سياسة نتائج وخيمة ، فقد ولدت في أوقات كثيرة مشاعر وردود فعل سلبية في أوساط النخبة الروسية برغم الدعم المالي من البنك العالمي ومن الولايات المتحدة .

ما يميز هذه الحقبة هو إرتكازها على مبدأ التبادلية ، أي أن تقدم الولايات المتحدة منافع ومساعدات مادية مقابل سلوك روسيا الخارجي الموافق للاستراتيجيات الأمريكية في العالم، بحيث تكون مصالحها الإقليمية مضمونة مقابل السلوك الدولي الروسي الملائم بمعنى آخر شراء تأييد الروسي للولايات المتحدة الأمريكية في القضايا الإستراتيجية كما عرفت هذه الفترة حصول روسيا على مساعدات أمريكية من خلال الارتباط القوي بين تطبيق الإصلاحات في روسيا والدعم الاقتصادي من الغرب .

¹ Elliott Goodman ,op .cit,pp.80-95

لكن شكلت منطقة أوراسيا محل خلاف حيث تعرضت روسيا وفقا لهذا المبدأ للكثير من الضغوطات الأمريكية والغربية، خاصة ما تعلق بنقاط الخلافات الأمنية مثل توسيع الناتو، والأنشطة النووية، ودعم انفصال واستقلال الجمهوريات السوفيتية الأمر الذي جعل التوتر يرتفع في كثير من الأحيان بين الطرفين.¹

وكان الهدف الاستراتيجي الروسي الأهم هو محاولة استعادة روسيا لمكانتها ونفوذها على المستوى الدولي، وهذه الرغبة اصطدمت بنية أمريكية وغربية في الحيلولة دون إعادة بناء الإمبراطورية الروسية ، لهذا السبب ظلت تطورات السياسة الخارجية الروسية في سعيها إلى استعادة مكانتها، من أهم مجالات الاحتكاك مع المصالح الأمريكية ومناطق التنافس في آسيا الوسطى وبحر قزوين والقوقاز.

بالإضافة إلى هذه المبادئ التي حكمت علاقات الشراكة والتعاون بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة " يلتسين " بالتحديد وضغوطات اللوبي النفطي والمالي في دفع هذه العلاقات نحو الاتجاه غربا والاندماج الكامل في فلك الدول الحرة والغربية، إلا أنه لا يمكن إغفال بعض التوترات التي كانت تعترض مسار هذا الاتجاه بسبب عدم الثقة المتبادلة استراتيجيا بين كلا الدولتين .

إن الملاحظ لفترة حكم " يلتسين " سكتشف بكل سهولة أنها كانت فترة سلبية أكثر منها إيجابية حيث أدت بروسيا إلى طريق مسدود على جميع الأصعدة لتصبح خلالها على

¹ لويدي جنس ، مرجع سابق ، ص ص.87-94

مشارف الإنهيار الكامل كدولة ومجتمع فضلا عن تراجع مكانتها ودورها العالمي وتحولها إلى دولة تابعة ومنفذة للأوامر الأمريكية، إنتهت هذه المرحلة بإعتلاء فلاديمير بوتين سدة الحكم لتعرف السياسة الخارجية الروسية نوع من البرغاماتية أكثر. يعتبر وصول الرئيس " بوتين " إلى سدة الحكم أمر أدى جعل سياسة روسيا الخارجية أكثر ديناميكية وبراغماتية تدرك جيدا المواقع الملائمة والأدوار التي لا بد لروسيا أن تلعبها على المسرح العالمي، من خلال إدراك صانع القرار للمؤهلات التي تمتلكها روسيا وبتالي ما هو الدور منوط بها في السياسة الدولية .

تمثلت الأسس السياسة الخارجية إتجاه الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الحقبة في ضرورة إستقرار الجبهة الداخلية بسبب التلازم بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية للدولة، فبدأ سياسته الداخلية بخوض غمار حرب ضد عدو قديم هو الإرهاب المالي وعصب الفساد ، هذخ القضايا و بالإضافة إلى وتحقيق توافق واسع يساند السياسة الجديدة ومحاربة الانفصال في القوقاز والشيشان بالإضافة إلى إعادة تحريك الآلة العسكرية و تعتبر هذه الأخيرة مرتكزات و أوليات السياسة الخاجية الروسية .كما أن حرب الشيشان الثانية أعتبرت بمثابة المقياس لتوجهات روسيا الجديدة وقوة الدفع الكبرى التي قدمت للعالم الخارجي، فبدأت القيادة الروسية في رسم دوائر حمراء لمصالحها الإستراتيجية في الداخل والخارج ، وبلورت لنفسها رؤية إستراتيجية في علاقاتها الخارجية خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية ،حيث كانت هذه الفترة أكثر الفترات في مسار الحكم في روسيا التي عرفت إنتفاف الشعب حول السلطة .

استندت سياسة روسيا خلال هذه الفترة إلى فلسفة الدفاع عن المصالح الاستراتيجية، على خلفية خيارات محددة يحكمها مبدأ السلام المتوتر ولغة المساومات والحسابات . رغم أن خلال هذه الفترة حدث أمر مهم تمثل في التغيير الذي حصل في الإدارة الأمريكية بتولي الجمهوريين لمقاليد الإدارة الأمريكية وتوجههم الإمبراطوري في رسم ملامح الإستراتيجية الأمريكية في العالم بمنطلقات تؤكد السيادة المطلقة العسكرية والاقتصادية والسياسية للمصالح الأمريكية في العالم، وكتنت مرحلة أكثر إضطرابية في تاريخ روسيا بالنظر للسياسة الأمريكية في العالم مما جعل حرب باردة تلوح في الأفق من جديد على العلاقات الروسية الأمريكية ، وهو ما وافقه تصريح مستشارة الأمن القومي الأمريكي "كوندوليزا رايس التي كانت أقل تفاعل في التعاون مع روسيا .¹

يلاحظ أيضا خلال هذه الفترة أن هناك محطتين دفعنا بالعلاقات الأمريكية الروسية على التقارب ، و أولها هو لقاء القمة الأول في "بوليان" حيث تحدث الرئيس بوش عن ضرورة إزالة مخلفات الحرب الباردة في العلاقات الثنائية وإنهاء الشكوك وبناء الثقة والتوافق حول المصالح الإستراتيجية للطرفين،أنا الأمر الثاني حدث في الوقت الذي فيه الرئيس الروسي تقديم الدعم الكامل للولايات المتحدة في حربها العالمية ضد الإرهاب. ودائما في إطار تعظيم المكاسب الإستراتيجية والمصالح العليا استغلّت روسيا هذه الأحداث في تسجيل نقاط في سياستها الخارجية باعتبار حربها في الشيشان تدخل في سياق الحرب

Lloyd Jensen,Foreign Policy Calculation; in Michael Haas , ed International Systems (New Yourk - ¹ :Chandler,1974),pp.91-93

العالمية ضد الإرهاب ، هذه الحرب التي تعتبر أكثر أسس السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة التي ركزت عليها في بناء سياساتها في العالم .

رغم كل هذا التقارب و إلتقاء المصالح بين الوجدتين السياسيتين إلا أن الخلاف ظل قائما بين كل من روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية ، من خلال الإختلاف على العديد من المسائل التي أدت إلى التصادم الوشيك في كثير من الأحيان و كمثل نذكر الصراع في العراق وإيران وكوريا الشمالية والأمم المتحدة والشرق الأوسط وأسيا الوسطى أهم بؤر التوتر التي تعكس لعبة إختلاف المصالح، مما جعل من العلاقات بين تتحسن تارة و تضطرب تارة أخرى الأمر الذي دفع الكثير من المهتمين بالشأن الروسي إلى التشكيك في إستمرارية السلام .

المطلب الثاني: بالنسبة للإتحاد الأوروبي

بالنسبة لأوروبا تم إعتبار الأمن الأوروبي المشترك ومحور التعاون الاقتصادي مع الدول الأوروبية أساس تبني عليه العلاقات بين الوجدتين حيث عرفت هي الأخرى تغيرات حسب كل فترة حكم ، لكنها كانت أكثر برغامتية في فترة فلاديمير بوتين حيث تم إعتبار أوروبا كانت مسرح التجاذب بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية إبان فترة الحرب الباردة فإن أجواء تلك الفترة خيمت على العلاقات الروسية الأوروبية بعد نهايتها؛ فبعد انهيار الإتحاد السوفيتي و بروز الترتيبات الأمنية الجديدة في أوروبا وأوروبا الشرقية، خضعت هذه المسائل إلى إعادة فحص، وكانت نقطة الخلاف الرئيسية في هذه الترتيبات هي مستقبل الناتو وحدود توسيعه بين معارضة روسيا لتوسيعه إلى

حدودها الغربية واعتبار ذلك خطأ أحمرًا في أمنها القومي مما جعل العلاقات مع أوروبا تأخذ مسارًا متذبذب شأنها شأن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية .

دون أن ننسى الإشارة إلى على الفكرة التي قدمتها روسيا و متمثلة في إعادة بناء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كمفتاح للأمن الأوروبي واقترح الرئيس يلتسن تعويض الحرب الباردة بالسلام البارد¹. ظلت العلاقات بينهما تراوح مكانها من خلال مواصلة حلف الشمال الأطلسي في مخطط توسعه رغم المعارضة الروسية بضمه لبلدان جديدة من أوروبا الشرقية بسبب الدعم الأمريكي ، فواشنطن لم تكن تبحث عن أمن أوروبي مشترك بقدر ما كانت تبحث عن فرض رقابة على هذه المنطقة لمراقبة الطموحات الروسية.

إلا أن روسيا سرعان ما قامت بتفعيل معيير المصلحة و البرغامتية لترجع العلاقات الأمنية مع أوروبا إلى الواجهة .، وبدأت البرغامتية واضحة في سلوك روسيا الخارجي، فلم تعارض توسيع حلف الناتو شرقًا إلا بمقدار اقترابه من الدوائر الحمراء في أمنها القومي في دول البلطيق وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ، الأمر الذي دفع بالعلاقات على التقدم نوعًا ما خلال هذه الفترة. حيث تم الاتفاق على إبرام معاهدة أمنية تصبح روسيا بموجبها عضواً له حق التصويت في المجلس مع 19 عضواً آخر و كان ذلك سنة 2002، وتهدف روسيا من خلال هذه الإستراتيجية في إطار مجلس روسيا-الناتو إلى إنشاء آلية مشتركة لدعم السلام الأورو- أطلسي حيث توجد المصالح المشتركة؛

¹ - لويد جنس، مرجع سابق ، ص ص 90 – 94.

محاربة الإرهاب وعمليات حفظ السلام، ليتم إيجاد منظومة دفاع مشتركة تخدم مصالح الطرفين.

لقد استطاعت روسيا إستغلال نقطة الاختلافات الأوروبية الأطلسية واستثمار ذلك في توسيع حدود أمنها ومصالحها، بالإضافة إلى النقطة التي ترعب روسيا و النتمثلة في توسيع حلف الشمال الأطلسي و الذي تثيره موسكو في جميع لقاءاتها مع الأوربيين، وإن كانت حدة إثارته تختلف بحسب الإدارات الروسية المتعاقبة، فيجد تفسيره في فرضية واقعية بسيطة هي المأزق الأمني أو ما يعرف بالمعظلة الأمنية علي حد تعبير باري بوزان .¹

في شق آخر فإن الاقتصادي إقتدت روسيا بنفس منهج الأوروبي في التنمية من خلال دفع الروابط الاقتصادية بينها وبين أوروبا قدما في اتجاه التعاون والشراكة و تحقيق نوع من النفع المتبادل بمنطق رابح رابح ، حيث تم توقيع اتفاق الشراكة والتعاون مع أوروبا الذي تمحور حول آليات التجارة وسبل تدعيمها فبدأت المساعدات الفنية والاقتصادية والقروض المالية تأخذ طريقها إلى الاقتصاد الروسي .لكن ومع مجيء بوتين أخذ التعاون الاقتصادي الأوروبي الروسي أبعاد أخرى نحو تقوية العلاقات ودعم التكامل الاقتصادي كما أبدت روسيا إعجابها بالنموذج الاقتصادي الأوروبي .

المبحث الرابع :إتجاه آسيا

¹- Peter Toft, the **Stability of Russia's Grand Strategy**. Institute for Statskundskabbenhavns University, in, www.polsci.ku.dk/forskning/publications/204Ap=2204_02.pdf.

بالنسبة لروسيا تعتبر منطقة آسيا ضمن أولويات السياسة الخارجية كما انها تعتبرها مناطق نفوذ ناهيك عن المصالح الإستراتيجية و خاصة الاقتصادية .

المطلب الأول :منطقة آسيا الوسطي و القوقاز:

تعتبر هذه الأخيرة منطقة هامة لروسيا لعدة أسباب كما أنها منطقة تنافس استراتيجي واقتصادي بعد ، كما تمثل تضم جمهوريات سوفيتية سابقا فإن استعادة النفوذ الروسي فيها مثل أولوية شديدة على رأس أولويات السياسة الخارجية الروسية؛ لأن موسكو اعتبرتها تقع ضمن الدائرة الحمراء لمصالحها القومية، وبسبب المزايا الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية لهذه المنطقة. فقد رشحت بأنها ستكون ساحة لحرب باردة جديدة وقد تكون ساخنة بين الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، خاصة مع الفراغ الاستراتيجي والتحولات الإقليمية في هذه المنطقة، و تم تسميت هذا الوضع من المختصين في الشأن الدولي ب بالمباراة الكبرى الجديدة " The New Great Game"

و يلاحظ أيضا انه قد أصبحت آسيا الوسطى جزء من خريطة القواعد العسكرية الأمريكية الرئيسة في العالم و يلاحظ ذلك بعد أحداث 2001، و تمثلت في خمسة قواعد عسكرية في كل من : قرغيزيا و طاجيكستان و تركمانستان في إطار عسكرة المنطقة لمحاصرة النفوذ الروسي ، وهذا ما يقلق روسيا إستراتيجيا¹، كما أن روسيا تنظر إلى نطف

1- نورهان الشيخ، " روسيا والاتحاد الأوربي : صراع الطاقة والمكانة " ، في : السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 164 ، (أفريل 2006) ، ص ص.60-64

بحر قزوين وأسيا الوسطى كمخزون استراتيجي للاستثمارات لشركاتها وإحكام السيطرة على منافذ النقل والتوسيع. و عليه تعتبر هذه المنطقة لروسيا خطا أحمرأ ودائرة نفوذ إستراتيجية حصرية رغم الاختراق الأمريكي الحاصل للمنطق، إلا أن التفوق حاصل لروسيا إستراتيجيا .

و علي صعيد آخر يركز التوجه الروسي نحو أسيا الشرقية من خلال تأمين بوابتها الشرقية في الشرق الأقصى الممتدة إلى جزر اليابان، و كذلك من خلال إحلال تعددية قطبية في هذه المنطقة لتفادي هيمنة صينية أو يابانية تهدد المصالح الروسية، حتى وإن كان ذلك من خلال دعم الوجود الأمريكي المحدود في المنطقة .ومن أجل هذا الهدف عملت الدبلوماسية الروسية على ربط جسور التعاون والشراكة مع القوى الإقليمية البارزة في المنطقة على غرار الصين و اليابان والهند و من أجل إبقاء يدها مسيطرة علي هذا المجال الحيوي .أما إذا ما تكلمنا عن الهند فإن المجال العسكري هو أكثر ما يمثل العلاقات بين البلدين حيث أقيمت شراكة إستراتيجية مع روسيا بعد زيارة سنة2000 ، و إذا ما نظرنا إلي الصين فإن روسيا سعت إلى إزالة توترات الحرب الباردة والعمل مع الصين لإقامة نظام متعدد الأقطاب ، من خلال إقامة و توقيع الشراكة الإستراتيجية واشتملت على مختلف المجالات العسكرية والاقتصادية والعلمية وأكثر ما يظهر الحرص الروسي على تطوير العلاقات الإستراتيجية مع أقطاب منطقة شرق وجنوب شرق أسيا هو إعلان بوتين عن مفهوم المثلث الاستراتيجي بين الصين والهند وروسيا ، وضرورة تطوير مفهوم جديد للأمن

يقوم على الزعامة المتعددة الأقطاب، عذا ما يصبى الاهتمام الكبير بالمنطقة من قبل الطرف الروسي.¹ و في صعيد آخر و إذا ما تكلمنا عن لليابان فمذ التسعينيات اهتمت روسيا بهذا العملاق الاقتصادي الذي يقف قرب حدود روسيا الشرقية وذلك بإقامة تعاون مثمر معه ومحاولة تجاوز الخلافات التاريخية والنزاعات الحدودية ومن جملة الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين مما يثبت أن هذه المنطقة تقع ضمن أولويات السياسة الخارجية الروسية.

الفصل الثالث : الإستراتيجية الصينية إتجاه الدول العربي

تركز الدراسة في هذا الفصل علي منطقة حيوية و مهمة للقوي الكبرى و للصين و هي الدول العربية :

المبحث الأول : جذور السياسة الصينية في الوطن العربي

إن العلاقات الصينية العربية لبست وليدة اليوم،قل ترجع إلى القرن الأول قبل الميلاد أي حوالي ألفي عام،و هذه العلاقات لم تقتصر على جانب معين فحسب بل شملت جوانب مختلفة،اقتصادية،عسكرية،سياسية،ودينية،و كذا ثقافية.و لم يمنع طول المسافة التي تفصل الأمتين العربية و الصينية من قيام علاقات متينة بين الحكومات و شعوب كلا الحضارتين، و لعل ما يميز هاتاه العلاقة ، طريق الحرير و الذي يقصد به خطوط المواصلات البرية و التي جمعت الوطن العربي بالصين. و رغم الفتور الذي أصاب العلاقات العربية

¹ - نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص 66.

الصينية في أواخر عهد "تانغ" و السبب في ذلك هو المشاكل السياسية والاضطرابات التي شهدتها الصين خلال تلك الفترة . لكن سرعان ما رجعت إلى مجراها مع أسرة سونغ، ولقد ازدهرت البعثات الدبلوماسية خلال هاته الحقبة بين الجانبين. كما أن العرب كانوا من أكثر الوافدين إلى الصين. و أهم ما ميز هاته الحقبة هي التجارة المزدهرة بين الجانبين. و في عهد أسرة "يوان" شهدت العلاقات الصينية العربية تطورا ملحوظا، فلقد زار الصين العديد من المسلمين من البلاد العربية.1 و في هذا المبحث نتناول الدراسة العلاقات الصينية العربية قبل 1978 و ما بعدها للوقوف عند أهم سمات السياسة الصينية في الوطن العربي خلال تلك الفترة.

المطلب الأول: العلاقات الصينية - العربية قبل 1978:

تعتبر مرحلة الخمسينات، المرحلة التي تنامت فيها العلاقات الصينية-العربية، فلقد جمعت جملة من العوامل كلا الطرفين العربي و الصيني و دفعتهم إلى التقارب، ولعل أهم هاته الأسباب التي دفعت الصين للتقرب من الوطن العربي، هي رغبة الصين في كسب الجانب العربي وضمه إلى صفها ، وكذا كسب تأييد الجانب العربي لها في المحافل الدولية. ولقد استغلت الصين التشابه الذي يجمع الشعب الصيني بالشعوب العربية في تحقيقها لهدفها كون أن كلا

1 قوه ينغ مين، "العلاقات الصينية العربية"، مجلة الصين اليوم الالكترونية، العدد 3، (مارس 2002): www.chinatoday.com.cm بتاريخ: 2009/10/11

الشعبين الصيني عانا من الاستعمار ، وبالتالي فالصين تدعم العالم الثالث في نضاله ضد الاستعمار من خلال تأييد الشعوب العربية في مسعاها التحرري. لقد سعت الصين إلى استمالة الدول العربية إلى صفها في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي فرضت حصارا على الصين من خلال جملة من الأحلاف العسكرية، و عليه أرادت الصين من خلال هذا التقارب فك الحصار المفروض عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ،هاته الأخيرة التي كانت ترفض الاعتراف بالصين الشعبية باعتبارها الممثل الشرعي لكل الصين، الأمر الذي دفع الصين إلى تكثيف جهودها في كسب تأييد دولي لها ،1 وهذا ما دفعها إلى تأييد الدول العربية في مسعاها التحرري، بهدف إستمالة الدول العربية من أجل الاعتراف بالصين الشعبية على أنها الممثل الشرعي للشعب الصيني ، علما أن أغلب الدول العربية كانت لها علاقات مع حكومة تايوان.

و يعتبر مؤتمر باندونغ الأفرو-آسيوي الذي عقد سنة 1955 النقطة التي عززت العلاقات العربية- الصينية، حيث تم إقرار سياسة التعايش السلمي و التعاون بين الصين و دول العالم الثالث بصفة عامة و الدول العربية على وجه التحديد، و كان لهذا المؤتمر نتائج إيجابية على كلا الطرفين، فبالنسبة للصين، اعترفت الدول العربية بها في ماي 1956، و كانت الدول التي اعترفت آنذاك هي اليمن،مصر،المغرب. كما أيدت الصين الدول العربية في قضيتها المحورية،

1 سعد حقي توفيق،علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الواحد و العشرين،(عمان:دار وائل للنشر و التوزيع،2003)،ص 204-207

القضية الفلسطينية،بالإضافة إلى تأييد الصين لحركات التحرر في كل من الجزائر ، تونس،المغرب، و كان ذلك سنة 1956. وبذلك توطدت العلاقة بين الصين و الوطن العربي في أعقاب زيارة "شوان لاي" إلى الدول العربية، ليتم الإعلان عن المبادئ التي تحكم العلاقات العربية- الصينية و المتمثلة في:

1. تأييد الصين للشعوب العربية في كفاحها ضد الاستعمار.

2. استنكار التدخل في شؤون الدول الداخلية.

3. تأييد الصين لسياسة عدم الانحياز.

كما هو معلوم فإن الصين كانت من ضمن الرافضين لسياسة الحياد ، فهي لم تكن تعترف بوجود طبقة وسطى بين المعسكر الشيوعي و المعسكر الرأسمالي، فالى وقت ليس بالبعيد كانت الصين من دعاة الصراع الطبقي داخل الأنظمة السياسية لدول العالم الثالث التي من بينها الوطن العربي و الدول العربية و الإفريقية، ليتم التراجع عن هذا الموقف منذ سنة 1961 حين أعربت الصين عن تراجعها عن مواقفها تجاه دول عدم الانحياز ،ورأت في هاته الدول وسيلة للقضاء على الامبريالية العالمية من خلال توسيع المعسكر الاشتراكي،والدول المناهضة للسياسة الامبريالية الاحتكارية.

بدأت الصين في استمالة الدول الآفرو-آسيوية و من ضمنها الدول العربية في محاولة منها لضرب المعسكر الغربي الرأسمالي ، ومنعه من التقرب من هاته الدول، هذا من ناحية، وتغذية الصراعات الداخلية داخل الدول من ناحية أخرى، و هذا الأمر الذي دفع الدول العربية فيما بعد إلى النفور من السياسة الصينية ، كما سنشير في قسم آخر من البحث.و بالتالي هدفت الصين من خلال ذلك إلى إقامة محور ثالث بين المحور الشرقي و الغربي تكون هي المتحكمة فيه و تحركه كيفما شاءت،و بالتالي ظلت الصين على مواقفها خلال تلك الفترة.1

لقد شكل مؤتمر باندونغ سنة 1955 ، فرصة ذهبية للصين من أجل تعزيز علاقاتها بدول العالم الثالث و منها الدول العربية، حيث دعمت الصين علاقاتها بالدول العربية، و من خلال الزعماء العرب الذين حضروا المؤتمر، و على سبيل المثال نذكر منهم جمال عبد الناصر،و لقد نشط خلال هذا المؤتمر "شواين لاي" وزير خارجية الصين خلال هذا المؤتمر و أقام علاقات إستراتيجية مع الزعماء العرب الذين حضروا هذا المؤتمر،ونجح في تعريفهم بأهداف الصين في توليها قيادة و زعامة العالم الثالث و منه الدول العربية في مكافحة الاستعمار و محاربتة. و هذا ما أدى إلى نتائج إيجابية بالنسبة للصين ، حيث تم إنشاء أول سفارة للصين الشعبية في الوطن العربي و كان ذلك في القاهرة سنة 1956، ثم تلتها المغرب سنة 1958 . كما أن الصين و من خلال

1 إسماعيل صبري مقلد،مرجع سابق،ص 20.

إقامتها للسفارة بالمغرب دعمت الشعب الجزائري في نضاله أمام الاستعمار الفرنسي، كما اعترفت بالحكومة المؤقتة وأقامت معها علاقات دبلوماسية سنة 1956 ، لتزيد من تمثيلها الدبلوماسي في الوطن العربي مع استقلال غالبية الدول المستعمرة، بحيث أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع كل من السودان سنة 1958، وتونس سنة 1964.و كان النشاط الفني و الاقتصادي هو الداعم لسياسة الصين في العالم الثالث عامة و الوطن العربي خاصة تلك المرحلة.

إلا أن هذا النجاح لم يدم طويلا فسرعان ما تناقص التمثيل الدبلوماسي الصيني في الوطن العربي و العالم الثالث بصفة خاصة،و السبب وراء ذلك هو السياسة الثورية للصين و تركيزها على الإيديولوجية الشيوعية في الدول العربية، الأمر الذي جعل هاته الدول تنفر من الصين و تقاطعها ،فالصين و بعد أن حققت نتائج ايجابية على مستوى العلاقات مع الدول العربية و دول العالم الثالث،بدأت تحرك المعارضة داخل هذه الأنظمة الأمر الذي دفع غالبية الدول إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الصين ، كما قاطعت الصين منظمة تضامن الشعوب الأفرو- آسيوية. هذا ما دفع الصين إلى إعادة النظر في سياستها تجاه العالم الثالث و الوطن العربي، و أدى بها إلى تغيير من إستراتيجيتها في التعامل مع الدول العربية،و كان ذلك بدأ من 1969 و تؤكد ذلك أكثر سنة 1978 مع بداية التحديث و الانفتاح و سياسة قبول الآخر.¹

1 المكان نفسه

و بالنسبة للقضية الفلسطينية، فإن الصين و منذ مؤتمر باندونغ انتهجت سياسة تولي اهتمام كبير للمشاكل التي يعاني منها العالم الثالث، و باعتبار الوطن العربي ضمن هذا العالم ، فإن الصين اهتمت بمشكلاته، في إطار سياستها نحو احتواء دول المنطقة. و كان من ضمن المشاكل التي اهتمت بها الصين في الوطن العربي ، القضية الفلسطينية ، و حسب الدكتور محمد السيد سليم فإنه يمكن تقسيم السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى تمتد من 1949 حتى 1955 و هنا نلاحظ عدم الفهم الحقيقي لجوهر القضية الفلسطينية من قبل الصين. و المرحلة الثانية تبدأ من سنة 1955 حتى سنة 1964، و في هذه المرحلة يبدأ الاحتكاك بين الصين و القضية الفلسطينية، و في المرحلة الثالثة و التي تبدأ من سنة 1964 و ما يليها تبدأ الصين بالوعي بحقيقة الوجود الإسرائيلي و إدراك حقيقة القضية الفلسطينية. ففي المرحلة الأولى لم تكن القضية الفلسطينية ضمن اهتمامات الصين الشعبية و الدليل على هذا القول هو عندما انعقد المؤتمر السابع لنقابات العمال لكل الصين الذي انعقد في بيكين سنة 1953 و الذي طرحت فيه كل قضايا السياسة الدولية، إلا أن القضية الفلسطينية لم تذكر خلاله، مما يوضح أن الصين كانت تجهل حقيقة القضية الفلسطينية آنذاك بل أن الصين لم تكن تهتم بالقضية أصلاً و الدليل على ذلك ما ذكره "شواين لاي" رئيس وزراء الصين حيث صرح أن لم يدرس قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، و تجدر الإشارة هنا إلى المحاولات العديدة لإسرائيل خلال هاته الفترة للتقرب من الصين، حيث بادرت إسرائيل في يناير

1950 إلى الاعتراف بالصين الشعبية، باعتبارها الممثل لكل الصين، تبعه خطاب شكر تقدم به الرئيس "ماوتسي تونغ"، وهذا ما يظهر الاهتمام الكبير الذي توليه إسرائيل للصين، و لعل السبب في ذلك هو محاولة قطع الطريق أمام العرب و استمالة الصين لصالحها ضد العرب، في القضية الفلسطينية لكن الملاحظ أن رغم هذا الاعتراف الإسرائيلي بالصين إلا أن هاته الأخيرة لم تعترف بإسرائيل، كما أن الدول العربية في هاته الفترة لم تكن تعترف بالصين الشعبية¹

أما المرحلة الثانية فشكّلت النقطة التي بدأت الصين تستكشف فيها حقيقة القضية الفلسطينية و كان ذلك في مؤتمر باندونغ سنة 1955، حيث استطاع الجانب العربي ممثلاً في مصر بإقناع و التعريف بحقيقة القضية الفلسطينية لرئيس الوزراء "شواين لاي" ، و قد كان للرئيس جمال عبد الناصر دور مهم في إقناع الصين بعدالة المطالب العربية بخصوص القضية الفلسطينية، حيث قدم الوفد الأفغاني مشروعاً تمخض عن تأييد المؤتمر للعرب في قضيتهم. وقد صرح "شواين لاي" أن الكوارث التي لحقت بفلسطين كانت بسبب العامل الخارجي "الدول الكبرى"، و عليه فأى مشروع أو تسوية لا بد لها من أن تستبعد العامل الخارجي. و خلال المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الصيني ، أثّرت القضية الفلسطينية لكن كان ذلك من قبل الوفود العربية و الإسرائيلية فقط. و خلال

1 محمد السيد سليم، "الصين الشعبية و القضية الفلسطينية"، السياسة الدولية، (يوليو 1971)، ص ص 69-71

هذا المؤتمر أعلن "ماوتسي تونغ" تأييده لمصر في تأميمها لقناة السويس و تم إدانة العدوان الثلاثي و إسرائيل في تعرضها لمصر و هذه كانت أول مرة يتم فيها الإعلان رسميا و إدانة الكيان الصهيوني من قبل الصين.

و بالتالي و خلال هاته المرحلة تمثلت السياسة الصينية تجاه العرب في اتجاهين، الأول هو سعي الصين الشعبية إلى توطيد علاقاتها بدول الشرق الأوسط و يظهر ذلك جليا في العلاقات التجارية و الدبلوماسية التي ميزت الطرفين. و الاتجاه الثاني هو منع تدخل أي قوة خارجية في الشؤون الشرف الأوسطية، و الهدف من ذلك كان منع تغلغل الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة¹.

أما المرحلة الثالثة فهي المرحلة التي وعت فيها الصين حقيقة القضية الفلسطينية، و لعل أهم ما ميز هاته الفترة هو تفجير الصين للقبلة الذرية في أكتوبر 1964، و هذا الأمر زاد من تدعيم قوتها و مواقفها الدولية. و لعل هذا هو السبب وراء تغيير الصين لسياستها و موقفها تجاه القضية الفلسطينية، و هنا يدخل عامل آخر كان له الأثر الكبير في إدراك الصين لحقيقة القضية الفلسطينية و المتمثل في دخول منظمة التحرير الفلسطينية للعبة، و لقد استطاعت هاته الأخيرة و في ظرف قياسي جدا ، لأن تقييم علاقات وثيقة مع الصين الشعبية. طبعا هذا ليس السبب الوحيد في تغير الصين لسياستها تجاه القضية الفلسطينية،

1 المرجع نفسه، ص ص 75-76

فالصين أرادت كسب الجانب العربي إلى صفها، و من ثم كان لزاما عليها دعم القضية الفلسطينية و الجانب العربي، خاصة و أن الصين خلال هذه الفترة كان تعاني بعض المشاكل الإقليمية و المتمثلة في الانقلاب الإندونيسي سنة 1964 و تناقص نفوذ الصين في جنوب شرق آسيا ، إضافة إلى النزاع الصيني السوفياتي و هو ما نتج عنه من سعي الصين إلى كسب تأييد دولي خارج منطقتها، فكان أن اتجهت إلى الجانب العربي في محاولة منها في تعويض التراجع الذي شهده نفوذها في المنطقة. و لقد اعتبرت الصين الشعبية إسرائيل بمثابة أداة للامبريالية الأمريكية للسيطرة على العالم العربي فاعتبرت العدو الأساسي الذي ينبغي على الدول العربية محاربتة و يكمن في الولايات المتحدة الأمريكية، لأن إسرائيل ما هي إلا وسيلة في يد الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد اعتبرت الصين القضية الفلسطينية قضية عادلة و أن أرض فلسطين حق للفلسطينيين و العرب و هذا الحق هو معروف عبر التاريخ، فهي أرض الأجداد و لا يحق لأي كان استئصال الفلسطينيين منها . و الجديد بالنسبة للسياسة الصينية خلال هاته الفترة هو اعتبار حق الفلسطينيين في الرجوع إلى أراضيهم حق أصيل لا ينازعهم في ذلك أحد. و لقد صرح "شواين لاي" من مصدر رسمي أن الصين لا تريد بقاء إسرائيل و أن قضية الاعتراف محسومة، فالصين لا تعترف بإسرائيل و إنما الكلام عن إلى متى ستبقى إسرائيل في فلسطين. و عليه فلقد تميزت السياسة الصينية خلال هاته الفترة بالاعتدال و تأييدها

للشعب الفلسطيني و العربي في قضيته، وهذه السياسة كانت محكومة بالتنافس

الصيني – الأمريكي و الصيني السوفياتي في المنطقة.1

المطلب الثاني : العلاقات العربية – الصينية بعد 1978 :

خلال هاته الفترة طرأت جملة من التغيرات على السياسة الصينية بصفة عامة، حيث حدثت تغيرات مهمة على المستوى الداخلي و الخارجي، ومرد ذلك هو وفاة كل من "ماوتسي تونغ" و "شواين لاي" هذا الحدث أدى بالصين إلى تغيير سياستها تجاه العالم ، حيث بدأت الصين تتخلي عن سياسة العزلة نحو الانفتاح على العالم الخارجي، و بدأت تتقبل شيئاً فشيئاً فكرة التعايش مع الأنظمة غير شيوعية في العالم. و غلب على سياسة الصين في هاته الفترة الطابع الواقعي ، فأصبحت أكثر واقعية و أكثر براغماتية، و خلال هاته المرحلة يبدأ العامل الإيديولوجي يقل نوعاً ما في توجهات الصين الخارجية، و لا يصبح نشر الإيديولوجية هو المحدد الرئيسي لسياستها الخارجية، و يظهر هذا جلياً مع انتخاب "هوا كوا فنغ" على رأس الحزب الشيوعي الصيني و على رأس الدولة الصينية . و كانت الزيارة التي قام بها كيسنجر في عهد ماو سنة 1971، و ما تبعها من زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون إلى الصين سنة 1978 ، بمثابة الانطلاقة نحو الانفتاح الصيني نحو العالم الخارجي. ولقد استغلت الصين هذا التقارب و تمكنت من الانضمام إلى الأمم المتحدة و حل

1 المرجع نفسه، ص ص 77-83

مشكلة الصين الوطنية في مجلس الأمن في أكتوبر 1971. و خلال هاته الفترة نلاحظ تغيير نوعي في السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية حيث بدأت المصلحة تطغى على مواقف الصين وبدأت تأخذ صبغة المرونة و عدم إغضاب أي طرف من أطراف النزاع ، ولقد ظهر هذا جليا خلال اتفاقية "كامب ديفيد"، ومعاهدة الصلح المصرية – الإسرائيلية سنة 1979.

أصبحت الصين خلال هاته المرحلة من الداعمين للشرعية الدولية والقانون الدولي، و أصبح من أولى أولوياتها تحقيق مصلحتها في العالم والمتمثلة في بلوغ المكانة المرموقة دون التركيز على الإيديولوجية الثورية ونشرها في العالم ، كما أن الفشل الذي منيت به دول شرق أوربا و الإتحاد السوفياتي كدول اشتراكية جعل الصين تراجع حساباتها و سياساتها، و هذا ما دفع بها إلى انتهاج سياسة الانفتاح بدأ من سنة 1978. و قامت الصين بإحداث تحديثات كبرى على المنظومة الاقتصادية لها لتبدأ عملية الإصلاح الداخلي الذي أساسه التعاون الخارجي خاصة مع الدول العربية.

و خلال المرحلة التي لحقت عملية الانفتاح و التحديث، فإن الصين ورغم ما حققته على صعيد علاقاتها مع الدول العربية كما سبق و أوضحت الدراسة، إلى أنها خلال هاته الفترة لم تلعب دورا مؤثرا في المنطقة، و السبب في ذلك يرجع إلى النفوذ الأمريكي في المنطقة ، وكذا الدول الغربية مما جعل السياسة الصينية و دورها في المنطقة محدودة جدا ، فالصين خلال هاته المرحلة

كانت مهمته بالمشاكل التي تعانيها في إقليمها و على وجه التحديد مشكلة تايوان، التي تعتبرها الصين جزء منها و لابد من تحقيق الوحدة بينهما، و بالإضافة إلى ذلك النزاع القائم بينها و بين فيتنام حول جنوب بحر الصين ، وهذا الأخير يعتبر ممر استراتيجي للسفن الدولية و الذي يحتوي على كميات هائلة من النفط، و نظرا للحاجة الملحة للصين إلى الطاقة و خصوصا النفط فإنها لم تدخر أي جهد في سبيل تأكيد سيادتها على هذا البحر.1

و عليه فقد حالت جملة من الأسباب دون دخول الصين إلى منطقة الخليج العربي و التغلغل فيها ، و نذكر منها الانشقاق الذي حدث داخل جبهة تحرير عمان و الخليج المحتل و كذا وصول سلطان قابوس بن سعيد إلى دفعة الحكم في عمان، و تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي منع الصين من التغلغل في المنطقة. ونظرا لنمو الصين الهائل و ما يتطلبه هذا النمو من طاقة و المتمثلة بالخصوص في النفط، فإن الصين لم يبق أمامها إلا الوطن العربي كحل لمعضلة محدودية احتياطاتها من الطاقة خاصة النفطية، ولما كانت الصين تهدف إلى بلوغ المراتب العليا على سلم القوة الدولي، فأنها عمدت إلى توطيد علاقاتها مع دول الشرق الأوسط و الخليج العربي في محاولة منها لتأمين مصادر قوتها التي تحتاجها في عملية التحديث و في صعودها المذهل، فالشرق الأوسط يشكل للصين المنطقة الإستراتيجية الثانية بعد شرق آسيا. فالتقديرات

1 سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص ص. 210-212

تشير إلى أن الفجوة بين الاستهلاك و الإنتاج الصيني من الطاقة ستصل إلى ثلاثة ملايين برميل بحلول سنة 2010، و بالمقابل فإن الاحتياطي النفطي الصيني لن يدوم أكثر من 20 سنة ، الأمر الذي يجعل الشرق الأوسط و الوطن العربي عموما ضمن أولويات السياسة الصينية التي أصبح يغلب عليها الطابع البراغماتي خلال هذه المرحلة.

و عليه فإن الصين ، سعت جاهدة إلى تحقيق الأمن و الاستقرار في الشرق الأوسط و الخليج العربي، و ذلك بغية الحفاظ على مصالحها في المنطقة، خاصة بعد أن أصبحت الصين من أكبر المستوردين للنفط العربي، فأصبحت الصين تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، و تتبنى سياسة خارجية ذكية ، مبتعدة عن التصادم و الصراع، و تهدف إلى إحلال السلام الذي من شأنه أن يسمح للصين بتحقيق مبتغاهها و مصالحها في الوطن العربي ، فأمن الصين و بلوغها الهدف الأسمى لسياستها الخارجية و المتمثل في بلوغ مصاف القوى العظمى يرتبط بأمن المنطقة العربية على وجه التحديد، نظرا للمكانة الاقتصادية التي يحتلها هذا الأخير، و خلال هاته الفترة رفعت الصين راية المشاركة و التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ، بدل المواجهة و التصادم، و هذا راجع لكون الصين غير قادرة على مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية حاليا، بالإضافة إلى النفوذ الكبير الذي تشهده الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، الأمر الذي يغلب لغة التعاون و المشاركة على لغة المواجهة، و عليه فإن لغة

المصلحة تغلبت على الإيديولوجية خلال هاته المرحلة و أصبحت العلاقات العربية الصينية تتوطد شيئاً فشيئاً ففي سنة 1991 قام الأردن بتصدير البوتاس بما يساوي 400 ألف طن، وبالمقابل قامت الصين بتقديم قروض إلى الأردن، و بخصوص القروض فإن الصين و في كثير من الأحيان كان تعتبر القروض كمساعدات بالنسبة للدول التي لا تقدر على سداد المبالغ المالية، و ذلك بغية توطيد العلاقة مع هاته الدول، و كسبها إلى جانبها في القضايا الدولية.1 كما وقعت هاته الأخيرة سنة 1994 مع دبي اتفاقيات بهدف تصدير السيارات والشاحنات ، كما شاركت الصين سنة 1995 بـ 25 شركة صينية في معرض الربيع الدولي الذي أقيم في مركز دبي التجاري العالمي، كما وقعت مع المملكة العربية السعودية بتاريخ 1992/06/30 اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري، و بالنسبة لمصر تم التوقيع على اتفاقية سنة 1992 بخصوص تبادل الخبرات العلمية و إجراء بحوث مشتركة في مجالات مختلفة منها توليد الكهرباء، كذلك قدم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مساعدات لسبعة مشاريع للإسمنت و الأخشاب و كذا مطار الأسمدة و مصنع للحريز في بكين. كما وقعت الصين سنة 1999 بروتكول نفطي مع المملكة العربية السعودية. كما أقامت مشروع مشترك سنة 1993 متمثل في مصنع للنسيج في الصين بكلفة 26 مليون دولار. و في سنة 1991 وقع كل من الصين و المغرب اتفاقية ثنائية تنص على

1 المرجع نفسه، ص ص 200-225

استيراد الصين 150 ألف طن من الفوسفات الخام بصفة سنوية وكذا 350 ألف طن من الأسمدة الفوسفاتية. كما تم إقامة مشاريع مشتركة بين الصين و سوريا بقيمة 85 مليون دولار في مجال الإلكترونيك و الفندقية. و من خلال ما سبق ذكره يظهر لنا جليا ، ما مدى التغلغل و النفوذ الذي حققته الصين من خلال سياسة الانفتاح و سعيها إلى المصلحة كمحدد لسلوكها في العالم و الوطن العربي على وجه التحديد.

أما في المجال العسكري فيجدر الإشارة إلى أن الصين تتبنى سياسة معتدلة ، وتعتمد على الطابع السلمي في صعودها و تحقيقها لأهدافها، و بالتالي فإن ما نحن بصدد الكلام عليه هنا ، هو توظيفها للمجال العسكري الذي حققت فيه درجات عالية من التحديث و الذي تستخدمه الصين لكسب صداقة الدول العربية و توطيد علاقاتها بها سواء من خلال تزويدها بحاجاتها من الأسلحة، أو جهود الإغاثة و المساعدات الإنسانية التي قدمتها الصين للدول العربية. ويعتبر الوطن العربي سوق ممتازة للبضائع و السلع الصينية ، و هذا ما يساهم في تعديل الميزان التجاري و توفير فرص عمل للعمال الصينيين ، و من صادرات الصين إلى الوطن العربي نذكر الأسلحة ، و التي توفر للصين العملة الصعبة التي تحتاجها في نموها السريع. و كما ذكرنا في قسم من هاته الدراسة، فإن الصين قد باعت للملكة العربية السعودية سنة 1988 صواريخ من طراز CSS-2 و التي يصل مداها إلى 300 كم كما قامت الصين ببيع طائرات نقل من

نوع يو-7 لموريتانيا سنة 1995، و خلال الحرب العراقية الإيرانية باعت الصين للعراق كميات هائلة من السلع. كما قامت هاته الأخيرة ببيع طائرات تدريبية لمصر سنة 1999، و صواريخ أرض أرض أم-9 سنة 1995، و باعت مدافع للأردن متطورة جدا. بالإضافة إلى توقيع الصين لاتفاقية مع السودان سنة 1991 بقيمة 300 مليون دولار ، للحصول على طائرات أف-6 ، و دبابات ت-62 ، بالإضافة إلى عربات جيب و سيارات نقل عسكرية. ولقد استغلت الصين رغبة الجانب العربي في تنويع مصادره من السلاح، فالدول العربية تفضل التعامل مع الصين على أن تتعاون مع الدول الكبرى الأخرى التي تضع شروطا قاسية في تعاملها مع الدول العربية. و لقد سعت الصين و بكل جهدها إلى تطوير صناعاتها من السلاح بغية منافسة القوى الكبرى و بالتالي كسب أسواق أكبر في العالم²

المبحث الثاني: السياسة الجديدة للصين في الوطن العربي :

إن الصين و في نموها السلمي، و الذي أضحى يسير بخطى واسعة نحو تحقيق الهدف الأسمى التي رسمته الصين لسياستها الخارجية و المتمثل بالأساس في بلوغ الصين مرتبة مرموقة على سلم المكانة الدولية. ونظرا أيضا للاحتياجات الضخمة التي يتطلبها هذا الصعود المذهل للصين في العالم، و الذي

1 المرجع نفسه، ص ص 232-234

2 المكان نفسه

يعتبر الوطن العربي من مصادره الأساسية، الأمر الذي جعل هذا الأخير يتصدر أولويات السياسة الخارجية الصينية، هاته الأخيرة التي أولت أهمية قصوى للوطن العربي، نظرا لكونه يعتبر مصدرا مهما للطاقة التي تحتاجها في نموها، بالإضافة إلى كونه سوق استهلاكية كبرى، كما أن الصين تحتاج إلى التأييد و الدعم في قضاياها الدولية، و الوطن العربي بكل ثقله ووزنه الإستراتيجي، يعتبر السند الكبير للصين في تحقيق التوازن مع القوى الكبرى فيما يخص النفوذ في العالم. و عليه فإن السياسة الصينية في الوطن العربي تختلف عن باق السياسات القوى الأخرى الكبرى، فهي تنتهج أسلوبا سلميا و ذكيا قد أبهر العديد من المتابعين للشأن الصيني .

المطلب الأول: مجالات السياسة الصينية في الوطن العربي و وسائلها:

كما تشير الدراسة في المبحث الأول، فإن العلاقات العربية - الصينية لبست وليدة اليوم فحسب، بل هي علاقات ضاربة في القدم تصل إلى ألفي سنة خلت. و بعد قيام الصين الشعبية سنة 1949، و تمكنا من الحصول على مقعد في مجلس الأمن سنة 1971 فإن هاته العلاقة تعمقت أكثر فأكثر، فخلال المرحلة الممتدة ما بين 1949-1970، تميزت العلاقات الصينية - العربية بالفتور تارة و بالتوهج تارة أخرى، و كانت الدول العربية خلال هاته الحقبة متخوفة من

السياسة الصينية مما جعل العلاقات بين الطرفين محدودة، و سبب ذلك إلى تركيز الصين خلال هاته الفترة على نشر الإيديولوجية و مبادئها الثورية، مما جعل العلاقات بين الطرفين تأخذ شكلا محدودا جدا، لكن في المرحلة التي تلت سنة 1978 عادت العلاقات العربية الصينية لتأخذ صيغة قوية بحيث بدأت الصين توطد علاقاتها بالدول العربية و ذلك راجع لسياسة الانفتاح التي تبنتها ، بحيث أصبحت السياسة الصينية أكثر براغماتية و لم تعد تركز كالسابق على الإيديولوجية لتعاملها مع الدول العربية لكن رغم ذلك فإن السياسة الصينية في الوطن العربي ظلت محدودة نظرا لسياسة العزلة التي كانت تنتهجها الصين خلال المرحلة الأولى، و نظرا أيضا لاهتمام الصين بمشاكلها الداخلية و الإقليمية كما ذكرنا فيما سلف. كما أن الدور الصيني في المنطقة كان ضئيل جدا مقارنة بالدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي سيطرت على المنطقة و بسطت نفوذها.1 لكن الفترة التي تلت مرحلة التحديث أي من سنة 2000 إلى 2009، عرفت العلاقات العربية الصينية تغيرا جذريا حيث شهدت تطورا نوعيا على كافة المستويات و في مختلف المجالات، كما أن السياسة الصينية في المنطقة أخذت أبعادا أخرى تختلف عن السياسة السابقة، و بدأت من سنة 2001 تعتمد الصين إستراتيجية مغايرة لسابقتها، الأمر الذي سيعزز من العلاقات العربية – الصينية.

1 المرجع نفسه، ص ص 204-221

و بحلول سنة 2001 شهدت العلاقات الصينية العربية كثافة عالية من حيث التعاون و التنسيق بين الطرفين و في مختلف المجالات، و السبب في ذلك هو تبني الصين لسياسة ذكية و سلمية تعتمد على الجذب و الإغراء (Soft Power)، و التي كانت البادرة الأولى لها سياسة الانفتاح المتبعة منذ سنة 1978. فالصين و في إطار إستراتيجيتها الرامية إلى زيادة قوتها و تأمين مصادر القوة التي تحتاجها في صعودها ، هذا الأخير الذي يشهد أعلى المعدلات في النمو ، لقد طبقت الصين إستراتيجية القوة الناعمة بذكاء كبير، و قد مكنتها هذه الإستراتيجية من بلوغ أهدافها التي سطرته في الوطن العربي و التي يقع على رأسها تأمين مصادر الطاقة التي يعد الوطن العربي واحدا من أكبر المصادر التي يعتمد عليها الصين في هذا المجال. فالصين تعتبر حاليا منافسا قويا للقوى الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، و الإتحاد الأوربي، فخلال الفترة الممتدة ما بين 2001 و 2009. وفتت هاته الأخيرة علاقاتها مع الدول العربية و ذلك في مختلف المجالات و الميادين على النحو التالي :

1. المجال السياسي و الدبلوماسي:

توظف الصين أسلوبا راقيا و متميزا في علاقاتها الخارجية بصفة عامة و بعلاقاتها بالدول العربية بصفة خاصة، ففي صعودها الذي أصبح في الآونة الأخيرة يسير بخطى واسعة حتى أضحت هذا الصعود محط أنظار الكثيرين سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى السياسي. و رغم أن الصين

تعتبر من ضمن العالم الثالث، إلا أنه و نظرا للمعدلات الكبرى التي حققتها على المستوى التنموي، و هذا ما دفع تقرير التحديث الصيني الصادر سنة 2004 إلى اعتبار الصين دولة متقدمة أوليا، فالصين و من خلال سعيها إلى بلوغ مصاف القوى العظمى في العالم، تنتهج أسلوب سلمي سواء في التنمية أو في علاقاتها الخارجية، و بالتالي فإن تحقيق مصالحها في العالم بصفة عامة و في الوطن العربي على وجه الخصوص يحتاج بيئة دولية سلمية و ذات مستوى عال من الاستقرار، فالسياسة الخارجية الصينية هي سياسة تنادي بالسلم و التعاون، و تتجنب الصراعات و الصدامات فهي سياسة ذكية و متميزة ، فالهيمنة ليست هدف الصين على الأقل لا يصرح بهذا الهدف، فهي تدعو إلى نظام متعدد الأقطاب يسوده السلام و الاستقرار و التعاون المتبادل، و هذا النهج يظهر جليا في السياسة الخارجية تجاه الوطن العربي خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2009 و التي يظهر فيها القيادة الصينيون أسلوبا جديدا للتعامل مع دول العالم و منها الدول العربية. و لعل سبب هذا التجديد هو متطلبات النمو الصيني ذو المعدلات العالية، بحيث أصبح هذا النمو في تسارع مستمر. الأمر الذي حتم على الصين و قياداتها إقامة علاقات وثيقة مع الدول التي تشكل مصدرا للقوة الصينية الصاعدة، و باعتبار الوطن العربي مصدرا رئيسا و مهم للطاقة، كما يعتبر سوق استهلاكية ممتازة للصين، كما أن أي دولة قوية و حتى تكون كذلك لا بد لها من مجال نفوذ في العالم. و عليه فخلال المرحلة الممتدة بين 2001-2009

أصبح العالم العربي ضمن أولويات السياسة الخارجية الصينية، و هذا ما دفع الصين ممثلة في قياداتها إلى تعزيز علاقاتها بالدول العربية و في مختلف المجالات، و من بين هاته المجالات المجال السياسي والدبلوماسي.

ففي 21 ديسمبر 2001 في مدينة بكين تم الإعلان عن قيام جمعية الصداقة الصينية -العربية التي كان هدفها الأسمى هو زيادة أواصر التعاون و التعارف في المجالات المختلفة و منها التعاون الدولي في تحقيق السلم العالمي 1 و في سنة 2000 تم إنشاء منتدى التعاون الإفريقي - الصيني. و في سنة 2003 اقترحت جامعة الدول العربية على جمهورية الصين الشعبية إقامة منتدى عربي صيني من أجل التعاون بين الطرفين في مجالات شتى. وكان هذا بمثابة تطور ملحوظ في العلاقات السياسية بين البلدين، فخلال هاته المرحلة أصبحت العلاقات الصينية العربية أكثر كثافة و توطيدا، الأمر الذي اقتضى وضعها في إطار مؤسساتي جماعي، و كان من بين الاهتمامات التي انشأ من أجلها هذا المنتدى هي مكافحة الإرهاب الدولي، تحقيق التوازن الإستراتيجي في المنطقة، بالإضافة إلى اهتمام الصين بالسلم في الشرق الأوسط و بالخصوص القضية الفلسطينية.2

1 الذكرى الخمسون لصدور "مجلة الصين اليوم"، مجلة الصين اليوم، العدد 2، (فبراير 2002): [www.chinatoday.com.cn/arabic/202/albk ch in.htm](http://www.chinatoday.com.cn/arabic/202/albk%20ch%20in.htm) بتاريخ: 2009/11/25

2 محمد السيد سليم. "نحو بناء منتدى عربي صيني للتعاون"، مجلة الصين اليوم ، ع.4 (أبريل 2004): www.chinatoday.com.cn بتاريخ: 2009/12/24

فالصين و في صعودها المميز و المستمر، بحاجة إلى بيئة دولية سيمتها السلام و التعاون. فالصين تلتزم بمبادئها الخمسة في السياسة الخارجية. و تدعم دائما الطروحات السلمية في المحافل الدولية. كما تتحاشى الدخول في مواجهات. و بالمقابل تسعى إلى كسب إعجاب الطرف الآخر، فهي تعتمد على أسلوب الإغراء و الجذب الذي يميز سياستها الناعمة. فالصين تعتمد على إستراتيجية القوة الناعمة في علاقاتها الخارجية، و هاته الإستراتيجية تعتمد على الإغراء و الجذب بدل التهديد و القوة المباشرة. و تعتمد في ذلك على الاقتصاد و الثقافة بالأساس. كما تمارس دبلوماسية نشيطة في إطار المؤسسات الدولية أو ما يعرف بالدبلوماسية المتعددة الأطراف. وهذا الأسلوب حقق نتائج باهرة بالنسبة للسياسة الخارجية بصفة عامة و اتجاه الوطن العربي على وجه التحديد. فالدول العربية أعجبت بالأسلوب الصيني في التنمية. كما أنها تتعامل مع هذه الدولة بارتياح كبير و تفضل التعامل مع الصين على التعامل مع قوى كبرى في العالم ، و هذا ما يؤكد نجاح السياسة الصينية في الوطن العربي ، خاصة وأن العلاقات العربية - الصينية لا يجمعها تاريخي استعماري. و هنا تكمن خطورة القوة الناعمة، فهي فعالة لدرجة أن الدول تفتح المجال تماما أمام الصين. و عليه بدأت في مساعيها في إحقاق السلام في هاته المنطقة، فكانت مساهمتها مميزة و نشيطة في لعب دور الوسيط و الموفق في النزاعات و المشاكل التي يعاني منها العالم العربي و بخصوص الصراع العربي - الإسرائيلي، فإن الموقف

الصيني من القضية الفلسطينية و من الصراع العربي الإسرائيلي بالعموم، موقف ثابت و صريح. فالصين و منذ نشأتها وقفت موقفا عادلا و مؤيدا للجانب العربي في قضيته المحورية، كما أن الدول العربية كانت من السابقين إلى الاعتراف بالصين الشعبية باعتبارها الممثل لكل الصين. فالصين كانت هي الأخرى من الأوائل الذين اعترفوا بمنظمة التحرير الفلسطينية، و أقامت علاقات معها منذ نشأتها، و في سنة 2004 أقدمت الصين على خطوة في صعيد العلاقات العربية الصينية ، حيث أوفدت الصين مبعوثا خاصا في الشرق الأوسط، و هذا دليل واضح على رغبة الصين في تحقيق السلام في المنطقة، والذي يعتبر عاملا مهما في بلوغ الصين أهدافها في السياسة الدولية، كما أن هاته الخطوة رغم أنها ليست بالجديدة إلا أنها أحدثت وقعا طيبا في نفوس القادة و الشعوب العربية، حيث أرسلت الصين السفير "وانغ شي جيه" في جولة إلى كل من الأردن وفلسطين و سوريا.1

تعتبر هاته المبادرة مهمة بالنسبة للدول العربية و للجانب الفلسطيني على وجه التحديد، فالصين لها خبرة كبيرة في مجال المفاوضات و على العرب أن يستفيدوا من هاته الخبرة ، بحيث أن الصين استطاعت استرجاع

1 حسين إسماعيل، "المبعوث الصيني للشرق الأوسط"، مجلة الصين اليوم، العدد 1، (يناير 2004) www.chinatoday.com.cn بتاريخ 2009/10/25.

سيادتها على هونغ كونغ، و الذي كان محتلا من قبل بريطانيا. كما تمكنت أيضا من استعادة "مكاو" المحتلة من قبل البرتغال. و لقد صرح المبعوث الخاص للشرق الأوسط قائلا أن الصين تؤيد الشعب الفلسطيني وتدعم حقه في استرجاع أراضيه ، و أن الصين بحاجة إلى بيئة دولية سلمية و أكد أن السياسة الصينية و موقف الحكومة الصينية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي يتحدد بالعلاقات العريقة لكلا الحضارتين. كما يتحدد برغبة الصين في تحقيق السلام و الأمن في العالم. و هذا الأمر يعتبر مكسبا بالنسبة للدول العربية ، باعتبار الصين عضو دائم في مجلس الأمن الدولي كما أن لها دبلوماسية نشطة في المحافل و المؤسسات الدولية، الشيء الذي ينعكس على الجانب العربي بالإيجاب. فالصين و نظرا لأسلوبها الدبلوماسي الذكي و الذي يركز على إستراتيجية القوة الناعمة، ترتبط بعلاقات مع القوى الكبرى التي تلعب دورا مهما في الصراع العربي الإسرائيلي، فهي على علاقة بإسرائيل كما أنها تتخذ من سياسة التعايش السلمي وسيلة لتتأقلم مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية و القوى الكبرى في العالم و هذا من شأنه أن يكون أمرا إيجابيا ،في حالة ما إذا استطاعت الصين أن تضغط على هاته القوى لافتكاك تنازلات لصالح الجانب الفلسطيني.1

1 المكان نفسه.

لقد كانت الصين أول دولة في المنطقة العربية تعترف بالصين الشعبية عند نشأتها سنة 1949، لتصدر إسرائيل في يناير 1950 اعترافا كاملا بالصين الشعبية. و هذا ما دفع الصين إلى تقديم رسالة شكر إلى الحكومة الإسرائيلية ، لكن الموقف الصيني آنذاك ظل على حاله و لم تكن الصين تعترف بإسرائيل باعتبارها صاحبة الحق في المنطقة، كما كانت تطمح إليه إسرائيل و كان ذلك سنة 1952. لكن مع بداية سنة 1955 و بانعقاد مؤتمر باندونغ شهدت العلاقات الصينية الإسرائيلية نوعا من الفتور و السبب في ذلك مناصرة الصين للشعب الفلسطيني و دعمه في قضيته. كما أن الصين و خلال تلك الفترة دعت الدول العربية إلى إقامة علاقات معها، الأمر الذي لم يرق لإسرائيل مما جعل العلاقات بين الطرفين تتسم بنوع من البرودة. و نظرا لتنامي العلاقات الصينية - العربية، شعرت إسرائيل بخطورة الوضع، خاصة مع ازدياد تأييد الصين للجانب العربي في المحافل الدولية. هذا ما دفع إسرائيل سنة 1965 إلى طلب استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الصين، لكن رغم ذلك فإن الصين ظلت متحفظة بخصوص علاقاتها مع إسرائيل خلال هاته الفترة.

و مع الانفتاح الذي شهدته الصين مع بداية عام 1978، أصبحت السياسة الخارجية الصينية أكثر براغماتية. و أصبحت الصين أقل تشددا و بدأت في التخلي تدريجيا على الطابع الإيديولوجي لسياستها الخارجية،

وخلال هاته المرحلة بدأت الصين تتخلى عن عدائها لإسرائيل و هذا يدخل في سياق عام سعت الصين من أجل تحقيقه و المتمثل في ضرورة التعايش والتعاون مع الدول الكبرى الأساسية في العالم، حيث غيرت من إستراتيجيتها التي كان تتبعها بعد تأسيسها سنة 1949، و أصبحت تتجنب المصادمات والصراعات ، و في المقابل بدأت الصين في تطبيق سياسة جديدة تتمثل في قبول الآخر و سياسة التعايش السلمي، و التعاون بدل المواجهة مع القوى المشكلة للنظام الدولي. و ذلك نظرا لوعي القيادة السياسية الصينية من أن وصول بلدهم إلى مراتب عليا في ميزان القوى العالمي، لابد له من بيئة سلمية ، لأن الصراع لا يخدم الصين في الآونة الأخيرة،فهي منشغلة بالتحديث و النمو الذي حققه اقتصادها و تنميتها الداخلية. كما انه و خلال هاته المرحلة كان هناك خلاف بين كل من موسكو و الصين، الأمر الذي جعل هاته الأخيرة تتقرب من إسرائيل بهدف منع توغل السوفيياتي في المنطقة. حيث كان أول اتصال رسمي بين البلدين سنة 1978، ليتم سنة 1989 فتح أول مكتب أكاديمي إسرائيلي في العاصمة "بيكين". حيث تم الإعلان رسميا إقامة علاقات دبلوماسية بينهما. توجت بزيارة لإسحاق رابين سنة 1993 إلى العاصمة "بيكين".

و لقد كان هدف الصين من وراء إقامة علاقات مع إسرائيل هو زيادة نفوذها في المنطقة العربية، أما بالنسبة للجانب الإسرائيلي فكان هدفه

من هاته العلاقات هو تقييد تسليح الصين للدول العربية و افتكاك منها موقف لصالح إسرائيل في القضية الفلسطينية.

لقد شددت الصين و في كذا مرة بدعوتها إلى وقف الهجمات الفلسطينية على الشعب الفلسطيني و ذلك إذا ما أرادت الدول العربية و الدولة الفلسطينية أن تكسب تأييد دولي لها. كما تطال الصين الجانب الإسرائيلي بضرورة وقف التصفية العرقية للفلسطينيين، بالإضافة إلى وقف بناء الجدار العازل ، و لقد سعت جاهدة إلى منع إسرائيل من بناء هذا الجدار، و ترى أن الحل يبقى هو التفاوض و مواصلة التباحث من أجل إيجاد تسوية ترضي كلا الأطراف المتنازعة. كما أن الصين قدمت 80 مليون يوان كمساعدة للشعب الفلسطيني في مدة قدرها ثلاث سنوات و هو ما تم الإعلان عنه في مؤتمر باريس.1

إن الصين و في إطار سياستها الرامية إلى تحقيق الأمن و السلام في المنطقة العربية، ساهمت و بفاعلية كبيرة في إدارة و حل و كذا تقريب الوجهات في النزاعات و المشاكل التي يعاني منها الوطن العربي. و كما كان لها دور مميز في الصراع العربي- الإسرائيلي ، لعبت الصين دورا لا يقل أهمية في باقي المشاكل التي يعاني منها الوطن العربي و الدول العربية. بحيث تعتبر الصين من بين أهم المساهمين في إعادة بناء العراق بعد المحنة التي تعرض لها و المتمثلة

المكان نفسه.1

في الغزو الأمريكي، ففي سنة 2005 كانت من بين المشاركين في المؤتمر الدولي حول العراق الذي عقد في شرم الشيخ بمصر، و أكدت الصين خلال هذا المؤتمر على ضرورة أن يقرر العراق مصيره بيده دون تدخل من أي طرف. و أكدت أيضا على ضرورة مشاركة كل العراقيين في العملية السياسية. و لقد بذلت جهودا كبيرة في سبيل أن يصبح العراق الجديد عراقا آمنا وديمقراطيا. والصين تدرج مساعيها ضمن مساعي الأمم المتحدة و تدعو المجتمع الدولي إلى المشاركة في بناء العراق و دعت مجلس الأمن إلى تسخير القوات المتعددة الجنسيات لصالح العراق و خدمة الشعب العراقي، بما يسمح بتخطي العراق للعقبات التي تواجهه من أجل تحقيق الوحدة و توحيد كل الصفوف لصالح الوطن.

و بخصوص العلاقات السياسية بين الصين و السودان، فإن الصين تعتبر من المؤيدين للموقف السوداني، و موقفها يدخل ضمن مسعاها العام لسياستها الخارجية و المتمثل في إقامة بيئة خالية من الحروب و النزاعات، أي بيئة سلمية تقوم على المبادئ الخمسة للسياسة الخارجية الصينية. فهاته الأخيرة تدعم السودان في نظرتة خاصة في عدم التدخل في الشؤون الداخلي له، من قبل الأطراف الدولية الخارجية. و لقد تمكنت الصين في الوصول إلى حل وسط للقرار 1967 و دعت إلى الإبتعاد عن الضغوط الدولية التي تآزم الوضع عوض تذليله، كما قامت الصين بتعيين مبعوث خاص في دارفور لدراسة الأزمة

والتوصل إلى حل للمشكلة.1 و في سنة 2006 لعبت دورا هاما في المؤتمر الدولي الذي أقيم في السويد، و الذي تم خلاله التباحث في مسألة الصراع اللبناني – الإسرائيلي ، كما أوفدت مبعوثا خاصا للمنطقة و قدمت مساعدات للبنان تقدر بـ 20 مليون يوان، الأمر الذي لاقى استحسانا من قبل الأطراف المشاركة و بالخصوص الجانب العربي. و في سنة 2004 زار الرئيس بشار الأسد الصين و تباحث مع الرئيس الصيني "هو جين تاو" بخصوص العديد من القضايا و من بينها الجانب السياسي و الأمني ، و كانت هاته الزيارة بمثابة تحدي للولايات المتحدة الأمريكية التي فرضت عقوبات على دمشق في سنة 2004 من شهر ماي ، و كانت

هاته بمثابة رسالة إليها، بمعنى أن سوريا لها هامش كبير من المناورة و الحرية.2

و تعتبر سنة 2007 سنة مميزة على صعيد العلاقات السياسية و الدبلوماسية بين الصين و الدول العربية. ففي الفترة الممتدة بين 04 و 05 جويلية 2007 ، عقدت في مقر الجامعة العربية بالقاهرة الدورة الرابعة لإجتماع كبار المسؤولين لمنتدى التعاون العربي- الصيني. ولقد حضر هاته الدورة عدد

1 سفير السودان لدى الصين، "الدور الصيني في دارفور متطور و عقلائي"، مجلة الصين اليوم، (2007): www.chinatoday.com.cn بتاريخ 2009/11/23

2 "العلاقات الصينية – السورية"، مجلة الصين اليوم، العدد 8، (أوت 2004): www.chinatoday.com.cn بتاريخ 2009/11/23

كبير من المسؤولين و الإطارات السياسية من الجانبين، نذكر منهم في الجانب الصيني مسؤولي منتدى التعاون العربي، ومن الجانب العربي مسؤولي وزارات الخارجية و الثقافة العرب و عميد السلك الدبلوماسي في بكين. و خلال هاته الدورة أجرى الطرفان العديد من المشاورات السياسية حول القضايا الإقليمية و الدولية التي تهم الجانبين. و خلال نفس السنة افتتحت دورة تدريبية لمسؤولي جمعية الصداقة الصينية - العربية و الذي حضره عدد من السفراء العرب و ممثلون لوزارة الخارجية الصينية. و خلال هذه الدورة أقيمت العديد من المحاضرات حول النظام السياسي الصيني، و كذا العلاقات الصينية - العربية و سياسية الصين في الشرق الأوسط. و في الفترة الممتدة من 15 إلى 29 جوان 2007 أقيمت دورة تدريبية في مجال حماية البيئة ، و يوم 4-6 جويلية 2004 ، أقيمت دورة تدريبية لكبار الدبلوماسيين العرب و كان ذلك في مركز التبادل الدولي بمشاركة 22 متدربا من 13 دولة، و متدربين من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

و في الفترة الممتدة من 20-26 أوت 2007 ، و بدعوة من الرئيس الصيني "هوجين تاو"، زار رئيس جمهورية العراق السيد جلال الطالباني الصين الشعبية مع وفد كبير ضم عددا من الوزراء و المسؤولين العراقيين. كما قام خلال نفس السنة نائب الرئيس الأول لجمهورية السودان بزيارة الصين بدعوة من الرئيس الصيني. كما زار و في نفس السنة وفد وزاري سوري مكون

من عدد من الوزراء و المسؤولين و رجال الأعمال. و في الفترة الممتدة من 17 إلى 21 أوت 2007 زار الصين وزير الأوقاف للشؤون الإسلامية في دولة الكويت السيد عبد الله معتوق، حيث تم التوقيع على اتفاقية التعاون القضائي في المسائل المدنية و التجارية.

و من خلال ما سبق ذكره نلاحظ ما مدى الأهمية الكبرى التي تليها الصين لتحقيق السلم و الاستقرار في المنطقة العربية ، و هذا ما يؤكد الطابع السلمي للسياسة الصينية في المنطقة، و هذا أمر بديهي كون أن المنطقة العربية تدخل ضمن أولويات الأمن الصيني ، فالأمن الاقتصادي الصيني يرتبط بأمن المنطقة العربية، كون هاته الأخيرة من أكبر المصادر التي تعتمد عليها الصين في مجال الطاقة، و باعتبار الوطن العربي سوق مربح للتجارة الصينية، و هذا ما يفسر الاهتمام المتزايد بأمن المنطقة.

2. المجال الاقتصادي :

إن الصين دولة نامية تسير بخطى واسعة نحو مصاف القوى المتقدمة الكبرى في العالم. و هذا ما دفع الكثيرين على اعتبار الصين دولة متقدمة مبدئياً و لا يفصلها على وضع الدولة المتقدمة ذات المكانة المرموقة في سلم القوى العالمي إلا بعض الخطوات. فهاته الأخيرة يوصف اقتصادها بأعلى و أكبر الأرقام ، فهي توصف بضخامة الأرقام على المستوى الاقتصادي. لقد أدركت الصين و في وقت مبكر أن بلوغ مصاف القوى الكبرى في العالم ، لا يتم إلا

باقتصاد قوي و متقدم، ما دفع الصين إلى اتخاذ تدابير و إجراءات و كذا إصلاحات هامة في منظومتها الاقتصادية و كان ذلك بدءا من سنة 1978، حيث انتهجت الصين سياسة الانفتاح التي كان لها فوائد كبرى على الاقتصاد الصيني .

فالصين لديها أسرع معدلات نمو في العالم، ففي سنة 2003 بلغ معدل النمو 9.1% ، بلغت حصة الفرد من الناتج الإجمالي 1090 دولار في نفس السنة. فالصين تحتل المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. فلقد لعبت سياسة الانفتاح التي تبنتها الصين منذ 1978 دورا مهما في الانتقال بالاقتصاد الصيني من وضع الفتور إلى ازدهار و نمو هائل ، مثل العقدين الماضيين، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي للصين 18232.1 مليار يوان عام 2005، أي ما يعادل 2225.7 مليار دولار أمريكي، ولقد ارتفع إجمالي الاستثمارات الثابتة عام 2005 إلى 25.7 % حسب بيانات مكتب الإحصاء الوطني في الصين. و كانت نسبة الصادرات سنة 2004 تقدر بـ 762 مليار دولار أمريكي، لترتفع سنة 2005 إلى 28.4 % و بالمقابل بلغت نسبة الواردات 660 مليار دولار أمريكي في نفس السنة ، أي بنسبة 17%، وبلغ فائض الميزان التجاري خلال نفس السنة 101.9 مليار دولار . واستطاعت الصين أن تقفز من الرتبة 8 عام 2000 إلى الرتبة 3 عام 2004 في الاقتصاديات الدولية. و حلت محل ألمانيا كأكبر مصدر في العالم سنة 2009.

لقد مثلت سنة 2004 سنة إيجابية للنمو الاقتصادي الصيني مقارنة بالسنوات التي سبقت هذا التاريخ. بحيث بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية سنة 2002 معدل 55 مليار دولار، وبلغت نسبة الاستثمارات المباشرة حوالي 10.1% و هذا ما يوضح مدى النمو الهائل و المستمر للاقتصاد الصيني الذي أبهر المثيرين و أصبح نموذجا يحتذى به في العالم.1

يرجع الفضل في النجاحات الاقتصادية الباهرة التي حققتها الصين إلى الإصلاحات التي بدأتها القيادة الصينية التي جاءت بعد "ماوتسي تونغ"، خاصة الرئيس "دينج شياو بينج"، حيث يحمل هذا القائد رؤية تختلف عن سابقه. بحيث و بعد وصول هذا القائد إلى السلطة انتهجت الصين نهجا جديدا في الاقتصاد و الذي أصبح يركز أكثر على المصلحة، فأصبح هدف الصين هو الإصلاح الاقتصادي و بلوغ مراتب عليا في الاقتصاد. فأصبحت الصين أكثر انفتاحا على العالم الخارجي و أصبح هم القيادة الجديدة تحقيق إصلاحات اقتصادية و الوصول إلى الاكتفاء الذاتي و الرفاهية للمواطن الصيني. لقد مكنت الإصلاحات التي جاء بها "دينج شياو بينج" الصين ان تتبوأ مكانة مرموقة على السلم الدولي. لتواصل القيادات التي جاءت بعد هذا الزعيم في نفس النهج. و مكنت هاته السياسة الصين من الخروج من دائرة الدول الفقيرة (1949-1978) إلى دائرة جد متقدمة على المستوى الدولي، حيث استطاعت أن تنسق سياستها

Denes Fred Simon, Hong Pyo Lee, "Globalization and Regionalization of China's Economy", The 1 sejong Institute, (Seoul, 1995). p.47

الاشتراكية مع اقتصاد السوق، كما وظفت السياسة الخارجية في خدمة التنمية الداخلية. لقد أدركت القيادة الصينية خلال هاته المرحلة أهمية الانفتاح على العالم الخارجي و ضرورة توفير بيئة سلمية في صعودها الاقتصادي و هذا ما نجحت الصين في تحقيقه و سخرته لخدمة التحديث الداخلي. لم تعد الصين بدءا من 1978 تهتم في تعاملها مع العالم الخارجي على العقيدة و على توجه الدولة التي تتعامل معها بقدر ما تهتم بتحقيق مصالحها و تعظيم مكاسبها في العالم معتمدة في ذلك أسلوبا متقدما و ذكيا في عملية النمو و البناء الاقتصادي ، مستفيدة في ذلك من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال ، بالإضافة إلى السعي في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة و كذا جذب الاستثمارات الأجنبية. و لقد حددت القيادة الصينية خلال هاته الفترة عملية الإصلاح بثلاثة مراحل و تتمثل في :

1. مضاعفة قيمة الإنتاج القومي خلال السنوات العشر من عام 1980 إلى 1990، و ذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي و تحسين المستوى المعيشي للمواطنين الصينيين.
2. مضاعفة قيمة الإنتاج القومي بحلول سنة 2000 إلى الضعفين بهدف تحقيق الرفاهية للمواطنين.
3. عصرنة الاقتصاد الصيني و هذا في مدة تتحدد بأواسط القرن العشرين.

فالانتقال من مرحلة إلى أخرى كان يتم بصفة تدريجية و بدراسة وافية ، كما استفادت الصين من التجربة الأوروبية و السوفياتية و وظفتها بذكاء و حسب ما يتلاءم مع أهدافها في السياسة الخارجية ن حيث بدأت بقطاع الزراعة لتنتقل بصفة تدريجية إلى القطاعات الأخرى.1 و هذا ما يجعل التجربة الاقتصادية الصينية تجربة جديرة بالاهتمام حيث لاقت اهتمام كبيرا من قبل الخبراء و كذا الأنظمة السياسية في العالم لتصبح نموذجا يحتذى به في العالم عامة و في الوطن العربي بصفة خاصة. و هذا النجاح استغلته الصين في كسب الأصدقاء ، بحيث تستخدمه الصين كمصدر لقوتها و إستراتيجيتها في العالم، ومنه الوطن العربي من خلال الإغراء و الجذب، فالوطن العربي أعجب بالنموذج الصيني في التحديث و التنمية و هذا ما جعله يفتح الأبواب على مصرعها أمام الصين .2

و نظرا لهذا التقدم الكبير و التطور السريع الذي حققته الصين على المستوى الاقتصادي أضحت حاجتها للطاقة تزداد سنة بعد سنة، لتصبح من أكبر المستوردين للطاقة في العالم خاصة النفط، فهذا النمو السريع لاقتصادها ونظرا لهدف الصين الذي رسمته لسياستها الخارجية و المتمثل في بلوغ مرتبة مهمة في الساحة الدولية ، أصبح لزاما على الصين أن تأمين مصادر الطاقة و مصادر القوة الموجودة في العالم. و هذا ما دفع الصين إلى أن تتبنى سياسة خاصة تجاه

1 صلاح سالم زرنوقة، "الصين: التحولات الداخلية و السياسات الخارجية"، السياسة الدولية ، العدد 132 ، (أبريل 1998)، ص. 53.

2 خيرى عزيز، "الانفتاح و التحديث في الصين الجديدة"، السياسة الدولية ، ع.59، (يناير 1980)، ص. 61.

المنطقة العربية لتعزز الصين علاقاتها بالدول العربية مع بداية سنة 2001 ، و من خلال ملاحظة السياسة الصينية في الوطن العربي خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2009 يظهر جليا مدى الأهمية التي توليها الصين للوطن العربي، حيث أن الصين تنتهج سياسة ذكية تعتمد على الصعود السلمي دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول مع التركيز على العامل الاقتصادي و الثقافي لتحقيق أهدافها في المنطقة.

و هذا ليس بالغريب خاصة إذا علمنا أن الوطن العربي يعتبر أكبر منتج للنفط في العالم، بنسبة 30% ، و هي بذلك تشكل 60% من إجمالي احتياطي البترول العالمي ، كما أن احتياطي الغاز بهذا المنطقة يقدر بـ 22 % من الاحتياطي العالمي، و تنتج المنطقة ما قدره 8% من الإنتاج العالمي وعليه يعتبر الوطن العربي مصدرا استراتيجيا للطاقة في العالم، و هذه المكانة لن تتغير على المستوى القريب لأن إيجاد طاقة بديلة عن البترول و الغاز ما زال أمرا بعيد المنال. و هذا ما يجعل المنطقة العربية مصدرا رئيسا للطاقة في العالم. كما أن سعر إنتاج البترول و الغاز في المنطقة منخفض مقارنة بدول ومناطق أخرى في العالم . و رغم أن الصين تنتج ما قدره 150 مليون طن من البترول سنويا ، إلا أن التنمية الاقتصادية السريعة و النمو الكبير للاقتصاد الصيني يجعل طلبها على البترول و الطاقة أمر متزايد و مستمر . و بالتالي تأمين الطاقة هو هدف نهائي و مستمر لسياستها الخارجية، لأن إنتاجها المحلي لا يلبي الطلب المتزايد

لاقتصادها على الطاقة. و في غضون سنتين فقط من 2001-2003 بلغ استهلاك الصين من البترول 200 مليون طن سنويا ونصف هاته الكمية يتم استيرادها من الوطن العربي. و بحلول سنة 2005 بلغ استهلاك الصين من النفط حوالي 269 مليون طن. و لقد بلغت نسبة استهلاك الصين من البترول حوالي 400 مليون مع نهاية سنة 2009. و عليه فإن الوطن العربي يمثل إستراتيجية كبرى للصين و هذا ما يفسر اهتمامها المتزايد بهاته المنطقة ، الأمر الذي جعل هاته الأخيرة تكثف من التعاون مع الدول العربية، حيث عمقت علاقاتها بالدول العربية و ربطت أمن المنطقة بأمنها من خلال تعزيز تواجدها بالمنطقة من خلال مشاريع مختلفة و في مجالات عدة. و تنتهج الصين دبلوماسية ممتازة في المنطقة لتحقيق مصالحها. ما دعا البعض بتسميتها بدبلوماسية الطاقة.¹

إن التعاون بين الدول العربية و الصين في مجال الطاقة و بالخصوص البترول يتعزز يوما بعد يوم، فالوطن العربي يمتلك الموارد و رؤوس الأموال ، و أنابيب نقل البترول و بالمقابل تمتلك الصين التكنولوجيا و الأيدي العاملة و أسلوب متطور في الإدارة، و تعتبر الصين اليوم ثالث أكبر مستهلك للنفط العربي بعد الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان، و هي تعتمد على أسلوب الشراء الغير المباشر من السوق الدولية.

1 شانغ تشي شيانغ، "التعاون الاقتصادي الصيني العربي في القرن الجديد"، مجلة الصين اليوم، ع.2، (فبراير 2003)، ص 04: www.chinatoday.com.cn بتاريخ 2009/12/24

و لقد أبرمت الصين العديد من الاتفاقيات مع الدول العربية في هذا الشأن و أغلبها كان لمدة طويلة جدا مما يجعل من الوطن العربي مجال استثمار بعيد المدى بالنسبة للصين. فكما هو معلوم فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 كانت بمثابة ضربة قوية للاقتصاد العالمي، كان تأثيرها على الدول العربية سلبيا جدا، بحيث تضاءلت عوائد الدول العربية و خاصة منطقة الخليج بصفة كبيرة و ذلك نظرا لاعتماد هاته المنطقة للتعامل بالبترو دولار ، وكان هذا سبب رئيسي وراء فقدان دول المنطقة ثقة الاستثمار الغربي فانخفضت الأسعار في سوق الأوراق المالية. و هذا ما جعل الدول العربية تفضل التعامل مع الصين هاته الأخيرة و التي رغم الضربة التي عانى منها الاقتصاد العالمي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إلا أن الاقتصاد الصيني ظل صامدا ، ففي سنة 2001 بلغ معدل النمو الاقتصادي الصيني 7.3% ، كما بلغت قيمة التصدير و الاستيراد 500 مليار دولار، فالصين تعتبر حاليا سادس أكبر قوة تجارية في العالم. كما أن المناخ في الصين يلائم الاستثمارات العربية، خاصة و أن السوق الصينية تمتاز بجاذبية كبيرة، خاصة مع التحديث و النجاح الذي حققته الصين داخليا. كما أن الصين قد دعت الدول العربية إلى زيادة إنتاجها من البترول و التنقيب عن آبار جديدة ، و هذا ما سعت إليه الدول العربية، بالتعاون مع الصين ، حيث و بعد رفع الحصار على العراق وضعت خطة للتنقيب عن النفط و زيادة إنتاجه تقدر بـ 5.8 ملايين برميل يوميا ، كما بدأت الجزائر في خطة لزيادة إنتاجها بنسبة 35% خلال خمس سنوات و نفس الشيء بالنسبة لدول الإمارات و الكويت و

السعودية، و عمان، و بذلت الصين في هذا الصدد جهودا معتبرة. ففي سنة 2001، بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين خلال سنة 1991، ما قدره 2.42 مليار دولار أمريكي، و تشكل نسبة 7.1 مليار دولار أمريكي صادرات الصين إلى الدول العربية. و نسبة 7.5 مليار دولار صادرات الدول العربية إلى الصين.

يستورد الوطن العربي من الصين سلع متنوعة تتمثل في المنتجات الكهربائية و الماكينات، كذا المنسوجات و الأحذية و الحقائب...، كما تستورد الصين من الدول العربية النفط الخام، المواد الكيماوية، النفط الجاهز...، و في سنة 2002 أقامت الصين أكثر من 180 مشروع في مصر و السودان والإمارات.2

بلغ حجم التبادل التجاري بحلول سنة 2004 أكثر من 20 مليار دولار بين الصين و الدول العربية ، و في نهاية السنة ذاتها وصل حجم التبادل البيني 37 مليار دولار ، و هي زيادة معتبرة مما يجعل الفترة الممتدة بين 2001 و 2009 فترة مميزة في العلاقات العربية – الصينية ، حيث شهدت كثافة عالية

1 المكان نفسه.

2 إدارة غرب آسيا و شمال إفريقيا، "العلاقات التجارية الصينية العربية"، مجلة الصين اليوم ، العدد1،(يناير 2003)،ص ص 01-02www.chinatoday.com.cnبتاريخ 2009/12/25.

في العمل الاقتصادي المتبادل بين الطرفين. و يتوقع الخبراء أن تزيد نسبة الواردات الصينية من النفط العربي إلى الضعف مع حلول سنة 2020.

يحتل الوطن العربي مكانة بارزة و معتبرة في السياسة الخارجية الصينية، حيث شهدت الفترة اللاحقة سنة 2001 كثافة غير معهودة في العلاقات الاقتصادية و التجارية بين الطرفين، بحيث وجهت الصين سياستها إلى تعزيز هاته العلاقات و ربطت نفسها بجملة من الاتفاقيات مع الدول العربية على النحو الآتي :

وقعت الصين مع الجزائر في سبتمبر 2002 حوالي 198 اتفاقية في مجال مقولة المشروعات، و كما هو معلوم فإن بداية العلاقات الاقتصادية الصينية- الجزائرية كان سنة 1964، حيث وقع البلدان و لأول مرة اتفاقية التجارة و المدفوعات . كما فازت الصين "الشركة الصينية للبتروول صينو كيت " بمشروع إصلاح حقول "زارزاتين" و كان ذلك في أكتوبر 2002، بالإضافة إلى توقيع المجموعة الصينية للبتروول "بترو تشاينا" اتفاقية مع الجزائر بهدف بناء مشروع موحد للتعاون الجزائري الخارجي في مجال البترول، و ذلك سنة 2003. ولقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين سنة 2002 ما قدره 433.8 مليون دولار، علما أنه كان سنة 2000 في حدود 198.85 مليون دولار

1 محمد فؤاد سري، "الصين و الجامعة العربي"، مجلة الصين اليوم ، ع.2، فبراير 2004، ص.5:
www.chinatoday.com.cn بتاريخ: 2009/12/11

أمريكي، ووصل سنة 2003 إلى حدود 659.97 مليون دولار حيث شملت الصادرات الصينية إلى الجزائر حوالي 565.8 مليون دولار، والواردات بقيمة 94.9 مليون دولار. وبلغت قيمة المنتجات الصناعية التي صدرتها الصين إلى الجزائر 295.83 مليون دولار في نفس السنة، ولقد احتلت الصين المرتبة السابعة في التصدير إلى الجزائر. فالصين تولى أهمية بالغة لهذا البلد خاصة إذا علمنا ان الجزائر يوجد بها احتياطي كبير من البترول و الغاز، حيث بلغ احتياطي الجزائر من البترول و الغاز سنة 2003 ما قدره 135 مليار برميل. وقامت شركة CNPC الصينية في جويلية 2003 بتوقيع عقد بقيمة 350 مليون دولار لاستيراد النفط الجزائري وقامت هاته الأخيرة أيضا في ديسمبر 2003 بإقامة عقد شراكة مع شركة سونطراك حيث تستثمر الصين بموجبه حوالي 31 مليون دولار للتنقيب عن البترول و الغاز في الجزائر.

و عليه فالجزائر أصبحت محل اهتمام كبير لصناع القرار الخارجي الصيني، و استغلت الصين العامل الاقتصادي لتوطيد علاقاتها بالدولة الجزائرية. كما استغلت الجزائر هذه العلاقة لتوسيع خياراتها و بدائلها الإستراتيجية في

العالم. 1

1 "العلاقات الصينية - الجزائرية"، مجلة الصين اليوم، ع.3، (مارس 2004)، ص.4: www.chinatoday.com.cn بتاريخ: 2009/11/27

و على صعيد تكثيف الصين لعلاقتها مع الدول العربية و زيادة التعاون الاقتصادي بين الطرفين ، زار مصر سنة 2003 وفد من المستثمرين الصينيين، حيث ضم هذا الوفد حوالي 500 فرد. كما أقيمت ندوة للتعاون بين رجال الأعمال الصينيين و المصريين خلال نفس السنة . كما أبرمت الصين صفقة مع مصر بخصوص تصدير الأتسولين الصيني إلى السوق المصرية، كما تنص الاتفاقية على إنشاء مشروع مشترك لتصنيع الأتسولين و نقل الخبرة الصينية إلى مصر. كما تم توقيع صفتين بخصوص المعدات للتصرف في المخلفات الزراعية، كما تم الاتفاق على شراء مصر 200 عربة للسكة الحديدية، وبالمقابل فإن مصر تصدر 250 سيارة مرسيديس يتم تجميعها في مصر إلى السوق الصينية.1

لقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين و مصر بحلول سنة 2001 ما قدره 900 مليون دولار ، مع العلم أن حجم التبادل التجاري بينهما لم يتعد 300 مليون دولار سنة 1994، كما أن المؤسسات و الشركات الصينية قامت باستثمار 16.6 مليون دولار في مصر، و بالمقابل و من اجل تحقيق التوازن في الميزان التجاري، قامت مصر بزيادة صادراتها إلى الصين حيث بلغت 100 مليون دولار سنة 2003. و في مجال الطيران قامت الصين بتوقيع مذكرة تفاهم لتسيير رحلات الطيران مباشرة بين البلدين و كان ذلك سنة 2003، و بدأت مصر سنة

1 "الملفات الشانكة في العلاقات المصرية - الصينية"، مجلة الصين اليوم ، ع.05، (ماي 2003)، ص.3:
www.chinatoday.com.cn بتاريخ: 2009/11/27

2003 بتشغيل رحلات مباشرة بين عاصمتي الدولتين. و تعتبر الصين مصر مقصدا سياحيا للصينيين و الذي من شأنه أن يزيد من مردود السياحة لكلا الطرفين.1

و بالنسبة لمنطقة الخليج العربي، تحظى هذه المنطقة باهتمام كبير من قبل الصين، و هذا أمر طبيعي كون أن منطقة الخليج تعتبر مصدرا أساسيا للنفط بالنسبة للصين ، فهي تضم 45% من احتياطي البترول العالمي، و تنتج 20 % من النفط العالمي. ففي سنة 2003 بلغ إجمالي حجم التبادل بين الطرفين 17 مليار دولار أمريكي ، و تعتبر الدول الستة المشكلة لمجلس التعاون الخليجي ثامن أكبر شريك تجاري للصين في العالم و ثامن أكبر سوق للمنتجات الصينية و تاسع أكبر سوق تصدير للصين. و في سنة 2006 زادت التجارة الثنائية بين الطرفين إلى 100 مليار دولار. كما ان الطلب الخليجي على المنتجات الإلكترونية و الأزياء الصينية عال جدا. و في سنة 2003 استوردت الصين من دول الخليج 27 مليون طن من النفط أي بنسبة 30 % من وارداتها.2

و مع نهاية شهر مارس 2004، وقعت الشركات الصينية جملة من الاتفاقيات لإقامة مشروعات مع سوريا بقيمة 610 مليون دولار أمريكي. و قد

1 أنهوى هو، " مستقبل العلاقات الصينية - المصرية"، الصين اليوم، العدد 2، (فبراير 2004، ص.3: www.chinatoday.com.cn بتاريخ : 2009/11/28

2 وان جينغ، "النفط يقود العلاقات الصينية-الخليجية"، مجلة الصين اليوم، ع.9، (سبتمبر 2004)، ص. www.chinatoday.com.cn بتاريخ 2009/12/03

زار الصين لى وزراء ومستشارين، وقام الرئيس بوبيع سح ،حيث و مسر، سعم و سك في المجالات التالية، المجال الزراعي، الموارد المائية، وكذا اتفاق تعاون اقتصادي و فني ، اتفاق للتعاون الصحي، و اتفاق للتعاون السياحي، بالإضافة إلى بروتوكول للتعاون في مجال النفط و الغاز.لقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين سنة 2003، بما قدره 30 مليون دولار أمريكي، و في هذا الإطار و على جانب الاتفاقيات، قدمت الصين إلى سوريا 59 مليون يوان. كما تم الاتفاق على مشروع لإنتاج الإسمت بقيمة 150 مليون دولار أمريكي.بالإضافة إلى اتفاق حول إقامة مصانع للألبسة، و اتفاق حول التكنولوجيا إلى سوريا، علما أن هاته الأخيرة تعتمد على التكنولوجيا الغربية خاصة الآتية من الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير. و في سنة 2007 تم توقيع اتفاقية تعاون اقتصادي و فني بين الطرفين حيث تقدم الحكومة الصينية بموجبها منحة بمقدار 20 مليون يوان صيني، أي ما قدره 2.6 مليون دولار أمريكي إلى الحكومة السورية، و ذلك لإنفاقها على مشاريع مختلفة في سوريا.1

تعتبر المملكة العربية السعودية أكبر شريك تجاري للصين في المنطقة العربية ، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين سنة 2002 أكثر من 5 مليارات دولار أمريكي. و في سنة 2008 زادت السعودية من كمية

1 "العلاقات الصينية – السورية تدخل مرحلة جديدة"، مجلة الصين اليوم ، 8.ع،(أوت 2004)،ص:4. www.chinatoday.com.cn بتاريخ: 2009/12/23

صدرتها النفطية إلى الصين.1 كما أن السعودية تدير مشروعان كبيران في الصين في مجال البترول و البترو كيمياويات و ذلك بإجمالي 700 مليون دولار، كما قام الطرفان بالاتفاق على انجاز خزانات للنفط في الصين بقيمة 100 مليون طن سنة 2006. و عليه فإن اهتمام الصين بهاته المنطقة جد كبير، كون أنها تلبي نسبة معتبرة من حاجات الصين للطاقة، الأمر الذي دفع هاته الأخيرة إلى توثيق علاقاتها مع المملكة العربية السعودية.2

لقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين و البحرين ما قيمته 25 مليار دولار سنة 2003. و قام الطرفان بتوقيع خمس اتفاقيات سنة 2002، وتتمثل في: اتفاقية التعاون المشترك في مجال الأيدي العاملة و التدريب المهني، و كذا مذكرة تفاهم بشأن إقامة مركز للاستثمار و الخدمات الاقتصادية، و اتفاقية لإنشاء مجلس رجال الأعمال البحريني – الصيني، بالإضافة إلى اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على الدخل.3 كما بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين و قطر سنة 2003 حوالي 300 مليون دولار أمريكي، كما قامت قطر بفتح مكاتب لتصدير و تسويق البترو كيمياويات إلى الصين، كما بلغت الرحلات المبرمجة من قطر إلى الصين بمعدل 3 إلى 4 رحلات أسبوعيا.

1 "العلاقات الصينية – السعودية"، مجلة الصين اليوم، ع.7 (يولي 2003)، ص.4: www.chinatoday.com.cn بتاريخ 2009/12/03:

2 مغاوي شلبي علي، "أوبيك و مستقبل أمن الطاقة"، السياسة الدولية، ع.164، (أفريل 2006)، ص.74:

3 كريم الشكر، "المعركة المقبلة بين البحرين و الصين"، الصين اليوم، ع.4، (أفريل 2004)، ص.6: www.chinatoday.com.cn بتاريخ: 2009/11/27

و على المستوى المغاربي فلقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين و الدولة التونسية حوالي 200 مليون دولار أمريكي كما قام الطرفان بإنشاء مشروع مشترك بالتعاون مع الكويت لانتاج الأسمدة . و بالنسبة للسودان و بعد زيارة الرئيس الصيني " هوجين تاو " إلى السودان في الفترة الممتدة من 2 إلى 3 فبراير 2007، تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات و ذلك في مجال السكك الحديدية و الكهرباء. كما قدمت الحكومة الصينية منحة إلى دارفور تقدر بـ 40 مليون يوان بالإضافة إلى قروض من دون فوائد، و كذا اتفاقية تفضيلية لعدد من السلع المصدرة إلى الصين . 1 ولقد استحوذت الصين على حصة كبيرة من الاستثمارات في السودان حيث تساهم الشركة الوطنية الصينية للبترول CNPC بنسبة 40% من شركة النيل الكبرى لعمليات البترول GNPC والتي تأسست عام 1997. و تمتلك 41% من شركة بيترودار PDOC التي تأسست عام 2001 و تمتلك الشركة الصينية sinopec 7% من شركة بيترودار، و نسبة 35% من شركة البحر الأحمر RSPOG، كما قامت الشركة الوطنية الصينية بتوقيع اتفاقية شراكة مع الحكومة السودانية لاستكشاف المربع 13 البحري. 2

كما قامت الصين بالتوقيع على خمس اتفاقيات مع العراق حيث تقضي الأولى بإعفائه من الديون، و تقضي بقية الاتفاقيات على التعاون في المجال

1 "التبادلات الاقتصادية بين الصين و السودان"، مجلة بيت العرب، ع.53، (سبتمبر 2007)، ص.24:
www.arleague.china.org بتاريخ: 2009/12/12

2 "الأسلحة و النفط و دارفور السلاح"، تقرير السودان، ع.7، (2007): www.smallarmssurvey.org بتاريخ
2009/12/24:

الاقتصادي و الفني ، بالإضافة إلى اتفاقية تنص على شطب ديون الشركات الصينية بنسبة 80 % و لقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 1.2 مليار دولار عام 2006.

يوجد في الصفحة الموالية خريطة تتعلق بالمصالح الصينية في عمليات النفط السوداني. وعليه و مما سبق ذكره ، فإن الصين تنتهج دبلوماسية ذكية تجاه الدول المصدرة للطاقة و منها الوطن العربي، الذي يحظى باهتمام كبير من قبل الصين ، هاته الأخيرة التي تنتهج دبلوماسية للطاقة، وهي دبلوماسية جد ذكية تعتمد على عوامل الجذب و الإغراء، كما أشرنا سابقا فإن الصين تواجه مشكلة عجز في مواردها الطاقوية و بالمقابل فإن اقتصادها ينمو بوتيرة سريعة مما اقتضى اتخاذ الصين إجراءات سريعة لتأمين حاجاتها من الطاقة و التي تحتاج إليها في صعودها السلمي، بهدف تبوئها مراكز عليا على المستوى الدولي. و لهذا السبب شجعت القيادة الصينية شركات الطاقة الوطنية لتأمين الاستثمارات المباشرة في مجال الطاقة مع الدول المنتجة للطاقة و التي من بينها الوطن العربي. فبدأت الصين في إطار دبلوماسية ممتازة في عقد وإقامة علاقات مع الدول المنتجة و المصدرة للطاقة في العالم. و ذلك بانتهاج أسلوب يركز على مفهوم القوة الناعمة و الصعود السلمي الذي يعتمد على كسب الأصدقاء من خلال المساعدات و المشاركة في بناء البنى التحتية للدول الضعيفة.

بحيث أن السياسة المتبعة من قبل الصين كان لها مردودية إيجابية على صعيد العلاقات الصينية – العربية، فالصين تعتمد النفع المتبادل و ليس المصالح الصينية في عمليات النفط السوداني¹ مثل العلاقة الاستغلالية التي غالبا ما تطبع علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم الخارجي. و استطاعت الصين من خلال هاته السياسة أن تخترق مناطق نفوذ كانت حكرًا على الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و القوى الكبرى الأوروبية. و تركز هاته الدبلوماسية على مبادئ التعايش السلمي و عدم المواجهة و التصادم مع الدول المنتجة للطاقة، و كسب صداقة هاته الدول من خلال استخدام التعاون الثقافي، و الاقتصادي و كذا السياسي، و الاعتماد على النفع المتبادل.² كما أن الصين تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية التي تتمتع بها المجتمعات، و عليه فلقد أخذت بعين الاعتبار خصوصية المجتمعات العربية في إطار تعاملها مع الدول العربية، و كمثال على ذلك تضع الشركات الصينية التي تصدر اللحوم و الأ3سماك و كذا الشركات الخاصة بالألبسة مسألة الحلال و كذا الديانة الإسلامية و ما تقتضيه في اللباس الشرعي، كل هذا تضعه الشركات الصينية المستثمرة في الوطن العربي نصب عينها. و هذا ما يجعل السياسة الاقتصادية الصينية في الوطن العربي سياسة

1 المرجع نفسه، ص. 03

2 زيبينغيو بريجنسكي، الاختيار : السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة : عمر الأيوبي(بيروت: دار الكتاب العربي، 2004)، ص. 86

3 بعد الرزاق طرييق، نينغيشيا تضع عينها على سوق مستلزمات المسلمين في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا"، الصين اليوم : www.chinatoday.com.cn بتاريخ: 2009/12/09

ناجحة و مميزة و تلاقي قبولا من قبل الجانب العربي. حيث يوجد في الصين منطقة تسمى "ننيغيشيا" بشمال غربي الصين و تعتبر هاته المنطقة مركزا ضخما لإنتاج و تصدير الأطعمة و الألبسة الإسلامية و كذا حاجيات و لوازم المسلمين، و توجد بهاته المنطقة 800 شركة مصنعة للأطعمة الحلال، و هاته المنتجات موجهة بصفة خاصة إلى الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، و تعتبر الإمارات العربية المتحدة سوقا مميزة و مفضلة لهاته المنتجات و قد لاقت هاته اللوازم و المنتجات من الألبسة و اللحوم إقبالا كبيرا في عدد من الدول العربية، نذكر منها السعودية، الأردن و مصر. و إضافة إلى ذلك فإن الصين تهتم أيضا بالمجال البنكي، حيث سعت إلى إقامة مؤسسات تمويل مطابقة للشريعة الإسلامية . ففي سنة 2009 أعلن المركز المالي لهونغ كونغ إطلاق سوق سندات إسلامية من أجل استقطاب مزيد من الأموال العربية. و هذا ما يعطي السياسة الصينية التميز و النجاح في المنطقة العربية، فهي سياسة ذكية تتأقلم حسب البيئة التي تكون فيها و حسب خصوصيات تلك البيئة.¹

لقد أصبح أمن الطاقة قضية تولى لها الصين أهمية قصوى و تضعه ضمن أولويات سياستها الخارجية ، فالصين تعاني من مشكلة جوهرية، تتمثل في تزايد حاجاتها من الطاقة و بالخصوص البترول. و في مقابل ذلك فإن إنتاجها المحلي لا يلبي حاجاتها و هي بذلك تعتمد على الاستيراد بنسبة كبيرة. إن الصين

1 المكان نفسه.

و نظرا لاعتمادها على العامل الخارجي في تزويدها بحاجاتها من الطاقة، تعتمد إستراتيجية تهدف إلى تنويع مصادرها الطاقوية، فهناك قلق و خوف صيني من أن تستغل القوى الكبرى هذا العجز عن تحقيق اكتفاء ذاتي من الطاقة في محاصرة الصين في مجال تأمين الطاقة. الأمر الذي حتم على الصين أن تنتهج سياسة خارجية حذرة و سلمية و كذا توثيق علاقاتها الإستراتيجية مع الدول التي تملك الطاقة. و هي بذلك تسعى إلى التقليل من مخاطر استيراد الطاقة من خلال تنويع مصادرها في العالم. و بذلك قامت بتوثيق علاقاتها الثنائية بالدول العربية و الدول التي لا ترحب بالوجود الأمريكي، فعقدت معها اتفاقيات طويلة الأمد، طبعاً الصين حالياً ليست تابعة كلياً للوطن العربي في مجال الطاقة، لكن و في إطار سعيها إلى تنويع مصادر الطاقة في العالم، اتجهت إلى الوطن العربي، و ذلك كإستراتيجية احتياطية، من أجل توسيع دائرة المناورة في السياسة الدولية، خاصة و أن مصادر الطاقة في العالم محدودة و محصورة و يوجد عليها تنافس دولي كبير. 1

4. المجال الثقافي و الاجتماعي :

و من بين الوسائل التي تعتمد عليها الصين في تمتين علاقاتها الخارجية عامة و الوطن العربي على وجه التحديد، الثقافة، هاته الأخيرة

1 هدى عوض، "الصين و تأمين الطاقة"، السياسة الدولية، ع.164، (أفريل 2006)، ص.63

تستخدمها الصين في إطار سياستها الناعمة من أجل توطيد علاقاتها مع الدول العربية بهدف خلق بيئة ودية و سلمية، تسمح للصين بتحقيق أهدافها التي رسمتها لسياستها الخارجية. ففي الفترة الممتدة ما بين 2001-2009 تعزز التبادل الثقافي بين الدول العربية و الصين، و في هذا الصدد أقام كلا الجانبين مهرجان الثقافة الصينية و كذا مهرجان الثقافة العربية، كما أن الجامعات الصينية فتحت تخصص اللغة العربية، كما أقيمت معارض للتعريف بالثقافة العربية و الصينية عل حد سواء، و معارض للفنون و المهن التقليدية.¹

و في هذا الصدد شهد التبادل الثقافي و العلمي بين الصين و الدول العربية تطورا ملحوظا منذ سنة 2001 بحيث يوجد العديد من الطلاب التونسيين يدرسون في الجامعات الصينية ، فهناك العديد من الطلاب العرب الذين يدرسون اللغة الصينية، و بالمقابل هناك العديد من الطلاب الصينيين الذين يدرسون اللغة العربية في تونس. و بدأت بعض المعاهد في تدريس اللغة الصينية على اعتبارها لغة أجنبية اختيارية في تونس. و في 2001 أقامت تونس أسبوعا ثقافيا في الصين كما شاركت تونس في معرض اللوحات الزيتية عام 2003، و في نفس السنة شاركت في معرض "كونمينغ" السياحي

2.

1 تشاي جيون، "حوار مع الصين اليوم"، مجلة الصين اليوم: 2008. www.chinatoday.com.cn بتاريخ 2009/11/26

2 "نشاطات التبادل الثقافي الصيني العربي عام 2001"، الصين اليوم، ع.12، (ديسمبر 2001)، ص.3
chinatoday.com.cn بتاريخ: 2009/12/03

عرفت سنة 2001 تطورات مهمة على صعيد التبادل الثقافي بين الصين و الدول العربية، بحيث تم وضع الحجر الأساس لجناح الآثار الإسلامية بمتحف "تشيوانتشو" بالصين و هو خاص بالموصلات البحرية، و يوجد بهذا المتحف عدد لا بأس به من القطع الأثرية الإسلامية. و لقد تم وضع الحجر الأساس بحضور شخصيات صينية و عربية من بينها رئيس فريق العمل للتعاون مع الصين في مجال "آثار و مآثر العرب". و تم ذلك بحضور عدد من الرؤساء العرب.1

إن العلاقات الثقافية بين الصين و الدول العربية عريقة عرق الحضارة الإسلامية العربية، و الحضارة الصينية، فالصينيون مولعون باللغة العربي و ترجمتها ، كما أنهم يعتبرون القرآن الكريم ، معجزة للأدب العربي. ولقد بدا الصينيون يترجمون معاني القرآن الكريم منذ أواسط القرن الثامن عشر، و يمكن أن نذكر في هذا الصدد الترجمات التي قام بها الأستاذ "محمد مكين" و هو أستاذ سابق بقسم اللغة العربية بجامعة بكين، كما قامت دار النشر الأكاديمية للعلوم الصينية و الاجتماعية ببيكين، سنة 1981 بنشر الترجمة الكاملة للقرآن الكريم. كما تم ترجمة البردة للبويصري و كان هذا من قبل العلامة الصيني المسلم "ماده شين يوسف روح الدين". و نشرت من جيد سنة 1957. كما عقدت في أكتوبر 1983 الدورة الأولى لمنتدى الأدب العربي

1 سفير تونس في الصين، "أسمى أمنيتي أن تكون الشراكة بين البلدين"، الصين اليوم، ع.1، (يناير 2004)، ص.3:
www.chinatoday.com.cn بتاريخ: 2009/11/03

بالصين و كان موضوعها "الأدب العربي، ماضيه وحاضره" وتم مناقشة كتاب "ألف ليلة وليلة"، وأعمال نجيب محفوظ عام 1987. فمُنذ تأسيس جمعية الأدب العربي قامت هاته الأخيرة بالعديد من النشاطات و التظاهرات الثقافية نذكر منها الحفل التذكارى للرحالة العربي ابن بطوطة، ومخائيل نعيمة...، كما نظمت الجمعية العديد من اللقاءات مع الأدباء العرب الذين زاروا الصين نذكر منهم الكاتب التونسي مصطفى الفارسي، والكاتب العراقي عبد الله نيازي. ولقد بلغت الأعمال التي قامت الجمعية بترجمتها إلى اللغة الصينية أكثر من مائتي عمل.

و هذا ما يظهر ما مدى الاهتمام الذي توليه الصين بالثقافة العربية الإسلامية، و في الوقت الحالي زاد هذا الاهتمام إلى الضعف خاصة مع توطيد الصين لعلاقتها مع الدول العربية.1 لقد أصبحت اللغة العربية تفرض نفسها على الجانب الصيني الذي أضحي لزاما عليه أن يتقن اللغة العربية، خاصة مع تزايد الحاجة إلى الدول العربية باعتبارها مصدرا للطاقة وسوقا استهلاكية كبيرة، بالإضافة إلى أن صعود الصين في العالم يفرض عليها أن تجد مناطق نفوذ لها و التي من بينها الوطن العربي. و بالمقابل فإن اللغة الصينية أصبحت تفرض نفسها على الدول العربية التي دخلت في علاقات إستراتيجية بعيدة المدى، بالإضافة إلى التفوق الصيني في شتى المجالات

1 شونغ جي كون ، "جمعية بحوث الأدب العربي في الصين"، مجلة الصين اليوم: www.chinatoday.com.cn بتاريخ 2009/11/26:

كالطب، و التكنولوجيا إلى آخره، مما جعل اللغة الصينية ضرورة ملحة إذا أرادت الدول العربية الاستفادة من هذا العملاق الصاعد إلى أقصى الدرجات. و في هذا المجال فإن الصين و نظرا للنتائج المذهلة التي حققتها في كل المجالات، أضحت محل اهتمام العالم بأكمله، مما دفع الكثيرين إلى تعلم اللغة الصينية للوقوف عند أسرار هذا النجاح و التعرف على مميزاته و مكوناته.

ففي مصر شهدت جامعاتها شغفا كبيرا باللغة الصينية، و تعتبر جامعة عين الشمس إحدى الجامعات التي تدرس اللغة الصينية في كلية الألسن، علما انه افتتح قسم اللغة الصينية في الجامعة المصرية سنة 1956 و تخرجت منه ثلاث دفعات ليتم توقيفه، ثم عاود المسؤولون فتحه سنة 1977، و لقد وصل عدد المتخرجين سنة 2004 حوالي 800 خريج، و يوجد بمصر نخبة رفيعة المستوى تسهر على تعليم اللغة الصينية للمصريين و الطلاب العرب. و تحتوي الجامعة على حوالي 30000 كتاب و قاموس باللغة الصينية. و رغم صعوبة اللغة الصينية إلا أن الطلاب المصريين يقبلون عليها بكثافة، و هذه الصعوبة تكمن في كون أن اللغة الصينية تكتب برموز و ليس لها حروف.1

1 نهلة غريب، " اللغة الصينية تفرض نفسها على طلاب الجامعات المصرية"، مجلة الصين اليوم، ع.11 (ديسمبر 2005)، ص.5: www.chinatoday.com.cn بتاريخ: 2009/12/29

و خلال الفترة الممتدة من 14 إلى 28 ماي 2004 نظمت وزارة الثقافة المصرية بالتعاون مع وزارة الثقافة الصينية أول أسبوع ثقافي في الصين، وهذا بهدف تعريف المواطن الصيني بالثقافة المصرية والعربية. حيث شملت عروضاً مسرحية و عروضاً لفرقة أوركسترا القاهرة. كما أقيمت ندوة بعنوان : "تنمية صناعة الثقافة بين مصر و الصين". وخلال هاته الندوة تم طرح التجربة المصرية في هذا المجال 1. و في مجال السياحة فلقد تم التوقيع سنة 2002 مذكرة تفاهم بخصوص التعاون المتبادل في السياحة البينية بين الطرفين². إضافة إلى ذلك وقع الطرفان سنة 2003 اتفاقية لإقامة مدرسة تلفزيونية مصرية صينية³.

كما أن العلاقات الثقافية بين الصين و السعودية عرفت تطورا هاما، فالمملكة العربية السعودية تدعو كل عام عدد كبير من المفكرين الصينيين للمشاركة في المهرجان المشهور "الجنادرية"، و أقيمت العديد من المحاضرات و الندوات بالإضافة إلى التعاون المشترك في بناء المساجد وترميمها، وذلك بالتنسيق مع الجمعية الإسلامية الصينية، وهذا ما يظهر الاهتمام المشترك بين الجانبين بحضارة و ثقافة الطرف الآخر . فكل من

1 "الأسبوع الثقافي المصري في الصين"، مجلة الصين اليوم، ع.6، (يوليو 2004)، ص.1: chinatoday.com.cn بتاريخ 2009/11/26:

2 حسام الدين حنفي، مرجع سابق، ص.3

3 حسام الدين حنفي، "منتدى التعاون الصيني الإفريقي"، مجلة الصين اليوم، ع.9، (سبتمبر 2004)، ص.2: www.chiantoday.com.cn بتاريخ 2009/12/03

الصين و المملكة العربية السعودية سعوا و لازلوا في توطيد العلاقات بين البلدين و التي من بينها العمل الثقافي، هذا الأخير الذي يعتبر وسيلة لترسيخ و تعزيز العلاقات و التعاون بين البلدين و تطويره.1 و في سنة 2004 أقيمت بدار المعارض الفنية في بكين أيام ثقافية للسياحة السورية و كذا المعرض السياحي الثقافي الذي كان من تنظيم وزارتي الثقافة بالبلدين كما تم عرض الثقافة و العادات و الفنون العربية على الشعب و الجمهور الصيني.2 و كدليل على عمق العلاقات الثقافية بين الصين و الدول العربية، توجد منطقة في الصين تسمى "تشوهاي" تضم ألف مسلم و بها ثلاث مطاعم إسلامية و في سنة 2002 عقدت الجمعية الإسلامية بهاته المقاطعة ندوة في فندق "جينبي" وتم التباحث خلالها المسيرة الطويلة و المجيدة في الصين وألقي خلال هاته الندوة التي حضرها علماء عرب و مسلمين إضافة إلى علماء صينيين حوالي 27 بحث.3 كما أن من الرموز الحضارية للعرب المسلمين في الصين نذكر عمر شمس الدين، هذا الأخير تعود أصوله إلى المملكة العربية السعودية، ولقد هاجرت أسرته إلى الصين و آسيا الوسطى مع الفتوحات الإسلامية، و يحض هذا الأخير باحترام كبير من قبل الصينيين، و يعتبر بمثابة نقطة تربط

1 عبد الرحمن بن محمد البشير (سفير المملكة لدى الصين)، " العلاقات الصينية السعودية في ثلاثة عشر سنة" مجلة الصين اليوم، ع.7، (يوليو 2003): www.chinatoday.com.cn: بتاريخ: 2009/12/04

2 "العلاقات الصينية السورية تدخل مرحلة جديدة"، ورجع سابق، ص.4.

3 عبد الله محمد، "التضامن و الكفاح و وراثة الماضي"، الصين اليوم ، ع.2، (فبراير 2002)، ص.2 : www.chinatoday.com.cn بتاريخ: 2009/11/27

الصينيين بالعرب و المسلمين. و لقد عرف بسياسته الدينية و علاقته مع القوميات و الأقليات المشكلة لتلك المنطقة.1 و في المجال الإعلامي عقدت في بكين ندوة للتعاون الإعلامي الصيني -العربي سنة 2008 و ذلك بمشاركة مسؤولين إعلاميين في كلا الجانبين و كذا خبراء و أكاديميين و شدد المشاركون خلال هذه الندوة على ضرورة التقليل من الاعتماد على الغرب و الولايات المتحدة الأمريكية في الحصول على المعلومات التي يغلب عليها التشويه.2 و في هذا الإطار تم افتتاح مكتب لمحطة تلفزيونية الجزيرة في بكين ، و هذا في إطار التعاون الثقافي بين قطر و الصين ، و تم تبادل البعثات الطلابية في كلا الدولتين.3

و على صعيد التعاون و التبادل الثقافي بين المرأة العربية و المرأة الصينية، فإن رابطة المرأة العربية، و هي رابطة خيرية ، اجتماعية و ثقافية غير حكومية تم تأسيسها سنة 2000 من شهر أبريل، و رغم أنها غير مفتوحة للنساء الصينيات إلا أن هنالك تعاون بين الرابطة و المرأة الصينية، فلقد زارت العديد من النساء الصينيات الرابطة و نفس الشيء للنساء العربيات . حيث زارت رئيسة الرابطة السيدة مريم رزق الحاسي، الصين سنة 2002، و قامت النساء

1 جعفر كرار احمد، " من رموز العرب و المسلمين في الصين " ، مجلة الصين اليوم ، (2007) :
www.chiantoday.com.cn بتاريخ: 2009/11/26

2 " بيكين تستضيف ندوة للتعاون الإعلامي الصيني العربي " ، الصين اليوم ، (2008) :
www.cinhatoday.com.cn. بتاريخ: 2009/12/20

3 صلاح أبو العينين(سفير قطر في الصين)، " رحلات مباشرة للقطرية بين بكين و الدوحة"، الصين اليوم :
www.chinatoday.com.cn بتاريخ : 2009/11/20

المنخرطات في الجمعية في مساعدة للشعب الصيني و الأطفال الصينيين بتبرعات في الكوارث مثل الفيضانات. كما هناك تعاون وثيق بين الرابطة و

إتحاد النساء لعموم الصين.1

تعتبر سنة 2007 سنة مميزة على صعيد العلاقات بين الصين و الدول العربية، ففي 2007/05/21، افتتحت في بكين الدورة التدريبية لمسؤولي جمعيات الصداقة مع الصين في الدول العربية، الذي حضره جمع كبير من المسؤولين من بينهم سفراء و وزراء خارجية العرب. و خلال هاته الدورة أقيمت العديد من المحاضرات في مجالات مختلفة، كما تم و خلال نفس السنة افتتاح الدورة التدريبية في مجال حماية البيئة، و تم تدريب خلالها مسؤولين من وزارة البيئة العربية بمشاركة مسؤولين من وزارة الخارجية الصينية، و مصلحة البيئة الوطنية و شارك خلال هاته الدورة حوالي 12 دولة عربية، و أقيمت محاضرة في مجال البيئة و مجالات أخرى من المجال الثقافي و العلمي. و في نفس السنة زارت الملكة الأردنية رانيا عبد الله العاصمة الصينية بكين، و أكدت الملكة خلال هاته الزيارة عن رغبة المملكة التبادل الثنائي بين الطرفين خاصة في مجال التعليم و التربية و الجمعيات النسائية. و خلال الفترة الممتدة بين 19 و 12 جوان

1 مريم رزف الحاسي، "المرأة الصينية عظيمة"، مجلة الصين اليوم، ع.6، (يوليو 2005)، ص.3:
www.chinatoday.com.cn بتاريخ: 20/ 11/ 2009

2007 تم تنظيم الليلة السورية في بكين حيث أحييت هاته الليلة فرقة "جانار" للمسرح الراقص في سوريا و شاركت وزارة السياحة السورية في معرض بكين السياحي الدولي بت 13 شركة سياحية سورية، حيث عرضت خلالها عروضاً تعرف بالصناعات اليدوية التقليدية بالإضافة إلى الرقصات الفلكلورية السورية. و خلال نفس السنة شاركت المملكة العربية السعودية في معرض الكتاب الدولي الرابع عشر الذي أقيم في العاصمة الصينية بكين، وشهدت هاته المشاركة إقبالا كبيرا من قبل الجالية المسلمة الموجودة في الصين، و كذا المهتمين بالحضارة الإسلامية والثقافة العربية الإسلامية. و في 28 جوان 2007 تأسست جمعية الصداقة العمانية الصينية و إنشاء صندوق التبادل الودي بين الصين و عمان. و في يوم 3 يوليو 2007 أقيم حفل تدشين كرسي السلطان قابوس لدراسات اللغة العربية بالعاصمة بكين، ويعتبر هذا الكرسي إضافة مهمة لدراسات اللغة العربية في جامعة بكين . و خلال نفس السنة أقيم يوم مصري بمدرسة "تشاوشي فوشي" الصينية و التي ترتبط باتفاقية تآخي مع الأفق الجديد المصرية و هي مدرسة، و في شهر ماي من نفس العام افتتح مهرجان ثقافة الأظعمة المصرية في الصين، من تنظيم السفارة المصرية لدى الصين حيث تم التعريف بالمؤكولات و الطبخات الشعبية المصرية للشعب الصيني.

و عليه و مما سبق ذكره يتضح لنا مدى الاهتمام البالغ الذي توليه الصين للعلاقات الثقافية مع الدول العربي، فالثقافة تعتبر مصدرا مهما من مصادر القوة الناعمة الصينية بحيث تستغل الصين الثقافة كمدخل للتقرب من شعوب و حكومات دول العالم و منها الوطن العربي. إذ أن الصين و في صعودها السلمي تركز على عنصر الإعجاب و الإغراء و كذا العلاقات الودية مع الدول. و لقد نجحت الصين في تطوير علاقاتها مع الدول العربية، انطلاقا من هذا الباب مما يجعل السياسة الصينية في الوطن العربي تلاقي الترحيب، و تفتح الأبواب أمامها. و من خلال استعراضنا للعلاقات الثقافية بين الطرفين خلال الفترة الممتدة من 2001-2009 يتضح لنا مدى النجاح الذي حققته هذه الأخيرة على كافة المستويات و منها المجال الثقافي.¹ و كدليل على هذا النجاح هو ارتفاع عدد الزائرين إلى الصين من شمال إفريقيا و الشرق الأوسط حيث بلغ سنة 2007 مليونين و سبع مائة و أربعون ألف زائر.²

5. في المجال الأمني و العسكري :

تركز الصين في سياستها الخارجية في العالم بصفة عامة و في الوطن العربي على وجه الخصوص على الطابع السلمي ، فهي تعتمد على إستراتيجية الصعود السلمي ، و نبذ العنف و النزاعات و تسعى إلى إقامة بيئة

1 " فعاليات المنتدى الصيني العربي " ، مرجع سابق، صص.13-28

2 Ben Simpfendorfer, The new Silk Road (London :Palgrave macmilan,2009),pp.1-4

سلمية، تقوم على التعاون المتبادل و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، و تعتمد أيضا على الاقتصاد و الثقافة و غيرها من المجالات كمدخل لتعزيز نفوذها في العالم. فالسياسة الصينية الخارجية تتميز بالنعومة. وإذا ما تحدثنا عن المجال العسكري و الأمني فإننا بصدد استخدام الصين لقدراتها العسكرية في خدمة صعودها السلمي و إستراتيجيتها الناعمة في العالم. فكما وضحت الدراسة في قسم سابق فإن مصادر القوة الناعمة الصينية يمكن أن تكون نفسها مصادر القوة الخشنة، فالعامل العسكري، باعتباره مصدرا للقوة الصلبة أو الخشنة استطاعت الصين أن توظفه في إطار سياستها الناعمة في الوطن العربي بالشكل الذي يتلائم مع الطابع السلمي لصعودها في العالم. وذلك من خلال التعاون مع الدول العربية في مكافحة الإرهاب و كذا المبيعات الصينية للدول العربية من الأسلحة. و الذي تضعه الصين بهدف كسب تأييد و تعاون الدول العربية معها ، كما تستغله الصين في إطار المساعدات و الجهود الدولية في الإغاثة عند حدوث الكوارث ، و عليه فإن العامل العسكري يعتبر وسيلة من الوسائل التي تستخدمها الصين في توطيد علاقاتها مع الدول العربية، من أجل تأمين الأرضية الملائمة لتحقيق أهدافها في المنطقة ، و التي يقع في أولها تأمين الطاقة، و كذا كسب تأييد دولي لسياستها في العالم العربي.

إن قضية الإرهاب تعتبر من القضايا التي تولي لها الصين أهمية بالغة، و هذا أمر بديهي لأن الصين كما سلف و أوضحت الدراسة، تحتاج إلى

بيئة سلمية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وعليه فإنها تهتم بأمن وسلامة المنطقة العربية من الإرهاب و العنف . لأن مصالحها الحيوية موجودة في هاته المنطقة. و هذا ما دفع الصين إلى بذل جهود في هذا الصدد بالتعاون مع الدول العربية. فبعد أحداث سبتمبر 2001، اهتمت الصين بقضية الإرهاب و مكافحته، و هذا ما دفع هاته الأخيرة إلى عقد اتفاقية مع الدول العربية لمكافحة الإرهاب و كذا إنشاء الصين لمنظمة "شنغهاي" للتعاون في مكافحة الإرهاب.¹ فالصين ترفض الخلط بين حق الأمم في الدفاع عن نفسها و الاستقلال و بين الإرهاب. فهي تؤيد الشعوب المسلوقة الحقوق في سعيها لنيل استقلالها و منها الشعب الفلسطيني، فهاته الأخيرة تتحاشى الانسياق وراء خطاب الولايات المتحدة الأمريكية ومفهومها للإرهاب، و هذا ما يجعل الدول العربية ترحب بالصين و تتخوف من السياسة الأمريكية.²

لقد ربطت الدول العربية نفسها باتفاقيات مع الصين لمكافحة الإرهاب نذكر منها الجزائر و السودان، و كذا دول الخليج العربي، و من خلال المنتدى العربي الصيني، للتعاون فإن كل الدول العربية ترتبط باتفاقيات للتعاون مع الصين في مجال مكافحة الإرهاب. فالصين تسعى إلى إقامة نظام دولي تعددي، و ترفض الهيمنة و سياسة القوة و تكافح الإرهاب حسب

1 محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص.5

2 أن هوى هو ، "مستقبل واعد للعلاقات الصينية - العربية"، مجلة الصين اليوم ، ع.2، (فبراير 2004)، ص.3:
www.chiantoday.com.cn بتاريخ: 2009/12/13

تصريحات القيادة الصينية. ويمكن أن تستغل الدول العربية هذا الباب للاستفادة من التجربة الصينية في مجال مكافحة الإرهاب، وكذا التكنولوجيا العسكرية، بهدف تحقيق توازن إستراتيجي و عسكري مع إسرائيل.

إلى جانب التعاون مع الدول العربية في مكافحة الإرهاب فإن الصين تعتبر بديل إستراتيجي مهم للدول العربية فيما يخص وارداتها من السلع، و الدليل في ذلك هو قيام الصين بعقد اتفاقيات مع معظم الدول العربية لتزويدها بالسلح نذكر منها السعودية و السودان، فالصين تعتبر مصدرا رئيسا للسلح بالنسبة للسودان، كما قامت الصين بمساعدة السودان على تطوير إنتاجه المحلي من السلح و حسب قاعدة بيانات التجارة للأمم المتحدة، بلغت قيمة الأسلحة العسكرية الصينية التي ذهبت إلى السودان ما قيمته مليون دولار أمريكي عام 2000، و بلغت سنة 2005 نسبة 23 مليون دولار أمريكي، مما يوضح تطور المبيعات الصينية و ارتفاع حجمها خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2009. كما قدمت الصين مساعدات تقنية بهدف إقامة مصانع لتركيب الأسلحة ، نذكر منها مركب التصنيع العسكري الكائن في طريق الخرطوم، و هو مركب مختص في الأسلحة الخفيفة و البنادق الرشاشة و الذخائر. فخلال هاته المرحلة عقدت السودان العديد من الاجتماعات على أعلى مستوى مع الصين وذلك خلال السنوات 2005، 2003، و كذا 2007 على التوالي، و كان ذلك بحضور شخصيات عسكرية سودانية و اللجنة

العسكرية المركزية (CMC) الصينية وجيش التحرير الصيني الشعبي (PLA)1. ويرجع سبب قيام الصين بتزويد السودان بهاته الأسلحة . هو دفع هذا الأخير إلى فتح المجال بالكامل أمام الشركات الصينية للاستثمار في السودان و ذلك في المجال النفطي و مجالات أخرى، خاصة مع اشتداد التنافس الغربي على المنطقة، مما جعل الصين تقدم امتيازات إلى السودان في مجال التسلح بهدف دفعها لتقديم امتيازات للشركات الصينية ، و عليه فإن الصين و رغم أنها تركز على الطابع السلمي و على التعايش السلمي، و عدم تدعيم النزاعات المسلحة إلا أنها تستخدم هذا المجال لتدعيم تواجدها و نفوذها في العالم العربي، في منافسة الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي و كذا اليابان. و تعتمد في ذلك على جيش حديث مجهز بأحدث التكنولوجيا العسكرية.

المطلب الثاني: تقييم إستراتيجية القوة الناعمة الصينية :

إن الصين نجحت في استخدام القوة الناعمة إلى أبعد الحدود تجاه الوطن العربي. و من خلال ما سبق عرضه فإن السياسة الصينية تجاه الدول العربية لاقت نجاحات باهرة. بحيث استطاعت الصين التغلغل في المنطقة و تحقيق نفوذ كبير لها هناك. و يرجع الفضل في ذلك إلى الإستراتيجية التي

Pollack ,Jonathan D,Yang Richrad H,in *China's Shadow Regional Perspective on Chinese Foreign Policy and Military Developemnt* (Rand,1998),pp.37-43

تبنتها القيادة الصينية و المتمثلة في الوسائل السلمية والقوة الناعمة بدل القوة الخشنة. و التي كانت بدايتها سنة 1978 بعدما انتهجت الصين سياسة الانفتاح و التركيز على المصلحة الوطنية وأصبحت أكبر شريك للدول العربية في مختلف المجالات . و نظرا للسياسة الذكية التي تتبعها الصين في نموها الاقتصادي و في عملية التحديث الداخلي استطاعت أن تكسب إعجاب و انبهار الدول العربية بالنجاحات التي حققتها على مختلف الأصعدة و هذا هو لب و جوهر القوة الناعمة، التي تركز على الجذب و الإغراء بدل القهر و الضغوطات.

فالصين تعتمد في علاقاتها بالدول العربية على النفع المتبادل، و على الوسائل السلمية ، و تتحاشى التدخل في شؤون الدول العربية الداخلية. كما لا تضع شروطا استغلالية في تعاملاتها مع دول المنطقة. فهي تستخدم وسائل سلمية و هذه الوسائل تتمثل كما بينت الدراسة فيما سلفي الثقافة و الاقتصاد، و تركز على العوامل المشتركة بين الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية، مثل العلاقات الضاربة في القدم بين الحضارتين العربية الإسلامية و الحضارة الصينية. ففي الفترة الممتدة من 2001- 2009 أصبحت الصين شريك مهم للدول العربية في مجال الطاقة و التعاون الفني و التكنولوجي، و لقد استغلت الصين عوامل التقارب بينها و بين الدول العربية في تطوير سياساتها تجاه المنطقة حيث تساهم و بجهد كبير في تطوير المنطقة و نقل

التكنولوجيا إليها، وكذا المساهمة في بناء و تطوير المنطقة في شتى المجالات، الأمر الذي جعل الدول العربية تفضل التعامل مع الصين على أن تتعامل مع الدول الغربية الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تتبنى سياسة خارجية استغلالية عنيفة. المستفيد الأكبر فيها هو الولايات المتحدة الأمريكية.

و هذا الحرص من قبل الصين في كسب تأييد الدول العربية لها في سياستها، ينبع من كون أن الصين تتجه حاليا نحو مصاف القوى الكبرى المتقدمة في العالم، و نظرا للنمو الهائل الذي حققته الصين و في مختلف المجالات، هذا الأخير أصبح يتطلب موارد هائلة من الطاقة مما حتم على الصين أن تؤمن هاته المصادر، و التي يعتبر الوطن العربي مصدر رئيسي لها. مما جعل هاته الأخيرة تنتهج سياسة سلمية تركز على النفع المتبادل وتعتمد على الإغراء و الجذب، من خلال الامتيازات و التنازلات التي تقدمها للدول العربية. و كذلك المساعدات و الهبات التي تقدمها إلى دول المنطقة. وتشهد المنطقة تنافس دولي كبير مما حتم على الصين انتهاج أسلوب مختلف عن باقي القوى في العالم. خاصة و انه لا يوجد تاريخ استعماري بين الطرفين، كما أن الصين تداركت أخطاءها السابقة فيما يتعلق بتدعيمها للحركات الانفصالية في الوطن العربي ، خلال الخمسينات و الستينات. و من بين الوسائل التي اعتمدها الصين في تحقيق نجاحات في الوطن

العربي على مستوى العلاقات مع الدول العربية هو سياسة الجذب التي تعتمد على إغراء الدول العربية من خلال الاقتصاد الصيني المتطور ونمط التنمية الداخلية الصينية. الأمر الذي يعطي رغبة لدى الطرف الآخر للتعامل مع الصين وفتح الأبواب أمامها.

إن طبيعة المرحلة التي يمر بها النظام الدولي حتمت على كلا الجانبين، و فرضت التعاون المشترك بين الطرفين، خاصة مع الضغوطات الغربية و على وجه الخصوص الضغوطات الآتية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على الدول العربية و فرضها لشروط تعجيزية في مجال المساعدات و القروض وكذا التنمية و نقل التكنولوجيا، الأمر الذي جعل الدول العربية تفضل النموذج الصيني على النموذج الغربي، خاصة مع التخلي التدريجي للصين عن الطابع الإيديولوجي لسياستها الخارجية. و لقد نجحت الصين في جعل صورة نظامها الاقتصادي و الاجتماعي كنموذج بديل يقتدى به في تحقيق التنمية و التطور الاقتصادي بدل النموذج الغربي الذي يتدخل في الشؤون الداخلية للدول¹. و من خلال تطبيق الصين لهاته الإستراتيجية أصبحت أكبر منافس للقوى الكبرى في العالم، و استطاعت الصين أن تتغلغل حتى في المناطق التي كانت حكرا على الولايات المتحدة الأمريكية مثل إفريقيا و آسيا. فبالنسبة للدول العربية فإن السياسة الصينية

Ben Simpfendorfer, Op.cit, pp.07-21 1

التموية، تتلاءم كثيرا مع خصوصية المجتمعات العربية الإسلامية، كما أن الصين تأخذ بعين الاعتبار هاته الخصوصية في تعاملاتها الاقتصادية والتجارية. و على الصعيد السياسي، فإن الصين تعتبر دولة تمتلك حق الفيتو في مجلس الأمن و هذا من شأنه أن يكون عامل إيجابي من خلال دعم الصين للقضايا العربية في المحافل الدولية. فالصين تعتبر ورقة رابحة للدول العربية. كما أن الدول العربية تهدف إلى تنويع تعاملاتها على الساحة الدولية، و التقليل من الاعتماد على الغرب في مجال تصدير الطاقة و نقل التكنولوجيا.

كما أن الصين هي الأخرى تعي جيدا الأهمية الإستراتيجية للوطن العربي، وهذا ما دفع بها إلى تعزيز علاقاتها بدول المنطقة، و من ناحية أخرى فإن الصين باعتبارها قوة صاعدة تتجه نحو مصاف القوى المتقدمة في العالم ، لابد لها من مناطق نفوذ في العالم، حتى تظهر بمظهر القوة العظمى ، و تكسب تأييد لسياساتها العالمية، و الوطن العربي يعتبر نموذجا مثاليا لذلك.1

لكن رغم النجاحات الهائلة التي حققتها الصين على صعيد العلاقات الاقتصادية و الثقافية مع الدول العربية، إلا انه لا يزال هناك بعض المشاكل التي تقف في وجه المزيد من تعزيز العلاقات و تمتينها بين الطرفين. و لعل أهمها هو تنامي العلاقات الصينية الإسرائيلية. و الذي من شأنه أن

يؤثر على العلاقات الصينية - العربية. بالإضافة إلى المستوى المحدود لنقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول العربية من قبل الصين ، فرغم التطورات و التبادلات المختلفة بين الطرفين في مختلف المجالات يظل الجانب الفني و التقني ضئيل جدا ، و لعل السبب وراء ذلك هو رغبة الصين في أن يبقى الوطن العربي مربوطا بها تكنولوجيا حتى تحافظ على مصلحتها في المنطقة.

إن إستراتيجية القوة الناعمة الصينية في الوطن العربي تحقق للصين أرضية ملائمة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. ورغم ما يقال عن هاته الإستراتيجية، إلا أنها لا تقل خطورة عن الإستراتيجية المتبعة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية (القوة الصلبة-القوة الذكية). وهذا راجع للنتائج التي تحقها هاته الإستراتيجية من تغلغل داخلي للأنظمة السياسية، بحيث تفتح لها الأبواب على مصراعيها دون قيود و هذا ما يشكل خطرا على أمن هاته الدول، فحتى الآن ليست كل الأهداف التي يسعى إليها الجانب الصيني معلومة لدى الدول العربية.

فالصين و من خلال إستراتيجية القوة الناعمة، تعتمد على الثقافة الدبلوماسية و الاقتصاد، كما تستغل امتلاكها للفيتو في أطار الدبلوماسية المتعددة الأطراف في ظل المنظمات الدولية، فهي تتجاوز المفهوم التقليدي للقوة الناعمة الذي جاء به "جوزيف ناي" فإضافة إلى الثقافة و الفكر تستخدم

الصين مصادر أخرى لقوتها الناعمة ، مثل الاستثمارات و المساعدات و كذا استخدام العامل العسكري في الإغاثة و المساعدات الإنسانية.

و استغلت الصين العلاقة المضطربة لبعض الدول العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية، لتعزز من علاقاتها مع هاته الدول ونذكر كمثال العلاقة الصينية السودانية التي تنامت على حساب العلاقة السودانية الأمريكية، و تعتمد أيضا على تحسين و تزيين صورتها في العالم العربي كدولة محبة للسلام ليس لها أهداف توسعية، و قد اعتمدت خلال السنوات الموالية لسنة 2001 على كثافة دبلوماسية عالية جدا تجاه المنطقة العربية. ولقد نجحت الصين في كسب ود الدول العربية، فجميع الدول العربية لها نظرة إيجابية حيال السياسة الصينية و صعودها في العالم.

و بصفة عامة فإن النقاشات والتحليل السياسية بخصوص صعود الصين، منصبة حول مظاهر القوة العسكرية والاقتصادية الصينية المتنامية، رغم ان العناصر اللينة للقوة مثل الثقافة، الإيديولوجية والدبلوماسية تعتبر عوامل أساسية لتبوؤ مكانة مرموقة على سلم تراتيب القوة العالمي. 1

الخاتمة:

إن الإستراتيجيات الدولية توجد في عالم ما يميزه هو غياب سلطة فوق الدول أي أن هذه الإستراتيجيات تتفاعل في نظام فوضوي و تنقسم الفوضوية هنا إلى نوعان ،الفوضى غير الناضجة هي ذلك النظام الدولي، أين تكون الدول منفصلة في بعضها البعض في حروب و أزمات متتالية و في ظلها الوحدات السياسية لا تشترك في خصائص وجوانب التشابه تكاد تكون منعدمة و لا يوجد إتفاقيات بين هذه الوحدات ، أما الفوضى الناضجة : تتميز بوجود دول قوية داخليا تحترم البعض فيها البعض الآخر، وكل منها سياساتها الخارجية التي يحترمها الآخرون وتحل المشاكل سلميا. هذه الفوضى تعترف بأنه ليس هناك رأس وسلطة عليا في النظام الدولي ، ولكن هنالك نوع من العلاقات والإتفاقيات التي تنظم العلاقة ما بين الوحدات السياسية.

إنّ النظام الدولي الفوضوي يتميز بسعي الدول إلى المحافظة علي البقاء و الإستمرار من خلال سياساتها و من خلال المحافظة على سيادتها وتعمل على أن تكون لها من القدرات دون الإعتماد على غيرها، لذلك يعتبر أنّ الإعتماد على النفس هو الطريقة الوحيدة للحفاظ على وضعها كما تشير أغلب نظريات العلاقات الدولية و بالأخص المنظور الواقعي .

إنّ العمل على الحصول على القوة والقدرة من قبل الدول يعطينا معنيين و هما، أن الإعتداء مكلف جدا.(الضربة الأولى / الضربة الثانية) أيضا لإينه إذا ما قامت دولة أ بإعتداء على الدولة ب فإن الدولة ب لها من القدرة في الرد و هذا معناه خسارة لكلاهما.

في النظام الفوضوي الدولي، القوة هي الأساس في الحفاظ على الوضع القائم، يمكن حسب هذا التصنيف (أي تصنيف الدول حسب القوة) في نظام دولي يمكن القول أن الإستراتيجية الخارجية للدول تصنع بحسب القوة التي تمتلكها الدولة كما أننا تجاوزنا مفهوم القوة المحصورة في القوة العسكرية فالقوة أصبحت لها معاني متعددة. إنَّ المفهوم التقليدي للقوة يعني أمرين و أولهما هو القوة مفهومها نسبي غير محدد. يجب أن يكون هناك إمكانية لإستعمال القوة (فعدم تمكن من إستخدام القوة لا يُعتبر من القوة). كما أن الحفاظ على أراضي الدولة، البقاء، الحفاظ على السيادة : هي أهداف الدول في سعيها لإكتساب القوة و تقليديا قيمة القوة حسب متغيرات من بينها : حجم الدولة ، عدد السكان ، والموقع الجيوسياسي، الدخل القومي ، عدد الأفراد في الجيش ، السلاح والقدرات العسكرية المختلفة. كما يمكن أن تكون بعض عناصر القوة ، عناصر ضعف مثل عدد السكان و المساحة الشاسعة ذات الحدود المتعددة كما أن السعي وراء إكتساب الدول للقوة هو هدف نهائي و مستمر للدول كما ان القوة تقاس بالتأثير .

قائمة المراجع :

أولا : باللغة العربية :

- 1- هاس ريتشارد، اوسوليفان ميجان، الخل و العسل الحوافز و العقوبات في السياسة الخارجية ، ت إسماعيل عبد الحق، ط1 ، مصر: مركز الاهرام للنشر و التوزيع، 2002.
- 2- عبد الصادق علي، روسيا والبحث عن دور جديد: العرب في السياسة الخارجية الروسية، أبو ظبي: شركة بن دسمال للطبع، 2003.
- 3- وليد عبد الحي وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2003.

- 4- رضا شحاتة، « اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو روسيا المعاصرة »، في الأمبراطورية الأمريكية، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2002
- 5- أكزافيه غيوم، العلاقات الدولية، ترجمة: قاسم المقداد (بيروت، دار الكتاب العربي، 2001)
- 6- إمانويل كانط، مشروع السلام الدائم، ترجمة: عثمان أمين (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 2000)
- 7- ثابت احمد، حلف شمال الأطلسي والتوسع نحو الشرق، أبو ظبي: شركة بن دسمال للطبع، 2002.2
- 8- جوزيف س. نايل، حتمية القيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية، ترجمة: عبد القادر عثمان (عمان: مركز الكتاب الأردني، 1991)
- 9- جيمس دورتي وروبرت بالسيغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1985)
- 10- زيبينغيو بريجينسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004)
- 11- سعد حقس توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن 21 (عمان: دار وائل للنشر و التوزيع 2003)
- 12- سعيد النجار، الاعتماد المتبادل و عالمية الاقتصاد بالإشارة إلى الواقع العربي، في: طاهر السعدي كنعان و إبراهيم سعد الدين (محرران): الاعتماد المتبادل و التكامل الاقتصادي و الواقع العربي: مقاربة نظرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)
- 13- شنكار أوديد، العصر الصيني: القوة الاقتصادية الفائقة في القرن 21، ترجمة: مركز التعريب و البرمجة (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط.1، 2005)
- 14- ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)
- 15- لويد جينس، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي و آخرون (الرياض: جامعة الملك سعود، ط.1، 1989)

16-نجلاء الرفاعي البيومي، "الصين"، في محمد السيد سليم ونيفين مسعد (محرران)،
العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة
القاهرة، ط.1، 1997)

17-هاني إلياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية 1971-1974(بيروت: مركز دراسات
الوحدة العربية، ط.1998، 1)

18-هدى ميتسك، السيد صدقي عابدين، قضايا الأمن في آسيا (جامعة القاهرة: مركز
الدراسات الآسيوية، 2004)

19-هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الواحد
والعشرون، ترجمة: عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، ط.2، 2003)

ثانياً باللغة الأجنبية :

20-Benny Miller, **The Rise (and decline) of offensive liberalism**, the
annual meeting of the international studies association ,montreal,2004.

21-Vadim dim Kononenko , **From Yugoslavia to Iraq: Russia's Foreign Policy and the
Effects of Multipolarity**, The Finnish Institute of International Affairs, Working Papers42
(2003).

22- Peter Toft, the **Stability of Russia's Grand Strategy**. Institute for Statskundskab

23-/John Mearsheimer, Stephen M.Walt, **The Israel Lobby and us foreign
policy**, the London review of book, vol.28.no1,(march 2006).

24- Alexander A. Sergunin, **Russian Post-Communist Foreign Policy Thinking at the**

25-Fareed Zakaria , **Why Mislms hate the west and we can do about it**:in mark
leonard, re-ordering the world ;the foegen policy center ,2002.

26- **The Petersburg Experience: Putin's Political Career and Russian Foreign Policy**
www.cdi.org/russia/johnson/8097-16.cfm

27-Kari Roberts , **Institutions and Individuals in the Making of Russian Foreign Policy Toward the United States Since 1991** , Paper prepared for presentation at the 43rd Annual International Studies Association (ISA) Convention in New Orleans, LA, 24-27 March 2002-

27-Andrew Linklater, “**The English School**” in Scott Burchill and all , **Theories of International Relations**, 3rd edition(New York :Plagrave Macmilan,2005)

28-Andrew Moravscik, **Liberal International Theory , A scientific Assesement**, in Colin Elman and Mirriam Fendius Elmans, **Progress in international relations theory**, Apprasing the field (Combridge:MIT Press,2003)

29-Bate S Gill,**Rising Star:China’s New Security Diplomacy** (Washington,DC:Brookings institution press,2007)

30-Ben Simpt Fendorfer,**The New Silk Read** (London:Palgrave Macmilan,2009)

ōbenhavns University ,

in, www.polsci.ku.dk/forskning/publications/204Ap=2204_02.pdf.

31-Colin Elman, ’’**Realism**’’ in : Martin Criffiths, **International Relations Theory for the Twenty –First Century: An introduction**,(New York:Routeldge,2007)

32-John Calabrese,**China’s Changing Relations with the Middle East** (London,New Yok:Pinter Published,1991)

33-Keneth N.Waltz, **Theory Of International Politics**,(Adison – Wesly,1979)

34-Mingjian Li,**Soft Power china’s Emerging Strategy in International Politics**(New York,Rowman and littlefield published,2009)

35-Mohamed Bin Huwaidin,**China’s Relation with Arabia and the Gold,1949-1999**.Durhan Modren middle east and Islamic world,3rd(London:New York :Routeldge curzou,2002)

